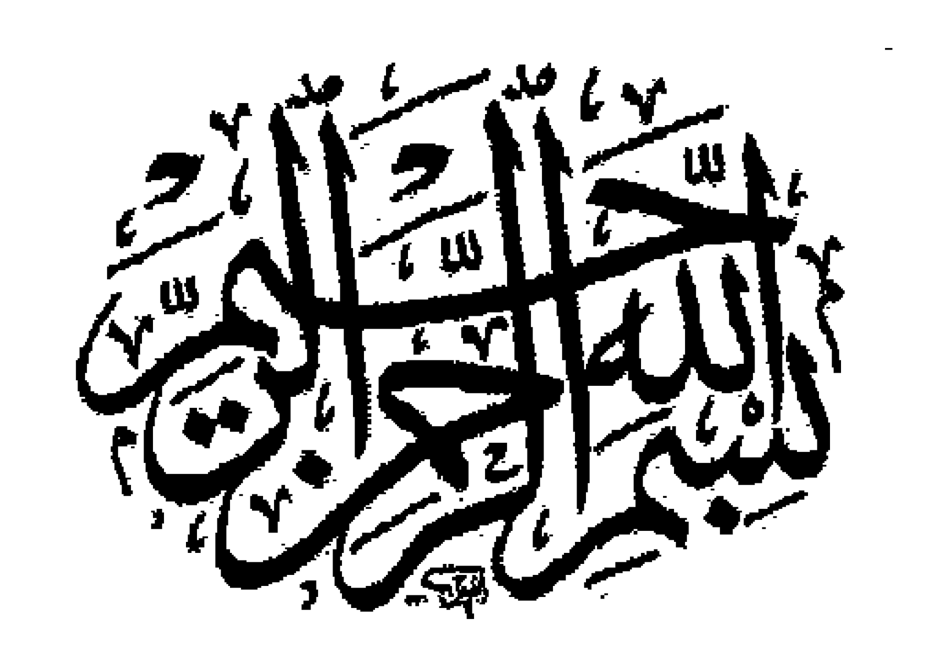
المفعول المطلق

فضلةٌ نحويةٌ ذاتُ وظيفةٍ دلاليةٍ

الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح أحمد الحموز
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
جامعة الكويت





المَفْعُولُ المُطْلَق

فُضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

المفعول المطلق فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية

أ.د عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/9/4151)

رقم التصنيف : 415

الواصفات:/قواعد اللغة//اللغة العربية//

الطبعة الأولى 1435هـ - 2015م



عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962
ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957 - 38 -311-4

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الأُسْتاذ الدّكتور

عَبد الفتّاح أحمد الحموز

جامعة الكويت

كليّة الآداب / قسم اللُّغة العربيَّة

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2015 م



الفهرس

التَّقديم ١٣
نَصٌّ يَشْتَمِلُ على بَعْضِ مَسائِلِ المَنْصُوْبِ على المَصْدَر ١٩
الغرض مِنْ اسْتِعمالِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ ٢٣
(١) تَوْكِيْدُ وُقُوْعِ العامِلِ فيْهِ النَّصْبَ فِعْلاً كانَ ، أَوْ مُشْتَقّاً ، أَوْ مَصْدَراً ٢٣
(٢) تَبْيِيْنُ نَوْعِ العامِلِ فِيْهِ فِعْلاً كانَ ، أَوْ ما يُشْبِهُهُ كالمُشْتَقّاتِ ، والمَصْدَرِ فضْلاً عَنْ تَوْكِيْدِ مَعْنَى هذا العامِلِ ٢٦
(٣) تَبْيِيْنُ عَدَدِ مَرّاتِ حُدُوْثِ العامِلِ فِيْهِ النَّصْبَ فَضْلاً عَنْ تَوْكِيْدِ مَعْنَى هذا العامِلِ : ٣٠
(٤) تَبْيِيْنُ عَدَدِ مَرّاتِ الحُدُوْثِ ، و تَوْكِيْدُ دَلالَةِ العامِلِ ، وبَيانُ النَّوْعِ في المِثالِ الواحِدِ : ٣٢
العامِلُ النَّصْبَ في المَفْعُولِ المُطْلَقِ........................ ٣٢
(١) الفِعْلُ ٣٢
(٢) ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ٣٢
(٣) المَصْدَرُ ٣٢
ما يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الحَدِيْثُ عَنِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ فَضْلاً عَمّا مَرَّ ٣٢
(أ) حَذْفُ العامِلِ فيْهِ ٣٢
(١) أنَّ هذا العامِلَ لا يَصِحُّ حَذْفُهُ إِذا كانَ المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ مُؤَكِّداً لعامِلِهِ........ ٣٢
(٢) أنَّ حَذْفَ هذا العامِلِ يَخْضَعُ للسِّياقَيْنِ اللُّغَوِيِّ ، وغَيْرِ اللُّغَوِيِّ (التَّداوُلِيّ)........ ٣٣
(٢/ ١) أَنْ يَكُوْنَ جائِزَ الحَذْفِ للتَّخْفِيْفِ لتَوافُرِ قَرِيْنَةٍ مَعْنَوِيّةٍ بقيْدِ كَوْنِهِ مُبَيِّناً للنَّوْعِ ، أَوِ العَدَدِ........................ ٣٣
(٢/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ واجِبَ الحَذْفِ ٣٤

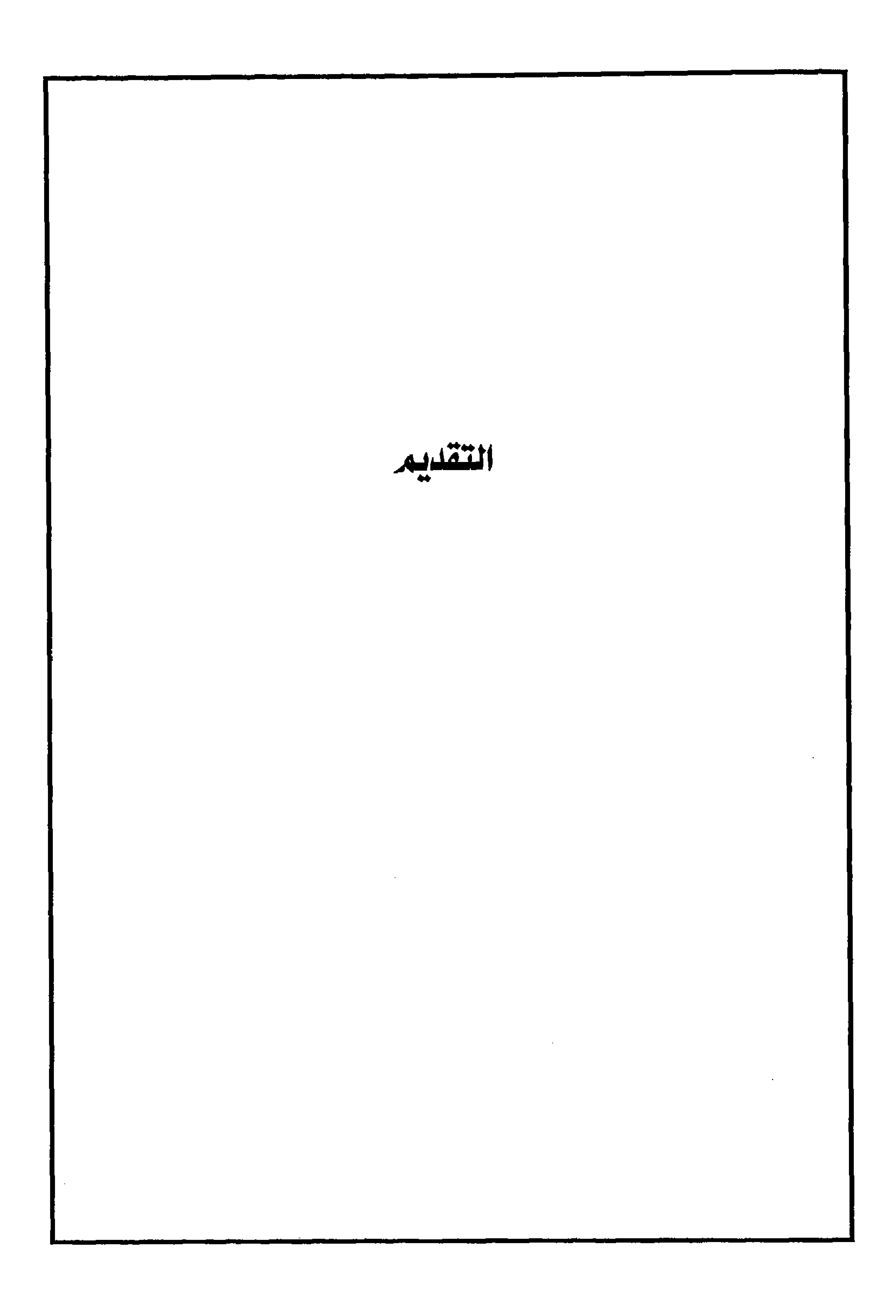
(٢/ ٢/ ١) التَّراكِيْبُ اللُّغَوِيَّةُ الإِنْشائِيَّةُ ٣٤
- الأَمْرُ ٣٤
رُوَيْداً ٣٥
- النَّهْيُ ٣٨
- الدُّعاءُ ٣٩
المَصادِرُ المَسْمُوْعَةُ عَنِ العَرَبِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ نَوْعانِ ٤٠
O نَوْعٌ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ في الغالِبِ ٤٠
بُعْداً ٤١
سَقْياً ٤١
رَعْياً ٤١
خَيْبَةً ٤١
جَدْعاً ٤١
عَقْراً ٤١
سُحْقاً ٤١
تَعْساً ٤١
لَعاً ، ولَعْلَعاً ٤١
دَعاً ، ودَعْدَعاً ٤٢
بَهْراً ٤٣
بُؤْساً لَهُ ٤٤
تُوْساً لَهُ ٤٥
جُوْساً لَهُ ٤٥
جُوْعاً لَهُ ٤٥

نُوْعاً لَهُ ٤٥
جُوْداً لَهُ ٤٦
مَرْحِباً بِهِمْ ، وأَهْلاً ، وسَهْلاً ٤٦
يَنْدَرِجُ تَحْتَ ما مَرَّ ٤٦
هَنِيْئاً مَرِيْئاً ٤٧
تُرْباً لَكَ ، وجَنْدَلاً ٤٨
فاهاً لِفِيْك ٤٨
O نَوْعٌ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ مِنْ مَعْناهُ ٤٨
أَفَّةً لَهُ ٤٩
تُفَّةً لَهُ ٤٩
دَفْراً لَهُ ٥٠
- الاسْتِفْهامُ ذُو القُوَّةِ الإِنْجازِيَّةِ التَّوْبِيْخِيَّةِ التَّعَجُّبِيَّةِ ، والتَّحَسُّرِيَّةِ ، والذَّمِّيَّةِ ٥١
(٢) أَساليْبُ إِنْشائِيَّةٌ غَيْرُ طَلَبِيَّةٍ ٥٢
مَصادِرُ مَسْمُوْعَةٌ تُسْتَعْمَلُ في الدُّعاءِ ٥٧
وَيْلٌ ٥٧
وَيْحٌ ٦٧
وَيْسٌ ٧٤
وَيْبٌ ٧٦
عَوْلٌ ٧٨
وَيْكَ ٨٠
وَيْهٌ ٨٢
بَلْه ٨٥

سُبْحانَ اللهِ ٨٧
مَعاذا اللهِ ٩٢
رَيْحانَهُ ٩٤
سَلاماً ٩٥
حِجْراً ٩٦
عَمْرَكَ اللهَ ،عَمْرُكَ اللهَ ، عمْرَكَ اللهَ ٩٨
قِعْدَكَ ، وقَعْدَكَ اللهَ ، وقَعِيْدَكَ اللهَ ١١١
مَصادِرُ خَبَرِيَّةٌ لا تَتَصَرَّفُ ١١٤
لَبَّيْكَ ١١٤
حَنانَيْكَ ١١٧
دَوالَيْكَ ١١٩
سَعْدَيْكَ ١٢١
هذاذَيْكَ ١٢٢
حِجازَيْكَ ١٢٢
حَذارَيْكَ ١٢٣
حَوالَيْكَ ١٢٣
هَجاجَيْكَ ١٢٣
(٣) أساليْبُ خَبَرِيَّةٌ مَحْضَةٌ لا تَحْمِلُ الدَّلالَةَ على الدُّعاءِ........................ ١٢٤
◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ واقِعاً في سِياقِ التَّفْصِيْلِ لِما قَبْلَهُ بَعْدَ (إمَّا) ١٢٤
◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ مَحْصُوْراً بَعْدَ أَداتَي الحَصْرِ (إلاَّ) ، و (إنَّما) في المَعْنَى ١٢٥
◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ مُكَرَّراً، أَوْ مُؤَكَّداً تَوْكِيْداً لَفْظِيّاً، ومَسْبُوقاً بِمُبْتَدَأ مِنْ باب اسْمِ الذَّاتِ ١٢٧

◊ أَنْ يَكُوْنَ المُبْتَدأُ مَسْبُوْقاً باسْتِفْهامٍ ١٢٨
◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ مُؤَكِّداً لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَة ، أَوْ مَعْناها.......................... ١٢٨
◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ يَدُلُّ على التَّشْبِيْهِ وقَبْلَهُ جُمْلَةٌ تَشْتَمِلُ إِجْمالاً
على فِعْلِهِ ،وفاعِلِهِ مَعْنًى لا لَفْظاً.......................... ١٣٦
(ب) ما يَنُوْبُ عَنِ المَصْدَرِ في بابِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ ١٤٠
(١) أَسْماءُ العَدَدِ.......................... ١٤٠
(٢) بَعْضُ الأَلْفاظِ : كُلٌّ ، وبَعْضٌ ، ومِثْلٌ ، وغَيْرٌ ، وسِوَى ، وأَيٌّ اسْمَ شَرْطٍ،
أَوِ اسْتِفْهامٍ ، وجَمِيْعٌ ، ونِصْفٌ ، وثُلُثٌ ، ورُبْعٌ ، وشَيْءٌ ، وأَضْرابُها ١٤١
(٣) صِفَةُ المَصْدَرِ.......................... ١٤٢
(٤) ما ، وأَيٌّ الاسْتِفْهامِيّتانِ ، والشَّرْطِيّتانِ ، وكَمْ اسْتِفْهامِيَّةً ، وخَبرِيَّةً.......................... ١٤٣
(٥) اسْمُ المَصْدَرِ ١٤٣
(٦) مُرادِفُ مصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ المَحْذُوْفِ في المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المُؤَكِّدِ لعامِلِهِ.......................... ١٤٤
(٧) آلَةُ مَصْدرِ الفِعْلِ العاملِ.......................... ١٤٥
(٨) اسْمُ الإِشارَةِ.......................... ١٤٥
(٩) ضَمِيْرُ المَصْدَرِ المَحْذُوْفِ.......................... ١٤٦
(١٠) بَعْضُ الأَلْفاظِ مُضافَةً إِلى مصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ ١٤٦
(١١) مَصْدَرُ الهَيْئَةِ.......................... ١٤٦
(١٢) وَقْتُ المَصْدَرِ.......................... ١٤٦
(١٣) نَوْعُ المَصْدَرِ ١٤٦
التَّداريْبُ.......................... ١٤٧
أَوّلاً : شَواهِدُ ، وأَمْثِلَةٌ مُعْرَبَةٌ.......................... ١٤٧
ثانياً : نَصٌّ تَتْلُوْهُ أَسْئِلَةٌ.......................... ١٥١

ثالِثاً : اكْتُبْ في كُلِّ فَراغٍ المَطْلُوْبَ مَضْبُوْطاً نَحْوِيّاً ١٥٢
رابِعاً : اخْتَرِ الإجابَةَ الصَّحِيْحَةَ في كُلِّ مِثالٍ مِمَّا يَأْتِيْ ١٥٢
خامِساً : شَواهِدُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ مِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ ١٥٤
سادِساً : شَواهِدُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ ١٥٧
بُحُوْثٌ ، وكُتُبٌ للمُؤَلِّفِ ١٦٥



التقديم

التَّقْدِيْم

لَعَلَّ ما فَرَضَ عليَّ سُلْطانَهُ في أَنْ أُفْرِدَ للمَنْصُوْبِ على المَصْدَر (المَفْعُوْل المُطْلَق) مُؤَلَّفا خاصّاً أَنَّني كُلِّفْتُ بتأْلِيْفِ كِتابٍ يَجْمَعُ في أَثْنائِهِ ، وحَناياهُ مَوْضُوْعاتِ النَّحْوِ لطَلَبَةِ جامِعَةِ الكُوَيْتِ غَيْرِ المُخْتَصِيْنَ يَحْمِلُ العُنْوانَ الآتِيَ (مَهاراتُ الاتِّصالِ اللُّغَوِيِّ)) ، وبَعْدَ أَنِ انْتَهَيْتُ مِنْ كِتابَةِ بَعْضِ المَوْضُوْعاتِ بإِيْجازٍ آثَرْتُ الاعْتِذارَ عَنْ عَدَمِ الرَّغْبَةِ في مُواصَلَةِ هذا العَمَلِ رَغْبَةً في أَنْ أُفْرِدَ كِتاباً شامِلاً مَسائِلَ ، وشَواهِدَ ، وتَدْرِيْباتٍ لكُلِّ فَضْلَةٍ مِنَ الفَضَلاتِ النَّحْوَيَّةِ ذَواتِ الوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ إِنْ أَمْكَنَ للأَسبابِ الآتِيَةِ :

(١) أَنَّنِيْ أُوْثِرُ أَنْ يَكُوْنَ الكِتابُ شامِلاً يَسُدُّ فَراغاً في مَكْتَبَتِنا النَّحْوِيَّةِ ، لأَنَّ ما يُطالِعُنا فيها مِنْ تَآلِيْفَ للمُحْدَثِيْنَ يَخْلُوْ مِنَ الاسْتِقْصاءِ الشّامِلِ ، والتَّعْلِيْلِ ، والتَّوْضِيْحِ ، والتَّدارِيْبِ ، والشَّواهِدِ ، في الغالِبِ ، وغَيْرِها إِذا اسْتَثْنَيْنا كِتابَ (النَّحْو الوافِيْ) لعَبّاس حَسَن ، وبَعْضَ التَّآلِيْفِ الأُخْرى على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ التَّآلِيْفَ ثَرَّةٌ تَمْلأُ رُفُوْفَ المَكْتَباتِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ غايَةَ مُؤَلِّفِيْها تَكْمُنُ في الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ كَسْبٍ مادِّيٍّ في الغالِبِ .

(٢) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى الَّتِيْ تَبِعَهُمْ فيها المُحْدَثُوْنَ مُهَذِّبِيْنَ ، وناقِلِيْنَ تَخْلُوْ مِنْ تَوْظِيْفِ الدَّلالَةِ في أَثْناءِ الشَّرْحِ ، والتَّوْضِيْحِ إِذا اسْتَثْنَيْنا مُؤَلِّفِيْ بَعْض كُتُبِ إِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ الَّذِيْنَ تَفْرِضُ عَلَيْهِم فيها المَعانِيْ المُتَوارَثَةُ ، والمَذاهِبُ الفِقْهِيَّةُ سُلْطانَها في هذِهِ المَسْأَلَةِ . ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ لِتَناسِي هذِهِ المَسْأَلَةِ أَثَراً في نُفُوْرِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْوِ العَرَبِيِّ .

(٣) أَنَّ تَآلِيْفَ المُحدَثِيْنَ تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها أَنْ يُوَظِّفُوا ما في بَعْضِ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَةِ في أَثْناءِ الحَدِيْث عَنْ مَسائِلِ النَّحْوِ إِنْ أَمْكَنَ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ إِسْهاماتِ الباحِثِيْنَ كالمُتَوَكِّلِ ، والفاسي الفِهْرِيْ ، وغَيْرِهِما .

(٤) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى ، والمُحْدثِين تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها تَوْظِيْفَ أَثَرِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتكَلِّمِ ، والمُخاطَبِ ، أَو المُخاطَبِيْنَ في مَسائِلِ النَّحْوِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنْها .

(٥) أَنَّ كَثِيراً مِنْ مُؤَلِّفي التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ تُسَيْطِرُ عَلَيْهِمْ الحَماسَةُ للأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ ، والصَّرْفِيَّةِ أُسْوَتُهُمْ في ذلِكَ : لَيْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمّا كانَ ، وهذِهِ الحَماسَةُ مَنَعَتْهُمْ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فيما يَحْتاجُ إِلى هذا الرَّجْعِ مِنْ مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ.

(٦) أَنَّ بَعْضِ مُؤَلِّفي هذِهِ التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ اكْتَفى بتَدْوِيْنِ ما جاءِ في تَآلِيْفِ القُدامِى دُوْنَ شَرْحٍ ، أَوْ تَوْضِيحٍ ، أَوْ تَعْلِيْلٍ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ الطَّلَبَةَ يَمِيْلُوْنَ إِلى الحِفْظِ دُوْنَ تَبَيُّنِ المُرادِ مِنَ المَحْفُوْظِ . ولاَ شَكَّ في أَنَّ النَّحْوِ العَرَبِيِّ يَشْتَمِلُ على مَسائِلَ تَحْتاجُ إِلى التَّوَقُّفِ عِنْدَها شَرْحاً ، وتَوضِيحاً ، وتَعْلِيْلاً كما في زِيادَةِ الحُرُوْفِ ، وغَيْرِها لتَحْقِيْقِ التَّوكِيْدِ ، والعُدُوْلِ مِنَ النَّصْبِ إِلى الرَّفْعِ في مِثْلِ قَوْلِكَ : سَمْعٌ ، وطاعَةٌ ، وأَضْرابِهِ، وغَيْرِها . .

(٧) أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ القُدامى ، والمُحْدَثِيْنَ تَشِيْعُ فيها التَّأوِيْلُ ، والتَّوَهُّماتُ ، والتَّخَيُّلاتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةُ .

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّنِي آثَرْتُ أَنْ أَنْهَجَ في هذا المُؤَلَّفِ نَهْجاً يَدُوْرُ في فَلَكِ ما يَأْتِيْ :

(١) اسْتِقْصاءُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ اسْتِقْصاءً شامِلاً في الغالِبِ مَصْحُوباً بما يَتَبَدَّى لِيْ مِنْ تَعْلِيْقٍ ، أَوْ دَعْوَةٍ .

(٢) تَوْظِيْفُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشِيْجٌ مِنَ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةَ الحَدِيْثَةِ بالمَسْأَلَةِ مَوْضُوْعِ الحَدِيْثِ كالتَّقْدِيْمِ ، والتَّأْخِيْرِ ، والوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ (الحال ، التَّمْيِيْز ، المَفْعُوْلُ المُطْلَق ، المَفْعُوْل فِيهِ ، المَفْعُوْل لَه ، المَفْعُوْل مَعَهُ) ، والوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ (وَظائِفُ خارِجِيَّةٌ ثَلاثٌ : المُبْتَدأ ، والمُنادَى ، والذَّيْلُ ، وظِيْفَتانِ داخِلِيَّتانِ : المِحْور ، والبُؤْرَة) ، وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ المَسائِلِ الأُخْرَى .

(٣) الدَّعْوَةُ إِلى تَناسِيْ البَحْثِ عَنِ العامِلِ إِلاَّ فيما تَقْتَضِيْهِ الدَّلالَةُ ، والاسْتِغْناءُ عَنْهُ بالوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ ولا سِيَّما فيما يُعَدُّ مِنْ بابِ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ كالحالِ ، والتَّمْيِيْزِ ، والمَنْصُوْبِ على المَصْدرِ ، والمَفْعُوْلِ فِيْهِ ، ولَهُ ، ومَعَهُ ؛ لأَنَّها مِنْ وسائِلِ تَتْمِيْمِ المَعْنى

بتَطْوِيْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ ، وتَوْسِعَتِه ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ عامِلُ التَّمامِ الكُوْفِيُّ ، وأَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةَ مَنْصُوْبَةٌ .

ولَعَلَّكَ تَتَّفِقُ مَعِيْ في أَنَّ التَّعَبُّدَ في مَحارِيْبِ النُّحاةِ القُدامى فَرَضَ سُلْطانَهُ على المُعْرِبِيْنَ المُحْدَثِيْنَ في تَآلِيْفِهِمْ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ ، والتَّأْوِيْلُ ، وعَدَمُ التَّفَكُّرِ في المَسْأَلَةِ اكْتِفاءً بِما وَرِثُوْهُ مِنْ هؤُلاءِ القُدامَى .

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في ذِكْرِ الشَّواهِدِ ، وهُوَ إِسْرافٌ قَدْ يَكُوْنُ مُبَرَّراً بالرَّغْبَةِ في تَعْزِيْزِ الأُصُولِ في أَذْهانِ القُرَّاءِ فَضْلاً عَنِ المَعانِيْ المُبْتَغاةِ ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ فهرست المَوْضُوْعاتِ شامِلاً ، ومُفَصَّلاً لتَمْكِيْنِ القارِئِ ، أَوِ الباحِثِ مِنْ تَبَيُّنِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُفَصَّلَةً في مَكانِها .

(٤) تَعْزِيزُ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ بتَدارِيْبَ كَثِيْرَةٍ تشْتَمِلُ على ما يَأْتِيْ :

(أ) نَماذِج مُعْرَبَة : لَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في إِعْرابِ كُلِّ لَفْظَةٍ في كُلِّ شاهِدٍ ، أَوْ قَوْلٍ مَصْنُوْعٍ ، ولَعَلَّ هذا الإِسْرافَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّيْ رَغِبْتُ فِيْ أَنْ يَكُوْنَ هذا المُؤَلَّفُ للمُخْتَصِّيْنَ ، وغَيْرِهِمْ ولا سِيَّما في هذا الإِعْرابِ .

(ب) نَصٌّ مَتْلُوٌّ بأَسْئِلَةٍ تَدُوْرُ في فَلَكِ المَسائِلِ الوارِدَةِ في هذا المُؤَلَّفِ .

(ج) كِتابَةُ المَطْلُوْبِ في المَكانِ الخالِيْ .

(د) اخْتِيارُ الإِجابَةِ الصَّحِيْحَةِ مِنْ إِجاباتٍ أَرْبَعٍ .

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ هُنالِكَ تَداخُلاً في بَعْضِ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ .



المَفْعُولُ المُطْلَقُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

(المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ)
فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ

سُرَّ الأُسْتاذُ سُرُوْراً جَيّدا مِنْ تِلاوَةِ طالِبٍ نَجِيْبٍ للآياتِ القُرْآنِيَّـةِ **تِـلاوَةً** مُتْقَنَـةً **كُـلَّ** الإِتْقانِ، ولِذلِك كلّفَهُ بالبحْثِ عن بَعْضِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ الَّتي تَشْتَمِلُ على مَصادِرَ مَنْصُـوْبَةٍ، وهُوَ تكْلِيْفٌ قُوْبِل بقَوْلِ الطّالِب: **سَمْعاً**، و**طاعةً** ، يا أُسْتاذُ. وفي اليوْمِ التّالي جاء الطَّالِبُ إلى المُحاضَرَةِ ولا وَرَقَةَ مَعَهُ، فقالَ لهُ الأُسْتاذُ: أيْنَ ما كُلِّفْتَ بِهِ ؟ فقال: أنا أحْفَظُها **حَقَّ الحِفْـظِ**.

ومِنْ هذِهِ الآياتِ:

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾[1].

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[2].

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[3].

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾[4].

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[5].

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾[6].

قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾[7].

---

(١) المزّمّل : ٤ .

(٢) الأحزاب : ٣٣ .

(٣)الفجر : ٢١ .

(٤) الحاقة : ١٤ .

(٥) المزّمّل : ٨

(٦) المُرسلات : ٢ .

(٧) الأحزاب : ٧٠ .

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾ (١).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا (٢) وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا (٣) فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴾ (٢).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ (٣).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٤).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ (٥).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (٦).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٧).

قَوْلُه تَعالَى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ (٨).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ (٩).

قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ (١٠).

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ (١١).

قَوْلُه تَعالَى: ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (١٢).

---

(١) الذاريات : ١ .

(٢) المرسلات : ٢ –٤ .

(٣) الصافات : ١ .

(٤) محمد : ٤ .

(٥) النساء: ١٢٩ .

(٦) النّور : ٤ .

(٧) المائدة : ١٥٥ .

(٨) التّوبة : ٨٢ .

(٩) يوسف :٢٣ .

(١٠) الإسراء : ١ .

(١١) الإسراء : ٦٣ .

(١٢) البقرة : ٨٣ .

وقال الطَّالِبُ لأُسْتاذِهِ: ألا نَعُدَّ: **لَبَّيْكَ**، و**حَنانَيْكَ**، وأضْرابَهما مِنَ **المَصادِرِ**؟ فقال الأُسْتاذُ: بَلَى، وجَزاكَ اللهُ **حَقَّ** الجَزاءِ، وجزاكَ **كَثِيْراً**.

يَتَبَيَّنُ لنا مِمَّا مرَّ:

(١) أنَّ الكلِماتِ: **تِلاوَةً، وتَرْتِيْلاً، وتَبَرُّجَ الجاهِلِيَّةِ، وقَوْلاً، وعَصْفاً، ودَكَّةً واحِدَةً، ودَكّاً، وصَفّاً، وعَصْفاً، وذَرْواً، وفَرْقاً، ونَشْراً** - مَصادرُ اشْتُقَّتْ مِنْ الأفعالِ قَبْلَها، أَو ما يَعْمَلُ عَمَلها مِنَ المُشْتَقَّاتِ، أَوِ المَصادِرِ، على أَنَّ (**تَرْتِيْلاً**) مِن الفِعْلِ: رَتِّلْ، و(**تَبَرُّجَ**) مِنْ: تَبرَّجْنَ، و(**قَوْلاً**) مِن: قُوْلُوا، و (**عَصْفاً**) مِنِ اسْمِ الفاعِلِ (العاصِفاتِ) الَّذي يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ المُضارِعِ (يَعْصِفُ)،و(**ذَرْواً**) مِنَ (الذَّارِياتِ)، و(**فَرْقا**) مِنَ (الفارِقاتِ)، و(**نَشْراً**) مِنَ (النَّاشِراتِ)، و(**صَفّاً**) مِنَ (الصّافَّاتِ)، و(**دَكَّةً**)، و (**دَكّاً**) مِنَ الفِعْلِ (دَكَّ)، و(**جَزاءً**) منَ المَصْدَرِ (جَزاؤُكُمْ).

وهذِهِ المَصْادر حُرُوْفُهُا حُرُوْفُ الأفْعالِ الّتي اشْتُقَّتْ مِنْها أَنْفُسُها، وجِيْءَ بِها وبأَضْرابِها:

- لتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الفِعْلِ كما في: المَصْدرِ (**تَرْتِيْلاً**)،و (**عَصْفا**)، و(**دَكّاً**)، و(**ذَرواً**)، و(**فَرْقاً**)، و(**نَشراً**)،و(**صَفّاً**).
- وتبْيِيْنِ نوْعِ الفِعْلِ كما في: المَصْدَرِ المُضافِ (**تَبَرُّجَ الجاهِلِيَّةِ**)، والمَوْصُوْف كما في (**قَوْلاً سَدِيْداً**)،و (**تِلاوَةً مُتْقَنَةً**).
- وتَبْيِيْنِ عَدَدِ مَرَّاتِ وُقُوْعِهِ كما في المَصْدَرِ: (**دَكَّةً واحِدَةً**)، على أَنَّ (واحِدَةً) صِفَةٌ مُؤَكِّدَةٌ.

(٢) أَنَّ هذِهِ الكَلِماتِ جَمِيْعَها مَنْصُوْبَةٌ.

(٣) أَنَّ هذِهِ الكَلِماتِ فَضَلاتٌ ولَيْسَتْ رُكْناً أَساسِيّاً مِنْ مُكَوِّناتِ الجُمْلَةِ (المُبْتَدَأُ والخَبَرُ، والفِعْلُ والفاعِلُ).

(٤) أَنَّ هذِهِ الكَلِماتِ يُطْلَقُ عَلَيْها في النَّحْوِ: المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ، أَوِ المَنْصُوْبُ على المَصْدَرِ، على أَنَّ المُرادَ بالمُطْلَقِ ما لَمْ يُسْبَقِ بحَرْفِ جَرٍّ كالمَفاعِيْلِ الأُخْرَى: المَفْعُوْلُ بِهِ، المَفْعُوْلُ لَهُ، المَفْعُولُ فيْهِ، المَفْعُوْلُ مَعَهُ.

وذَهَبَ الكُوْفِيُّوْن إلى أَنَّ الفِعلَ لَيْسَ لَهُ إلاَّ مَفعُوْلٌ بِهِ واحِدٌ، على أنَّ المَفاعِيْلَ الأُخْرَى تُعَدُّ مُشَبَّهَةً بالمَفْعُوْلِ بِهِ: " وأَمَّا الكُوْفِيُّوْنَ فزَعَمُوا أَنَّ الفِعْلَ إنَّما لَهُ مَفعُوْلٌ واحِدٌ، وهُوَ المَفعُوْلُ بِهِ، وباقِيها عِنْدَهُمْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْها مَفعُوْلاً، وإنَّما هُوَ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُوْلِ، وزَعَمُوا أَنَّهُ يَأْتِيْ بَعْدَ الفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ يُؤَكِّدُهُ، أَوْ يَدُلُّ على قِلَّةِ الفِعْلِ، أَوْ كَثْرَتِهِ، ونُقْصانِهِ، وزِيادَتِهِ، ولِذلِكَ لا يُكْنَى عَنِ المَصْدَرِ، وهُوَ آلَةُ الفِعْلِ لتَبْيِيْنِ المَعانِيْ المَذْكُوْرَةِ ؛ لأَنَّهُ لا يُعْطِيْ تِلْكَ المَعانِيَ إلاَّ وهُوَ ظاهِرٌ غَيْرُ مَسْتُوْرٍ، ولا مَكْنِيٌّ عَنْهُ، والصَّحِيْحُ أَنَّهُ يُكْنَى عَنْهُ، ويُرادُ بِهِ التَّوْكِيْدُ... "(1).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ أَحْمَدَ المُتَوَكِّل قَدِ اتَّكَأَ على مَذْهَبِ الكُوْفِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، إذْ ذَهَبَ إلى أَنَّ ما يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً (نَحْوِيَّةً) الفاعِلُ الَّذي يُعَدُّ المَنْظُوْرَ الرَّئِيسَ، والمَفْعُوْلُ بِهِ الَّذي يُعَدُّ المَنْظُوْرَ الثَّانَوِيَّ، على اَنَّ المَفاعِيْلَ الأُخْرَى تَحْمِلُ وَظائِفَ دَلالِيَّةً لا نَحْوِيَّةً.

والصَّحِيْحُ عِنْدَ أَبِيْ حِيّانَ، وغَيْرِهِ أَنَّهُ يُكْنَى عَنْهُ، ويُرادُ بِهِ التَّوْكِيْدُ كما في قَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ جناب الكَلبيِّ(2):

مِنْ كُلِّ ما نالَ الفَتَى ... قَدْ نِلْتُهُ إلاَّ التَّحِيَّةُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قَدْ نِلْتُ النَّيْلَ.

وقَوْلِ الآخَرِ(3):

هذا سُراقَةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ... والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيْبُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: يَدْرُسُ الدَّرْسَ، وأَنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بهذَيْنِ المَحْذُوْفَيْنِ لكانا تَوْكِيْداً.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما ذَهبَ إِلَيْهِ الكُوْفِيُّوْنَ يُوْمِئُ إلى احْتِرامِ الظَّاهِرِ، وإلى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَنْصِبُ مُشَبَّهاً بالمَفْعُوْلِ بِهِ، ولَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَنْصِبُ مَفْعولاً بِهِ صَرِيْحاً، ولَعَلَّ الاعتِدادَ بالمَذْهَبِ الكُوْفِيِّ قَدْ يُغْنِيْنا عَنِ البَحْثِ عَنِ العَوامِلِ في هذِهِ المُشَبَّهاتِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ إذا رَغِبْنا في تَيْسِيْرِ النَّحْوِ.

---

(1) أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٣٠ .

(2) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٣٠ .

(3) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٣٠ .

(٥) أَنّ المَفْعُوْلَ المُطْلَق لا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْن مصْدراً غَيْرَ صرِيْـحٍ، كـما في: قَـرَأْتُ **أنْ أقْـرأَ**، وفهِمْتُ **أنْ أفْهَمَ** ؛ لأنَّ الحرْفَ المَصْـدَرِيَّ يُخْلِـصُ الفِعْـلَ ماضِـياً، أَوْ مُضـارِعاً إلى الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ، وأنّ توْكِيْدَ هذا المصْدَرِ لا يكُوْنَ بالمَصْدَرِ المُبَيِّنِ للنَّوْعِ بلْ بالمصْـدرِ المُبْهَمِ، أوْ غَيْرِ المُخْتصِّ ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ يَكُونُ مُفْرَداً مَعْرَفَةً، وأَنَّ الجُمْلَةَ تُقَـدَّرُ بمُفْرَدٍ نكِرَةٍ مُشْتَقٍّ،على الرَّغْمِ مِنْ أنّ الأَخْفَشَ[1] قَدْ أَجازَ هذِهِ المَسْأَلَة، وعلَيْـهِ فـإنَّ قَوْلَ النَّاسِ: لَعَنَهُ اللهُ أَنْ يَلْعنَهُ – يُعَدُّ لَحْناً.

ويَتَبَيَّنُ لَنا أَيْضاً مِنْ هذِهِ الكَلِماتِ أَنَّ الغَرَضَ مِن اسْتِعْمالِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ في الكَـلامِ العَرَبِيِّ يَكْمُنُ في تَحْقِيْقِ :

(١) تَوْكِيْدِ وُقُوْعِ العامِلِ فيْهِ النَّصْبَ فِعْلاً كانَ، أَوْ مُشْتَقّاً، أَوْ مَصْدَراً، وهُوَ تَوْكِيْـدٌ يُعَـدُّ مِنْ بابِ التَّوْكِيْدِ اللَّفْظِيِّ، كما في (**تَرْتِيْلاً**)، و(**عَصْفاً**)، و(**تبْتِيْلاً**).

وهذا المصْدَرُ المُؤَكِّدُ لعامِلِهِ يَخْتَصُّ بما يَأْتِيْ:

– لا يُفَرَّغُ، كما في قَوْلِهِ تَعالى: " إِنْ **نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً** "[2]، على أَنّ ظاهِرَ هذا القَـوْلِ يُـوْمِئُ إلى تفْرِيْغِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المُؤَكِّدِ لعامِلِهِ، ولذلِك قِيْلَ إِنّ الأَصْل: إِنْ نحْنُ إِلاَّ نظُـنُّ ظنّـاً، وإِنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً ضَعِيْفاً، على نِيّةِ صِفةٍ لهُ.

– لا يُجْمَعُ أَوْ يُثَنَّى ؛ لأَنَّهُ مُبْهَمٌ جِيْءَ بِهِ تَوْكِيْداً للعامِلِ قَبْلَهُ، على أَنَّ هذا التَّوْكِيْدَ يُعَدُّ مِنْ بابِ التَّوْكِيْدِ اللَّفْظِيِّ للفِعْلِ العامِلِ فِيْهِ الَّذي لا يُثَنَّى، ولا يُجْمع،وذَهَـبَ الأُبَّـذي إلى أَنَّ المُرادَ بالتَّوْكِيْدِ البَيـانُ، ورَفْـعُ المَجـازِ لا تكْرِيْـرُ الفِعْـلِ كـما في قَـوْلِ حُمَيْـدَةَ بِنْـتِ النُّعْمانِ[3]:

بَكَـى الخَـزُّ مِـنْ رَوْحٍ وأَنْكَـرَ جِلْـدَهُ وعَجَّـتْ عَجِيْجـاً مِـنْ جُـذامَ المَطـارِفُ

على أَنَّ المَطارِفَ لا تَعِجُّ حَقِيْقَةً، ولذلِكَ أُكِّدَ المجازَ، وقِيْلَ إِنَّ هذا نادِرٌ لا يُقاسُ عَلَيْه.

---

(١) انظر : السيوطيّ، همع الهوامع : ٣/ ١٠١ .

(٢) الجاثية : ٣٢ .

(٣) أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل : ٧/ ١٤٧ .

- أَنَّهُ لا يَنْصِبُ مَفْعُوْلاً بِهِ، ولا يَرْفَعُ فاعِلاً بقَيْدِ أَلاَّ يَكُوْنَ مُؤَكِّداً نائِباً عَنْ فِعْلِهِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً.
- أَنَّهُ لا يُحْذفُ العامِلُ فِيْهِ ؛ لأَنَّ المُؤَكَّدَ لا يُحْذَفُ، ويَبْقَى التَّوْكِيْدُ.
- أَنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ على العامِلِ فِيْهِ ؛ لأَنَّ التَّوْكِيْدَ لا يَتَقَدَّمُ على المُؤَكَّدِ.

ويَكُوْنُ التَّوْكِيْدُ بالمَصْدَرِ المَنْصُوْبِ المُرادِفِ للعامِلِ فيْهِ كما في: قَعَدَ جُلُوْساً، ويَدَعُهُ تَرْكاً[1]، وفَرِحَ جَذَلاً، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بابِ المَصْدَرِ المُرادِفِ مُؤَكِّداً، وغَيْرَ مُؤَكِّدٍ:

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[2].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً ﴾[3].

O قِراءَةُ ابنِ السّميفع: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[5].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴾[6]: في نَصْبِ (بُهْتاناً) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ[7]:

- أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ، على أَنَّ (قَوْلِهِمْ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى الكَلام كما في قَوْلِكَ: قُلْتُ خُطْبَةً، وشِعْراً، وقَدْ يَكُوْنُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً على تَقْدِيْرِ: قَولاً خُطْبَةً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصوباً على نَوْعِ المَصْدَرِ كما في قَوْلِ العَرَبِ: قَعَدَ القُرْفُصاءَ.

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب : ٤/ ٨٢ .

(٢) الزخرف : ٥ .

(٣) النور : ٦١ .

(٤) النمل : ١٩ .

(٥) سبأ : ٣٧ .

(٦)النساء : ١٥٦ .

(٧)انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٤/ ١٤٥ .

- أَنْ يَكُوْنَ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: قَوْلاً بُهْتاناً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ تَقْدِيْرُهُ: بَهَتُوا بُهْتاناً عَظِيْماً، على أَنَّهُ قَدْ يُوْمِئُ إلى التَّوْكِيْدِ على حَسَبِ تَواصُلِ المُتَكَلِّمِ الإِخْبارِيِّ مَعَ المُخاطَبِ.
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (قَوْلِهِمْ).

ولَعَلَّ ما مَرَّ مِنْ أَوْجُهٍ يُوْمِئُ إلى التَّأْوِيْلِ، والبُعْدِ عَنِ الظَّاهِرِ، على أَنَّ النَّصْبَ على المَصدَرِ النَّوْعِيِّ أَقَلُّها تَكَلُّفاً.

O قَوْلِ رُؤْبَةَ(1):

يُعْجِبُهُ السَّخُوْنُ والبَرُوْدُ
والتَّمْرُ حُبّاً ما لَهُ مَزِيْدُ

على أَنَّ (حُبّاً) أَكَّدَ بِهِ (يُعْجِبُهُ)؛ لأَنَّهُ في مَعْنَى (يُحِبُّهُ).

O قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(2):

وَيَوْماً على ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ ... عَلَيَّ وآلَتْ حَلْفَةً ولَمْ تَحَلَّلِ

على أَنَّ (حَلْفَةً) مُرادِفٌ لِمَصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ (آلَتْ): إِيْلاءٍ(3).

O قَوْلُ رُؤْبَةَ(4):

لَوَّحَها مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ
تَضْمِيْرَكَ السَّابِقَ يُطْوَى للسَّبَقْ

على أَنَّ (تَضْمِيرَكَ) مُرادِفٌ لِمَصْدرِ الفِعْلِ العاملِ: لَوَّحَها (ضَمَّرَها).

ويُعَدُّ مِنْهُ اسْمُ المَصْدَرِ، ومِنْ ذلِكَ:

---

(1)انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٤٨.

(2)انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٥٣.

(3)السَّنَق: البَشَم.

(4) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٥٣.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾[1] على أَنَّ مَصْدَرَ (يُصْلِحُ): إِصْلاحٌ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[2] على أَنَّ مَصْدَرَ الفِعْلِ العامِلِ (أَنْبَتَ): إِنْباتٌ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[3] على أَنَّ مَصْدَرَ الفِعْلِ العامِلِ (تَبَتَّلْ): تَبَتُّلٌ. وناصِبُ ما مَرَّ الفِعْلُ المَذْكُورُ لا فِعْلٌ مَحْذُوفٌ كما قِيْلَ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾[4] على أَنَّ مَصْدَرَ (تَعالَى): تَعالٍ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾[5] على أَنَّ مَصْدَرَ (يُنْشِئُ): إِنْشاءٌ.

ويُسْتَثْنَى مِن اسْمِ المَصْدَرِ المُؤَكِّد لعامِلِهِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ما يُعَدُّ اسمَ مَصْدَرٍ عَلَماً، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يقالُ: حَمِدْتُ حَمادِ، على أَنَّ (حَمادِ) مَعْدُوْلٌ عَنِ المَصْدرِ: حَمْدٍ، ولذلِكَ بُنِيَ على الكَسْرِ كقَطامِ، فهُوَ لا يُؤَكِّدُ، ولا يُبَيِّنُ النَّوْعَ[6]؛ لأَنَّ العَلَمَ يَشْتَمِلُ على دَلالَةٍ زائِدَةٍ على دَلالَةِ المَصدَرِ، وأَنَّهُ كاسْمِ الفعْلِ لا يُجْمَعُ بَيْنَهُ، وبَيْنَ الفِعْلِ كما قِيْلَ.

(٢) تَبْيِيْنِ نَوْعِ العامِلِ فِيْهِ فِعْلاً كانَ، أَوْ ما يُشْبِهُهُ كالمُشْتَقَّاتِ، والمَصْدَرِ، فضْلاً عَنْ تَوْكِيْدِ مَعْنَى هذا العامِلِ، على أَنَّ المُرادَ بَيانُ النَّوْعِ كما في (**تَبَرُّجَ الجاهِلِيَّةِ الأُوْلى**)، و(**قَوْلاً سَدِيْداً**)، و(**تِلاوَةً مُتْقَنَةً**)، على أَنَّ تَبْيِيْنَ النَّوعِ يَتَحَقَّقُ بالوَصْفِ، أَوِ الإِضافَةِ، أَوِ التَّعْرِيْفِ بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ كما في قَوْلِكَ: لَعِبَ زَيْدٌ اللَّعِبَ، ومَشَى المَشْيَ، وقَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُعْتَزِّ[7]:

(١) النساء: ١٢٨ .

(٢) نوح: ١٧ .

(٣) المزمل: ٨ .

(٤) الإسراء: ٤٣ .

(٥) العنكبوت: ٢٠ .

(٦) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١١٥٣ .

(٧) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٤٨ .

لَعَمْـرِيْ لَقَـدْ أَحْبَبْتُـكَ الحُـبَّ كُلَّـهُ   وزِدْتُـكَ حُبّـاً لَمْ يَكُـنْ قَـطُّ يُعْـرَفُ

وقَوْلِ بِشْرِ بْنِ أَبي خازِمٍ[1]:

فَـدعْ عَنْـكَ لَـيْلَى، إِنَّ لَـيْلَى وشَـأْنَها   وإِنْ وَعَـدَتْكَ الوَعْـدَ لا يَتَيَسَّـرُ

وقَوْلِ مُضَرِّسِ بْنِ قُرْطٍ المُزَنِيِّ[2]:

فَلَـوْ تَعْلَمِـيْنَ العِلْـمَ أَيْقَنْـتِ أَنَّنِـيْ   ورَبِّ الهَـدايا المُشْـعَراتِ صَـدُوْقُ

على أَنَّ (أَلْ) عَهْدِيَّةٌ. ويُطْلَقُ عَلَيْهِ مُصْطَلَحُ المُخْتَصِّ.

وذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ أَنَّ (قِيامَ) في قَوْلِكَ: قُمْتُ قِيامَ زَيْدٍ - لا يُعْرَبُ حالاً على أَنَّهُ قائِمٌ مُقامَ (مِثْلَ) المَحْذُوْفَهِ، والتَّقْدِيْرُ: قُمْتُ مِثْلَ قِيامِ زَيْدٍ ؛ لأَنَّ ما يَنْتَصِبُ على الحالِ مُقَيَّدٌ بأَلاَّ يَكُوْنَ صِفَةً خاصَّةً بجنْسِ المَوْصُوْفِ كما في قَوْلِكَ: سارَ شَدِيْداً، على أَنَّ (شَدِيْداً) صِفَةٌ تَكُوْنُ للسَّيْرِ، وغَيْرِهِ، وهذا على خِلافِ (مِثْلَ قِيامِ زَيْدٍ) الَّذي لا يَكُوْنُ فِيهِ (مِثْلَ) حالاً، لأَنَّها لا تَكُوْنُ إلاَّ مِنْ جِنْسِ المَوْصُوْفِ المَحْذُوْفِ، وصِفَةٌ خاصَّةٌ لَهُ: قُمْتُ قِياماً مِثْلَ قِيامِ زَيْدٍ. ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ (مِثْلَ) في هذا المِثالِ قَدِ اكْتَسَبَتِ المَصْدَرِيَّةَ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ (قِيامِ) ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ مَحْضَةٌ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ المَصْدَرَ المُخْتَصَّ في كِتابِ اللهِ أَكْثَرُ شُيُوْعاً مِنَ المُؤَكِّدِ لِعامِلِهِ، أَوِ المُبَيِّنِ للعَدَدِ ؛ وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَعُوْدُ إلى أَنَّ المُؤَكِّدَ لِعامِلِهِ مُبْهَمٌ، وَهُوَ إِبْهامٌ لا يُسايِرُ المَعْنَى المُرادِ ؛ لأَنَّ المَوْقِفَ يَحْتاجُ إلى تَخْصِيصٍ، وإِيْضاحٍ. ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ في كِتابِ اللهِ مِنَ المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ المُخْتَصِّ:

(أ) المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ المُخْتَصُّ النَّكِرَةُ المَوْصُوْفَةُ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾[3].

---

(١) انظر : أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٤٩ .

(٢) انظر : أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٤٩ .

(٣) الأحزاب : ١١ .

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾[1].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۚ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ﴾[2] على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ) صِفَةٌ لـ(خَلْقاً).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴾[3].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾[5].

ومِنَ المَصْدَرِ المَنْصُوبِ المُقْتَرِنِ بـ(أل)، والمَوْصُوفِ:

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[6].

(ب) المَصْدَرُ المَنْصُوبُ المُخْتَصُّ المُضافُ إلى مَعْرِفَةٍ:

مِنْ ذلِكَ:

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾[7].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾[8].

---

(١) الفرقان : ٥٢ .

(٢) الزمر : ٦ .

(٣) النساء : ٢٧ .

(٤) آل عمران : ٣٧ .

(٥) الإسراء : ٤ .

(٦) العنكبوت : ٢٠ .

(٧) الفتح : ٦ .

(٨) التكاثر : ٥ .

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾[1]: في نَصْبِ (حُبَّ الخَيْرِ) سبْعَةُ أَوْجُهٍ[2]:

* أَنْ يَكوْنَ مَفْعُوْلَ (أَحْبَبْتُ)، على أَنَّـهُ بمَعْنـى: آثَـرْتُ، وأَنَّ (عَـنْ) بمَعْنَـى (عـلى)، والتَّقْدِيرُ: آثَرْتُ حُبَّ الخَيْرِ على ذِكْرِ رَبِّيْ، عـلى أَنَّ الخَـيْرَ هُـوَ الخَيْـلُ ؛ لأَنَّ العَـرَبَ يُعاقِبُوْنَ بَيْنَ اللاَّمِ، والرَّاء كما في: انْهَمَلَتِ العَيْنُ، وانْهَمَرَتْ، وخَتَلَ، وخَتَرَ (خَدَعَ)، وهُوَ قَوْلُ الفرَّاءِ . وللخَـيْرِ في القـرآنِ ثَمانِيَـةُ مَعـانٍ[3]: المـالُ، والإِيْـمانُ، والفَضْـلُ، والعافِيَةُ، والثَّوابُ، والطَّعامُ، والفَوْزُ، والخَيْلُ كما في هذِهِ الآيَةِ.
* أَنْ يَكوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ على أَنَّهُ اسْمُ مَصْدَرٍ.
* أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَراً تَشْبِيْهِيّاً على أَن التَّقْدِيرَ: أَحْبَبْتُ حُبّاً مِثْلَ حُبِّ الخَيْرِ.
* أن يَكُونَ مَفْعُوْلاً بِهِ عـلى أَنَّ (أَحبَبْـتُ) مُضَـمَّنٌ مَعْنَـى: أَنَبْـتُ، فيَكُـوْنُ مُتَعَـدِّياً إِلى مَفْعُوْلَيْنِ أَحَدُهُما صَرِيْحٌ، والآخَرُ غَيْرُ صَرِيْحٍ تَعَدَّى إِلَيْهِ بـ(عَنْ).
* أن يَكُونَ مَفْعُوْلاً بِهِ على أَنَّ (أَحْبَبْتُ) بمَعْنَى: لَزِمْتُ.
* أَنَّ الفِعْلَ (أَحْبَبْتُ) بمَعْنَى: قَعَدْتُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّيْ لأَجْلِ حُبِّ الخَـيْرِ، عـلى أَنَّ (حُـبَّ الخَيْرِ) مَفْعُوْلٌ لَهُ، وأَنَّ هذا الفِعْلَ مِنْ: أَحَبَّ البَعِيْرُ (سَقَطَ، وبَرَكَ مِنَ الإِعْياءِ).
* أَنْ يَكُوْنَ (حُبَّ الخَيْرِ) تَمْيِيْزاً مَنْقُوْلاً مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ على أَنَّ الأَصْلَ: أَحْبَبْتُ الخَيْرَ حُبّاً كَقَوْلِ تَعالَى: " وفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُوْناً "[4]، وأَنَّ (أَحْببْتُ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى (عوَّضْتُ) الّذي يَصِلُ إِلى المَفْعُوْلِ الثَّانِيْ ب(عَنْ)، وأَنَّ المرادَ بذِكْرِ رَبِّيْ: الصَّلاةُ، وهُـوَ تَأْوِيْـلُ ابْنِ عاشُوْرٍ[5].

(١) ص: ٣٢.
(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦/ ٣٧٦.
(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣/ ٢٣٤ (المكتبة الشاملة).
(٤) القمر: ١٢.
(٥) انظر: تفسير التحرير والتنوير: ٣٢/ ٢٥٥.

ويَظْهرُ لِيْ أَنَّ ما مَرَّ مِنْ تَأوِيْلَ، وتَوَهُّم يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَغْنَى عَنْها بأَنْ يَكُوْنَ(حُبَّ الخَـيْرِ) مَفْعُوْلَ (أَحْبَبْتُ) على أَنَّ (حُبَّ) مَصْدَرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْلِ (مَحْبُوْب: ما تُحِبُّهُ الخَيْلُ) لتَحقِيْقِ المُبالَغَةِ، وأَنَّ (عَنْ) بمَعْنَى (بَدَلَ) كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا "(١)، فيكُوْنُ التَّقْدِيْرُ: أَحْبَبْتُ مَحْبُوْبَ الخَيْلِ بَدَلَ ذِكْرِ رَبِّيْ (الصَّلاة).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾(٢) على أَنَّ التَّقْـدِيْرَ: فشـارِبُوْنَ مِثْـلَ شُرْبِ الهِـيْمِ، وأَنَّ في الكَلامِ حَذْفَ مُضافٍ.

(٣) تَبْيِيْنِ عَدَدِ مَرّاتِ حُدُوْثِ العامِلِ فِيْهِ النَّصْبَ فَضْلاً عَنْ تَوْكِيْدِ مَعْنَى هذا العامِلِ عـلى أَنَّ المُرادَ تَبْيِيْنُ العَدَد، كما في (دَكَّةً واحِدَةً)، وهذا المَصْدَرُ المَعْدُوْدُ يُثَنَّى، ويُجْمَعُ كما في قَوْلِكَ: ضَرَبَهُ ضربَةً، وضَرْبَتَيْنِ، وضَرَباتٍ، وغَيْر ذلِكَ مِنْ مَصادِرِ المَرّةِ مِنَ الأَفْعـالِ الحِسِّيَّةِ، على أَنَّ الأَفْعـالَ الباطِنَـةَ، والخِصـالَ النَّفْسِـيَّةَ لا يُصـاغُ مِنْهـا مَصـدَرُ المَـرّةِ كالحُسْنِ، والجُبْنِ، والعِلْمِ، والجَهْلِ، والفَهْمِ، والصَّبْرِ، والظَّنِّ، واليَقِيْن، وعَلَيْـهِ فـإِنَّ ما أَجازَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ مِنْ مِثْلِ: زَيْدٌ ظَنَنْتُها مُنْطَلِقٌ (ظَنَّةً) غَـيْرُ مَسْـمُوْعٍ كـما ذَكَـرَ السُّهَيْلِيُّ(٣)؛ لأَنَّ فِعْلَ الظَّنِّ يُقاسُ على فِعْلِ العِلْمِ لا فِعْلِ الضَّرْبِ، والقَتْلِ.

وفي تَثْنِيةِ ما يُعَدُّ مِنْ بابِ المُخْتَصِّ غَيْرِ المَعْدُوْدِ الَّذي تَخْتَلِفُ أَنْواعهُ، وجَمْعِهِ خِلافٌ بيْنَ النُّحاةِ(٤)، كما في:

O قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾(٥) على أَنَّ الظُّنُوْنَ جَمْعُ كَثْرَةٍ (فُعُوْل) واحِدُهُ: ظَنٌّ (مَصْدَرُ: ظَنَّ)، وأَنَّ هذا المَصْدَرَ جُمِعَ ؛ لأَنَّهُ ذُوْ أَنْواعٍ مُخْتَلِفةٍ، فظَنُّ المُنافِقِيْنَ اسْتِئْصالُ الرَّسُوْلِ، وأَصْحابِهِ، وظَنُّ المُؤْمِنِيْنَ النَّصْرُ، والفَوْزُ، وغَيْرُهُما.

---

(١) البقرة : ٤٨ .

(٢) الواقعة : ٥٥ .

(٣) أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٥١.

(٤)أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٥١ ، البحر المحيط :٨/ ٥٠٧ ، الصبان ، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني : ٢/ ١١٥ .

(٥)الأحزاب : ١٠ .

O قِراءَةِ الأعمشِ، وحمزَةَ، وغيْرِهما: ﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَٰتِهِمۡ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[1] بجَمْعِ المَفازَةِ جَمْعَ تَصْحِيْحٍ ؛ لأَنَّ النَّجاةَ (المَفازَة) ذاتُ أَنْواعٍ، وأَسْبابٍ مُخْتَلِفَةٍ، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ، أَوْ مَفْعُوْلٌ لَهُ غَيْرُ صَريْحٍ، وفي الكَلامِ مُضافٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: بدَواعِيْ مَفازاتِهِمْ[2].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴾[3]، على أَنَّ الأَحْلامَ جَمْعُ: حِلْمٍ ؛ لأَنَّ الحِلْمَ ذُوْ أَنْواعٍ.

O قَوْلُ جَرِيْرٍ[4]:

هَلْ مِنْ حُلُوْمٍ لأَقْوامٍ فتُنْذِرَهُمْ ... ما جَرَّبَ الدَّهْرُ مِنْ عَضِّيْ وتَضرِيْسِيْ

O قَوْلُ الشّاعرِ[5]:

ثَلاثَةُ أَحْبابٍ، فحُبٌّ عَلاقَةٍ ... وحُبٌّ تِمِلّاقٍ، وحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

O قَوْلُ الشّاعِرِ[6]:

إذا الجَوْزاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيّا ... ظَنَنْتُ بآلِ فاطِمَةَ الظُّنُوْنا

وهذا الخِلافُ يَكْمُنُ في إجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ، ومَنْعِها، على أَنَّ الإجازَةَ أَوْلَى، وأَظْهَرُ قِياساً على ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ، وقيْلَ إنَّ التَّثْنِيَةَ أَصْلَحُ قَليلاً مِنَ الجَمْعِ.

والمَصْدَرُ المُبَيِّنُ للنَّوْعِ، أوِ المُخْتَصُّ أَكْثَرُ شُيُوْعاً في كِتابِ اللهِ مِنَ المُؤَكِّدِ، والمُبَيِّنِ للعَدَد.

---

(١) الزمر : ٦١ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدرّ المصون : ٩/ ٤٣٨ ، أبو حيان النحويّ ، البحر المحيط : ٧/ ٤٣٧ .

(٣) يوسف : ٤٤

(٤) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٥١ .

(٥) انظر : أبو حيان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٥٢ .

(٦) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٥/ ٥٧٠ .

(٤) تَبْيِيْنِ عَدَدِ مَرَّاتِ الحُدُوْثِ، و تَوْكِيْدِ دَلالَةِ العامِلِ، وبَيانِ النَّوْعِ في المِثالِ الواحِدِ كما في: كَتَبْتُ الإِجابَةَ **كِتابَتَيْنِ** مُعَبِّرَتَيْنِ، وأَجَبْتُ عَنِ السُّؤالِ **إِجابَتَيْنِ صَحِيْحَتَيْنِ**، على أَنَّ الثَّانِيَ (بيانٌ العَدَد)، والثالِثَ لبيانِ النَّوْعِ [١].

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِنَ المَفاعِيْلِ المُطْلَقَةِ التَّالِيَةِ: تِلاوَةً، تَرْتِيْلاً، وقَوْلاً سَدِيْداً، وعَصْفاً، وجَزاءً مَوْفُوْراً - أَنَّ المَفعوْلَ المُطْلَقَ مَنْصُوْبٌ بِعامِلٍ، وهذا العامِلُ يكُوْنُ فِعْلاً، أَوْ ما يُشْبِهُهُ في العَمَلِ مَذْكُوْراً على وَفْقِ ما يَأْتِيْ:

(١) الفِعْلُ، وهُوَ الأَصْلُ في العَمَلِ، ولذلِكَ يُحْمَلُ عليْهُ في العَمَلِ اسْمُ الفاعِلِ وما يُحْمَلُ عَلَيْهِ في العَمَلِ كأَمْثِلَةِ المُبالَغَةِ، واسْمِ المَفْعُوْلِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، واسْمِ التَّفْضِيْلِ، والمَصْدرِ، كما في: (**رَتِّلْ، وتَرْتِيْلاً**)، و(**وقُوْلُوا، وقَوْلاً سَدِيْداً**)، (**وتَبَرَّجْنَ، وتَبَرُّجَ الجاهِلِيَّةِ الأُوْلَى**)، و(**دُكَّتا، ودَكَّةً واحِدَةً**).

(٢) ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ مِنَ المُشْتَقَّاتِ: اسْمُ الفاعِلِ كما في (**العاصِفاتِ، وعَصْفاً**)، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِهِ كما في: الرَّجُلُ **عَطْشانُ عَطَشاً شَدِيْداً، وفَرِحٌ فَرَحاً قَلِيْلاً**، وأَضْرابِهِما، واسْمُ التَّفْضِيْلِ، كما في: **أَنْتَ أَحْسَنُهُمْ حُسْناً جَذَّاباً**، واسْمُ المَفْعُوْلِ، كما في: **النَّحْوُ مَفْهُوْمٌ فَهْماً جَيِّداً**، ومِثالُ المُبالَغَةِ، كما في: **أَنْتَ مِعْطاءٌ عَطاءً جَزْيْلاً**.

(٣) المَصْدَرُ: كما في (**جَزاؤُكُمْ جَزاءً مَوْفُوْراً**)، و(**مِنْ تِلاوَةِ طالِبٍ... تِلاوَةً مُتْقَنَةً**).

ويَشْتَمِلُ الحَدِيْثُ عَنِ المَنْصُوْبِ على المَصْدَرِ، أَوِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ على ما يَأْتِيْ:

(أ) حَذْفُ العامِلِ فيهِ:

يَتَبَيَّنُ لَنا مِنَ المَصادِرِ: سَمْعاً، وطاعَةً، وسُبْحانَ اللهِ، وحَنانَيْكَ، ولَبَّيْكَ - أَنَّها مَصادِرُ لَمْ تُسْبَقْ بفعْلٍ، أَوْ ما يُشْبِهُهُ في العَمَلِ يُحْدِثُ النَّصْبَ فيها، وعَلَيْهِ فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ هذا العامِلُ عندَ النُّحاةِ على وَفْقِ ما يَأْتِيْ:

(١) أَنَّ هذا العامِلَ لا يَصِحُّ حَذْفُهُ إذا كانَ المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ مُؤَكِّداً لعامِلِهِ ؛ لأَنَّ حَذْفَهُ يُفْضِي إِلى اخْتِفاءِ الغَرَضِ المَعْنَوِيِّ (التَّوْكِيْدُ اللَّفْظِيُّ) الَّذي جِيْءَ بالتَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ

(١) انظر : عباس حسن ، النحو الوافي : ٢/ ٢٠٩ .

لتَحقِيْقِهِ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: أَنْتَ سَيْراً، وأَنْتَ رَكْضاً، وأَنْتَ جَزَعاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَنْتَ تَسِيْرُ سَيْراً، وأَنْتَ تَرْكُضُ رَكْضاً، وأَنْتَ تَجْزَعُ جَزَعاً.

ويُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِ الخادِمِ لسَيِّدِهِ، أَوْ المَرْؤُوسِ لرَئِيْسِهِ: سَمْعاً، وطاعَةً على:

- أَنَّ هذا القَوْلَ شاعَ، وكَثُرَ على الأَلْسِنَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتْهُ كالمَثَلِ الَّذي صِيْرَ إلى تَخْفِيْفِهِ بالحَذْفِ.
- أَنَّ المَعْطُوْفَ عَلَيْهِ (طاعَةً) صَيَّرَهُ كالمُبَيِّنِ للنَّوْعِ لتَلازُمِ المُتَعاطِفَيْنِ في هذا القَوْلِ.
- أَنْ تُنْوَى صِفَةٌ لكِلا المَصْدَرَيْنِ، والتَّقْدِيْرُ: سَمْعاً تامّاً، وطاعَةً كذلِكَ.

وإذا كانَ هذا القَوْلُ مُوَجَّهاً مِنَ السَّيِّدِ إلى الخادِمِ، أَوِ الرَّئِيْسِ إلى مَرْؤُوْسِهِ عُدَّ العامِلُ فيهِ مَحْذُوْفاً وُجُوْباً ؛ لأَنَّهُ يُعَدُّ مِنْ بابِ الكَلامِ الإِنشائِيِّ الَّذي لا يَحْتَمِلُ صِدْقاً، أَوْ كَذِباً ؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ جِيْءَ بالمَصْدَرِ فيْهِ بَدَلاً مِنْ ذِكْرِ فِعْلِهِ، والتَّقْدِيْرُ: اسْمَعْ سَمْعاً، وأَطِعْ طاعَةً.

(٢) أَنَّ حَذْفَ هذا العامِلِ يَخْضَعُ للسِّياقَيْنِ اللُّغَوِيِّ، وغَيْرِ اللُّغَوِيِّ (التَّداوُلِيِّ)، فَهُوَ إِمَّا:

(٢/ ١) أَنْ يَكُوْنَ جائِزَ الحَذْفِ للتَّخْفِيْفِ لتَوافُرِ قَرِيْنَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ :

يُقيْدُ بكَوْنِهِ مُبَيِّناً للنَّوْعِ، أَوِ العَدَدِ،مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: حَجّاً مَبْرُوْراً، وسَعْياً مَشْكُوْراً، وذَنْباً مَغْفُوْراً، وتَوْبَةً نَصُوْحاً،وتَأَهُّباً مَأْمُوْناً لِمَنْ شاهَدتَهُ يَتَأَهَّبُ للسَّفَرِ، على أَنَّ المُرادَ: حَجَجْتَ حَجّاً مَبْرُوْراً لِمَنْ رَجَعَ مِنَ الحَجِّ، وسَعَيْتَ سَعْياً مَشْكُوْراً لِمَنْ سَعَى في أَمْرٍ حَسَنٍ، وتُبْتَ تَوْبَةً نَصُوْحاً لِمَنْ تابَ عَمَّا فَعَلَ.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً: مَرْحَباً بِكَ، على أَنَّ (مَرْحَباً) مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ، ونَجاحاً باهِراً، وصَوْماً مَقْبُوْلاً، وغَيْرُها مِنَ المَصادِرِ الَّتي تَدُوْرُ في الفَلَكِ نَفْسِهِ.

ومِنْ تَوافُرِ قَرِيْنَةٍ لَفْظِيَّةٍ قَوْلُكَ: سَرِيْعاً لِمَنْ قالَ لَكَ: أَيَّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟. وإجابَتُكَ مَنْ يَسْأَلُكَ: كَيْفَ مَشَيتَ ؟، وكَيْفَ قابَلْتَ صَدِيْقَكَ ؟، وكَيْفَ نَظَرْتَ إِلَيْهِ ؟: **مَشْياً بَطِيْئاً، ومُقابَلَةً جَيِّدَةً، ونَظْرَةَ إِعْجابٍ**، على أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ في هذِهِ المَفاعِيْلِ المُطْلَقَةِ مَحْذُوْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَصدَرُهُ، والتَّقْدِيْرُ: **مَشَيْتُ مَشْياً بَطِيْئاً، وقابَلْتُهُ مُقابَلَةً جَيِّدَةً، ونَظَرْتُ إِلَيْهِ نَظرَةَ إِعْجابٍ.**

(٢/ ٢) أنْ يَكُوْنَ واجِبَ الحَذْفِ:

يُوْسَمُ المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ المُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ هذا العامِلِ المحْذُوْفِ وُجُوْباً، فيَنْصِبُ مَفْعُوْلاً، ويَرْفَعُ فاعِلاً ؛ لأَنَّهُ يُعَدُّ عِوَضاً مِنْ هذا العامِلِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُجْمَعُ بَيْنَ العِوَضِ، والمُعَوَّضِ مِنْهُ، وإِنَّ الإِيْماءَ إِلى التَّوْكِيْدِ يَخْتَفِيْ تَماماً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ – كما يَتَبَدّى لي – إلى أَنَّ ما سُمِعَ عنِ العَرَبِ مِنْ شِواهِدَ قَلِيْلَةٍ كَثُرَ اسْتِعْمالُها، وشاعَ، وما يُوْسَمُ بهذِهِ السِّمَةِ يَمِيْلُ العَرَبُ إِلى تَخْفِيْفِهِ، واخْتِصارِهِ، فصارَ كالمَثَلِ العَرَبِيِّ في هذا الشُّيُوْعِ، وإِلى أَنَّ هُنالِكَ مَعانِيَ لا بُدّ مِنْ تَحْقِيْقِها، وهِيَ مَعانٍ لا تَتَحَقَّقُ إِلاَّ بهذا الحَذْفِ.

ومِنْ مَواضِعِ حَذْفِ هذا الفعلِ العامِلِ فِيْ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المُؤَكِّدِ لِعامِلِهِ وُجُوْباً، وإِقامَةِ المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ مُقامَهُ نائِباً عَنْهُ، أَوْ عِوَضاً مِنْهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الحَذْفِ، كما مَرَّ – ما يَأْتِيْ:

(٢/ ٢/ ١) التَّراكِيْبُ اللُّغَوِيَّةُ الإِنْشائِيَّةُ:

لهذِهِ الأَسالِيْبِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ نَوْعان:

(١) أَسالِيْبُ إِنْشائِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ :

يَكُوْنَ المَصْدَرُ في هذِهِ التَّراكِيْبِ بَدَلاً مِنْ التَّلَفُّظِ بِفعْلِهِ العامِلِ فِيهِ كما في قَوْلِكَ آمِراً: **قِياماً، وجُلُوْساً، وانْتِباهاً، وسَمْعاً، وطاعَةً، وأَضْرابَها**، أَوْ ناهِياً، أَوْ مُوَبِّخاً، أَوْ داعياً على رَجُلٍ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ لَهُ، ويُقَيَّدُ بأَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً مُفْرَداً، وأَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيهِ المَحْذُوْفُ فِعْلاً مِنْ لَفْظِهِ:

- **الأَمْرُ، والطَّلَبُ**: ومنْهُ:

* قَوْلِهِ تَعالَى: " وبالوالِدَيْنِ **إِحْساناً** "(١).

* قَوْلِهِ تَعالَى: " وَقُولُوا لِلنَّاسِ **حُسْنًا** "(٢): في نَصْبِ (حُسْناً) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ(٣):

---

(١) البقرة : ٨٣ .

(٢) البقرة : ٨٣ .

(٣) انظر : السمين الحلبي، الدر المصون : ١/ ٤٦٦ ـ الزمخشري، الكشاف : ١/ ١٥٩ .

O أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وقُوْلُوا قَوْلاً حُسْناً، وهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ، على أَنَّ فيهِ تَوَهُّمَ حَذْفِ مُضافٍ: ذا حُسْنٍ، أَوْ تَأْوِيْلِ المَصْدَرِ بالمُشْتَقِّ قَوْلاً حَسَناً.

O أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وقُوْلُوا قَوْلاً حُسْناً لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ للوَصْفِ بالمَصْدَرِ، وهُوَ كالوَجْهِ الأَوَّلِ.

O أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ على أَنّه صِفَةٌ مِنْ بابِ (فُعْلٍ) كالحُلْوِ، والمُرِّ، وتَقْدِيْرُهُ: وقُوْلُوا قَوْلاً حُسْناً.

O أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ على أَنَّ العامِلَ فِيْهِ يُفْهَمُ مِنَ المَعْنَى، وتَقْدِيْرُهُ: ولْيَحْسُنْ قَوْلُهُمْ حُسْناً.

* قَوْلُ قَطَرِيِّ بْنِ الفُجاءة[1]:

فَصَبْراً في مَجالِ المَوْتِ صَبْراً ... فَما نَيْلُ الخُلُوْدِ بِمُسْتَطاعِ

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِمَّا مَرَّ في بَعْضِ اسْتِعْمالاتِهِ:

رُوَيْداً:

في البُنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ لهذِهِ اللَّفْظَةِ قَوْلانِ:

- أَنْ تَكُوْنَ مُصَغَّرةَ (إِرْوادٍ: إِمْهالٌ) تَرْخِيْمِيّاً.

- أَنْ تَكُوْنَ مُصَغَّرَةً تَصْغِيْراً غَيْرَ تَرْخِيْمٍ، على أَنَّ مُكَبَّرَها: رُوْدٌ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: امْشِ على رُوْدٍ (على مَهْلٍ)، وقَوْلِ الجَمُوْحِ الظَّفَرِيِّ[2]:

تَكادُ لا تَثْلِمُ البَطْحاءَ وَطْأَتُها ... كَأَنَّهُ ثَمِلٌ يَمْشِي على رُوْدِ

على أَنَّ الفِعْلَ: أَرْوَدَ إِرْواداً، ومُرْوَداً (مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ) كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[3]:

---

(١) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٨.

(٢) انظر: السَّمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٧٥٧.

(٣) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، رود: ٨/ ١٢٤.

وأَعْــــدَدْتُ للخَــــيْرِ وَثَّابَـــــةً جَـــــوادَ المَحَنَّــــــةِ والمُـــــرْوَدِ

ومَرْوَداً، ورُوَيْداً، ورُوَيْداءَ، ورُوَيْدِيَةَ.

ووَسَمَ ابْنُ سِيْدَه كَوْنَ مُكَبَّرِ (رُوَيْداً): رُوْداً – بالخَطَأ؛ لأَنَّهُ على خِلافِ مَذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ، وأَنَّهُ لا يُوْضَعُ مَوْضِعَ الفِعْلِ: أَرْوِدْ كما وُضِعَ المَصْدَرُ: إِرْوادٌ.

وقِيْلَ إِنَّ هذِهِ اللفْظَةَ تُسْتَعْمَلُ للمُذَكَّرِ، والمُؤَنَّثِ، ومُثَنَّيَيْهِما، وجَمْعَيْهِما؛ لِيَتَبَيَّنَ مَنْ يُخاطَبُ على أَنَّها اسْمُ فِعْلٍ مَصْحُوْب بحَرْفِ الخِطابِ: رُوَيْدَكَنِيْ (للمُذَكَّرِ)، ورُوَيْدِكِنِي (للمُؤَنَّثِ)، ورُوَيْدَكُماني (لمُثَنَّى المُذَكَّرِ، والمُؤَنَّثِ)، ورُوَيْدَكُمُوْني (لجَمْعِ المُذكَّرِ)، ورُوَيْدَكُنَّنِي (لجَمْعِ المُؤَنَّثِ).

ولهذِهِ اللَّفْظَةِ في العَرَبِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ إِعْرابِيَّةٍ على وَفْقِ تَراكِيْبِها اللُّغَوِيَّةِ[1]:

(١) أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِها في حالَتَيْنِ:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ مُنَوَّنَةً كما في قَوْلِكَ: رُوَيْداً زَيْداً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَرْوِدْ رُوَيْداً (أَمْهِلْ إِمْهالاً)، وأَنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلٌ بِهِ لهذا المَصْدَرِ.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ مُضافَةً كما في قَوْلِكَ: رُوَيْدَ زَيْدٍ، على أَنَّ (زَيْدٍ) مُضافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيّاً، مَفْعُوْلٌ بِهِ مَعْنًى كقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[2].

(٢) أَنْ تَكُوْنَ اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ مَبْنِيّاً على الفَتْحِ كما في قَوْلِكَ: رُوَيْدَ زَيْداً (أَرْوِدْ زَيْداً: أَمْهِلْهُ)، على أَنَّ فاعِلَهُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً، وأَنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلٌ بِهِ.

(٣) أَنْ تَكُوْنَ مُتَّصِلَةً بكافِ المُخاطَبِ كما في قَوْلِكَ: رُوَيْدَكَ، ولَها في هذِهِ الحالَةِ إِعْرابان:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ اسْمَ فِعْلٍ على أَنَّ الكافَ حَرْفُ خطابٍ، وأَنَّ الفاعِلَ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً، على أَنَّهُ مَنْقُوْلٌ مِنَ المَصْدَرِ.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ كما مَرَّ، على أَنَّ الكافَ ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جَرٍّ على المُضافِ إِلَيْهِ نَحْوِيّاً، والمَفْعُوْلِ بِهِ مَعْنَوِيّاً.

---

(١) انظر: السَّمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/٧٥٧.

(٢) محمد: ٤.

(٤) أَنْ تكُوْنَ نَعْتاً لَمصْدَرٍ مَذْكُوْرٍ كما في قَوْلِكَ: مَشَيْتُ مَشْياً رُوَيْداً، أَوْ لَمصْدَرٍ مَنْوِيٍّ كما في قَوْلِكَ: مَشَيْتُ رُوَيْداً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مَشَيْتُ مَشْياً رويْداً، ولا يَجُوْزُ أَنْ يُعْرَبَ حالاً في مِثْلِ قَوْلِكَ: سارَ مَعُوْقٌ رُوَيْداً ؛ لأَنَّ صاحِبَ الحالِ لا يَكُوْنُ نَكِرَةً إلاَّ بقُيُوْدٍ، وهِيَ قُيُوْدٌ لَيْسَتْ مُتَوافِرَةً في ظاهِرِ هذا القَوْلِ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: ضَعْهُ رُوَيْداً،على أَنَّ التَّقْدِيرَ: ضَعْهُ وَضْعاً رُوَيْداً، وقَوْلُ الرَّجُلِ يُعالِجُ الشَّيْءَ: رُوَيْداً، على أَنَّ المُرادَ: عِلاجاً رُوَيْداً كما قِيْلَ، وهِي مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كذلِكَ عِندَ الأَزْهَرِيِّ ؛ لأَنَّ كَوْنَه صِفَةً مُقَيَّدٌ بظُهُوْرِ المَوْصُوْفِ، ولذلِكَ يُعْرَبُ هذا المَصْدَرُ حالاً كما مَرَّ.

(٥) أَنْ يَكُوْنَ حالاً كما في قَوْلِكَ: مَشَى الرَّجُلُ رُوَيْداً، على أَنَّ صاحِبَ الحالِ: الرَّجُلُ.

وذَكَرَ اللَّيْثُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ إِذا أَرادَ بـ (رُوَيْدَ) الوَعِيْدَ نَصَبَهُ بلا تَنْوِيْنٍ، على أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ مَبْنِيٌّ كما يَظْهَرُ لي، وكما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

رُوَيْدَ نُصاهِلُ بالعِراقِ جِيادَنا ... كَأَنَّكَ بالضَّحّاك قَدْ قامَ نادِبُهْ

وإذا أُرِيْدَ بِهِ المُهْلَةُ فالنَّصْبُ، والتَّنْوِيْنُ.

وذَكَرَ ابْنُ كَيْسانَ[2] أَنَّ العرَبَ تَسْتَعْمِلُ (رُوَيْداً) كَأَنَّهُ مِنَ الأَضْدَادِ كما في: رُوَيْداً (دَعْهُ، وخَلِّهِ)، ورُوَيْداً زَيْداً (ارْفَقْ بِهِ، وأَمْسِكْهُ). ولا بُدَّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مِنْ مُراعاةِ التَّواصلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمُ، والمُخاطَبِ، وما يُؤَثِّرُ فيها مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجيَّةٍ. وذَكَرَ أَيْضاً أَنَّ: تَيْدَ زَيْداً بمَعْنَى: رُوَيْدَ زَيْداً.

وجاءَتْ هذِهِ اللَّفْظَةُ في كِتابِ اللهِ تَعالَى مَصْدَراً مُؤَكِّداً لمَعْنَى العامِلِ كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾[3].

ومِمَّا جاءَ مِنْها في المَثَلِ العَرَبِيِّ:

(١) انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، رود : ٨/ ١٢٥ .

(٢) انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، رود : ٨/ ١٢٥ .

(٣) الطّارق : ١٧ .

* رُوَيْدَ الغَزْوَ يَنْعَرِقُ[1]: رُوَيْدَ: اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ (أَمْهِلْهُ)، على أَنَّ فاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً، وأَنَّ(زَيداً) مَفْعُوْلُهُ.
* رُوَيْدَ الشِّعْرَ يَغِبُّ[2]: المَعْنَى: دَعِ الشِّعْرَ يَتَأَخَّرُ عَنِ النّاسِ، والقَوْلُ في هذا المَثَلِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ.
* رُوَيْداً يَعْلُوْنَ الجَدَدَ[3]: رُوَيْداً: مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ على أَنَّهُ نائِبٌ عَنْ فِعْلِهِ كما مَرَّ، وأَنَّ مَفْعُوْلَهُ مَحْذُوْفٌ.
* رُوَيْداً يَلْحَقُ الدَّارِيُّوْنَ[4]: القَوْلُ فيْهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ.
* ضَحِّ رُوَيداً، ضَحِّ رُوَيْداً لَمْ تُرَعْ، وضَحِّ رُوَيْداً تُدْرِكِ الهَيْجا حَمَلْ[5](المُرادُ: حَمَلُ بْنُ بَدْرٍ). وتُعْرَبُ (رُوَيْداً) في هذِهِ الأَمْثالِ حالاً.

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ زَيْدِ الخَيْلِ[6]:

فلَوْ أَنَّ نَصْراً أَصْلَحَتْ ذاتَ بَيْنِنا ... لضَحَّتْ رُوَيْداً عَنْ مَطالِبِها عَمْرُو

ولكِنَّ نصْراً أَرْتَعَتْ وتَخاذَلَتْ ... وكانَتْ قَدِيْماً مِنْ خَلائِقِها الغَفْرُ

على أَنَّ (رُوَيْداً) حالٌ.

- **النَّهْيُ**: مِنْ ذلكَ قَوْلُكَ: **انْتِباها لا انْشِغالاً بالهاتِفِ، وحِرْصاً على تَأْدِيَةِ الصَّلواتِ في أَوْقاتِها لا تَقاعُساً، وصَبْراً في قِتالِ العَدُوِّ لا هَرَباً مِنَ المَعْرَكَةِ**، وقَوْلُ الشّاعِرِ[7]:

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨.
(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨.
(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨.
(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٩.
(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٩.
(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٩.
(٧) انظر: أبو حيّان النَّحْوِيّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٨.

قَـدْ زادَ حُزْنُـكَ لَمّـا قِيْـلَ: لا حَرَبـاً   حَتَّـى كَـأَنَّ الَّـذيْ يَنْهـاكَ يُغْرِيْكـا

على أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ حُذِفَ وُجُوْباً، وبَقِيَتْ لا النَّاهِيَةُ دلِيْلاً عَلَيْهِ، وَأنَّ (حَرَباً: سَلْبُ جَمِيْعِ ما يُمْلَكُ) المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ صارَ عِوَضاً مِنْ هذا العامِلِ المَحْذُوْفِ.

- **الدُّعاءُ:** مِنْ ذلِكَ:

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾[1]: غُفْرانَكَ: مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: اغْفِرْ غُفْرانَكَ، وتَقْدِيْرُهُ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ كما في: غُفْرانَكَ لا كُفْرانَكَ: نَسْتَغْفِرُكَ، ولا نَكْفُرُكَ[2]، وأَجازَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: نَطْلُبُ غُفْرانَكَ.

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[3]: بُعْداً: مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً تَقْدِيرُهُ: أَبْعِدْهُمْ بُعْداً، أَوْ: بَعُدُوا، على أَنَّ المُرادَ الدُّعاءُ، وأَنَّ اللاَّمَ للتَّبْيِيْنِ.

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[4]: قِيْلَ إِنَّ (بُعْداً) مَصْدرٌ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: بَعُدَ بُعْداً للقَوْمِ الظَّالِمِيْنَ، على أنَّ اللاَّمَ للتَّبْيِيْنِ كما يَتَبَدَّى لي، والتَّقْدِيْرُ: إِرادَتي، أَوْ أَعْنِيْ للظَّالِمِيْنَ، على أَنَّ المُرادَ الدُّعاءُ، وقِيْلَ إِنَّ التَّقْدِيْرَ: لِيَبْعُدُوا بُعْداً[5].

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾[6]: القَوْلُ في (بُعْداً) كالقَوْل في سابِقِه.

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[7]: القَوْلُ في (بُعْداً) كالقَوْل في سابِقِه.

---

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٦٩٦، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٠٧، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٩٢

(٣) هود: ٦٠.

(٤) هود: ٤٤.

(٥) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٢/ ٨٢.

(٦) هود: ٩٥.

(٧) المؤمنون: ٤١.

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[1]: تعْساً: مَنْصُوْبٌ على المَصْدِرِ، على أَنَّ العامِلَ فِيْهِ خَبَرُ (والَّذِيْنَ) إذا عُدَّ مُبْتَدَأً، وتَقْدِيْرُهُ: فتَعِسُوا، أَوْ: وأُتْعِسُوا، أَوْ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: فتَعِسُوا، وقِيْلَ إنَّ هذا الفعْلَ إذا خاطَبْتَ بِهِ في الدُّعاءِ قُلْتَ: تَعَسْتَ (بفَتْحِ العَيْنِ)، وإذا حَكَيْتَ عَنْ غائِبٍ قُلْتَ: تَعِسَ، ويُعرَبُ هذا المَصْدرُ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ:

فقَضى تَعْساً، والنَّصْبُ على المَصْدَرِ أَوْلَى على أَنَّ المُرادَ الدُّعاءُ[2]، وأَنَّ اللاَّمَ في (لَهُمْ) للتَّبْيِيْنِ كما مَرَّ.

* قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[3]: القَوْلُ في هذا المَصدَر كالقَوْلِ في سابِقِهِ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فسَحَقَهُمُ اللهُ سُحْقاً.

* قَوْلُ الشّاعِرِ[4]:

سَقْياً لِقَوْمٍ لَدَيْنا هُمْ وإِنْ بَعِدُوا وخَيْبَةً لِلأُلى وِجْدانُهُمْ عَدَمُ

والمَصادِرُ المَسْمُوْعَةُ عَنِ العَرَبِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ[5] نَوْعانِ:

O نَوْعٌ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ في الغالِبِ: مِنْ هذا النَّوْعِ كما في (الكتاب): " هذا بابُ ما يُنْصَبُ مِنَ المَصادِرِ على إِضْمارِ الفِعْلِ غَيْرِ المُسْتَعْمَلِ إِظْهارُهُ: وذلِكَ قَوْلُكَ: سَقْياً، ورَعْياً، ونَحْو قَوْلِكَ: خَيْبَةً، ودَفْراً، وجَدْعاً، وعَقراً، وبُؤْساً، وأُفَّةً، وتُفَّةً، وبُعْداً، وسُحْقاً، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: تَعْساً، وتَبّاً، وجُوْعاً، وجُوْساً... وإِنَّما يَنْتَصِبُ هذا، وما أَشْبَهَهُ إِذا ذُكِرَ مَذْكُوْرٌ، فَدَعَوْتَ لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ – على إِضْمارِ الفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: سَقاكَ اللهُ سَقْياً، ورَعاكَ اللهُ رَعْياً، وخَيَّبَكَ اللهُ خَيْبَةً، وكُلُّ هذا، وأَشْباهُهُ على هذا يَنْتَصِبُ. وإِنَّما اخْتُزِلَ الفِعْلُ ها هُنا ؛ لأَنَّهُمْ جَعَلُوْهُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ كما جُعِلَ (الحَذَرَ)

---

(١) محمد : ٨ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون :٩/ ٦٨٧ ، الزبيديّ ، تاج العروس ، تعس : ١٥/ ٤٨١ .

(٣) الملك : ١١ .

(٤) انظر : أبو حيّان النَّحْوِيّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٨ .

(٥) انظر : أبو حيّان النَّحْوِيّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٩ .

بَدَلاً مِنْ: احْذَرْ، وكذلِكَ هذا كُلُّهُ كَأَنَّـهُ بـدَلٌ مِـنْ: سَـقاكَ اللهُ، ورَعـاكَ اللهُ، ومِـنْ: خَيَّبَكَ اللهُ. وما جاءَ مِنْهُ لا يَظْهَرُ لَهُ فِعْلٌ فهُو على هذا المِثـالِ نَصْـبٌ، كأَنَّـكَ جَعَلْـتَ (بَهْراً) مِنْ: بَهَرَكَ اللهُ، فهذا تَمْثِيْلٌ، ولا يُتَكَلَّمُ بِهِ... "[1].

ويُعَزِّزُ سِيْبَوَيْهِ وُجُوبَ نَصْبِ هذِهِ المَصادرِ بالفِعْلِ المُضْمَرِ وُجُوْباً بأَنَّها لَمْ تـأْتِ بـالرَّفْعِ على الابْتِداءِ المُحْتاجِ إلى خَبَرٍ، أَوْ على خَبَرِ مُبْتَدأٍ مَحْذُوْفٍ، وبأنَّها جِيْءَ بِها للدُّعاءِ لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ.

واللاّمُ بَعْدَ هذهِ المَصادرِ عنْدَهُ لامُ التَّبْيِيْنِ تُبَيِّنُ المَعْنَى بالـدُّعاءِ، علـى أَنَّ التَّقْـدِيْرَ كـما يَظْهَرُ لي: إرادَتي لَهُ، أَوْ: أَعْنِيْ لِهُ، فكَأَنَّها جَوابُ سُؤالٍ اسْتِيْضاحِيٍّ، أَوْ بيـانِيٍّ: لِمَـنِ السَّـقْيُ؟ وقَدْ تُحْذَفُ هذِهِ اللاَّمُ ومَجْرُوْرُها إذا تَبَيَّنَ للدّاعِيْ أَنَّ مَنْ يَدْعُوْ لَهُ، أَوْ عَلَيْـهِ قَـدْ عُـرِفَ، وقَـدْ تُذْكَرُ هذِهِ اللاَّم، ومَجْرُوْرُها تَوْكِيْداً إِذا عُرِفَ المَدْعُوُّ لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ.

بُعْداً: بَعِدَ في الدُّعاءِ عَلَيْهِ، وبَعُدَ، وقِيْلَ إِنَّ الفِعْلَ المُقَدَّرَ: أَبْعَدَهُ اللهُ.

سَقْياً: سَقاكَ اللهُ سَقْياً في الدُّعاءِ لَهُ.

رَعْياً: رعاهُ اللهُ رَعْياً في الدُّعاءِ لَهُ.

خَيْبَةً: خاب في الدُّعاءِ عَلَيْهِ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: أخابَهُ اللهُ، أَوْ خَيَّبَهُ.

جَدْعاً: جَدَعَهُ اللهُ جَدْعاً: قَطَعَ أَنْفَهُ في الدُّعاءِ عَلَيْهِ (إذلالٌ لَهُ).

عَقْراً: عقَرَهُ اللهُ عَقْراً: جَرَحه في الدُّعاءِ عَلَيْهِ، والعَقْرُ: قَطْعُ عُرقُوْبِ البَعِيْرِ، وعَقِرَ الرَّجُلُ، وعَقُرَ: لَمْ تَحْبَلْ زَوْجُهُ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: أَعْقَرَهُ اللهُ.

سُحْقاً: سَحقَهُ اللهُ في الدُّعاءِ عَلَيْهِ.

تَعْساً: تَعِس في الدُّعاءِ عَلَيْهِ، فكَأَنَّه قِيْلَ للعاثِرِ البَغِـيْضِ: أَتْعَسَـهُ اللهُ تَعْسـاً (سُـقُوْطاً بَعْـدَ سُقُوْطٍ لا نُهُوْضَ مِنْهُ).

لَعاً: يُقالُ: لَعاً لَهُ، ولا لَعاً لَهُ (لا أَقامَهُ اللهُ) على أَنَّ المُرادَ: ارْتِفاعاً بَعْدَ ارْتِفاعٍ، على أَنَّهُ ضِدُّ: تَعْساً لَهُ، ومنْهُ قَوْلُ الأَعْشَى[2]:

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣١١.

(٢) انظر: السَّمِيْن الحَلَبِيّ، الدُّرّ المصون: ٩/ ٦٨٨، ابـن عاشـور، تفسـير التحريـر والتنـوير: ٣٦/ ٨٥ (المكتبة الشاملة).

بــذاتِ لَــوْثٍ عفرْنــاةٍ إِذْ عثَــرَتْ　　فالتَّعْسُ أَدْنَى لَها مِنْ أَنْ أَقُولَ لَها: لَعا

وقَوْلُ ابْنِ درَيْدٍ[1]:

فــإِنْ عَثَــرْتُ بَعْــدَها إِنْ وَأَلَــتْ　　نَفْســي مِــنْ هاتــا فقــولا: لا لَعــا

وقوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

فقُلْــتُ ولَمْ أَمْلِــكْ لَعــاً لَــكَ عالِيــاً　　وقَــدْ يَعْثُــرُ السّــاعِي إِذا كــانَ مُسْــرِعا

ويُقالُ للعاثِرِ: لَعاً لَكَ عالِياً، على أَنَّ المُرادَ: دُعاءٌ لَهُ بأَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ سَقْطَتِهِ، ويَنْتَعِشَ.

واللَّعْوُ، واللَّعا: الشَّرِهُ، الحَرِيْصُ، والشَّهْوانُ، واللاَّعِي: مَنْ يُفْزِعُهُ أَدْنَى شَيْءٍ، ويَلْعَى بِهِ: يَتَوَلَّعُ بِهِ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ مِنْ (لَعا) إِذا تُوُهِّمَ أَنَّها تُوْمِئُ إِلى العُلُوِّ، والارْتِفاعِ، على أَنَّها مِنَ الأَضْدادِ، وأَنْ تَكُوْنَ مِنَ العُلُوِّ (عَلاهُ يَعْلُوْهُ) إِذا تُوُهِّمَ أَنَّ فيها قَلْباً مَكانِيّاً؛ لأَنَّها صارَتْ كالأُسْلُوْبِ في كَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، وهِيَ كَثْرَةٌ تُخْضِعُها لسُلْطانِ التَّغْيِيْرِ، وأَنْ تَكُوْنَ لا فِعْلَ لَها مِنْ لَفْظِها.

ولَعَلَّ الأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ أَصْلُها: لَعْ لَعْ (زَجْرٌ للإِبِلِ)؛ لإِنَّهُ قِيْلَ إِنَّ (لَعْ أَو لَعْلَعْ) بمَعْنَى: لَعاً الَّتي تُقالُ للعاثِرِ، على أَنَّ هاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ صُيِّرَتا مَصْدَرَيْنِ كما في: دَعاً، ودَعْدَعاً، وأَنَّ العامِلَ فيهِما مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.

دَعاً، ودَعْدَعاً: القَوْلُ في: دَعًا لَهُ، ودَعْدَعاً كالقَوْلِ في: لَعاً لَهُ دَلالَةً، وهُما مِنْ زِياداتِ ابْنِ سِيدَه كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ[3]:

وإِنْ هَوَى العاثِرُ قُلْنا: دَعْ دَعا

---

(١) انظر: السَّمِيْن الحَلَبِيّ، الدُّرّ المصون: ١٠/ ٤٠٧.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، لعو: ٣٩/ ٤٦١.

(٣) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، لعو: ٣٩/ ٤٦١.

لَهُ وعالَيْنا بتَنْعِيْشٍ لَعا

وقَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

لَحَى اللهُ قَوْماً لَمْ يَقُوْلُوا لِعاثِرٍ ... ولا لابْنِ عَمٍّ نالَهُ الدَّهْرُ: دَعْدَعا

على أَنَّ (دَعْ) فِعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ، وماضِيْهِ: وَدَعَ ، ودَعْدَعْ : فِعْلُ أَمْرٍ مُرَكَّبٌ مِنْ: دَعْ، وَدَعْ،وهذانِ الفِعْلانِ كَلِمَةٌ كانَتْ تُسْتَعْمَلُ في الجاهِلِيَّةِ في الدُّعاءِ للعاثِرِ، على أَنَّ المُرادَ مِنْها: قُمْ فانْتَعِشْ، واسْلَمْ، وأَنَّ هذيْنِ الفِعْلَيْنِ مُتَعَدِّيَيْنِ إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ تَقْدِيْرُهُ: دَعِ العِثارَ، وذَكَرَ ابْنُ الأَعْرابِيِّ أَنَّ المَعْنَى: " إذا وَقَعَ مِنَّا واقِعٌ نَعَشْناهُ، ولَمْ نَدَعْهُ أَنْ يَهْلِكَ. وقالَ غَيْرُهُ: دَعْدَعا: مَعْناهُ أَنْ تَقُوْلَ لَهُ: رَفَعَكَ اللهُ"[2]. ويُقالُ: دَعدَعَ بالعاثِرِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ أَثَراً في التَّلَعُّبِ بهذيْنِ الفِعْلَيْنِ مِنْ حَيْثُ تَصْيِيْرُهُما اسْمَيْنِ، أَوْ مَصْدَرَيْنِ مُتَوَهَّمَيْنِ، ومَنْصُوْبَيْنِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً.

بَهْراً: هٰذِهِ اللَّفْظَةِ مَعانٍ مِنْها:

- العَجَبُ، على أَنَّ مَعْنَى: بَهْراً لَه: عَجَباً لَهُ كما في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبِيْعَةَ على وَفْقِ تَفْسِيْرِ أَبي العَبّاسِ الزَّجّاجِ[3]:

ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها ؟ قُلْتُ: بَهْراً ... عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ

- التَّعْسُ، والغَلَبَةُ كما في قَوْلِ ابْنِ مَيَّادَةَ[4]:

أَلا يا لَقَوْمِيْ إِذْ يَبِيْعُوْنَ مُهْجَتِيْ ... بجارِيَةٍ بَهْراً لَهُمْ بَعْدَها بَهْرا

- التَّبُّ: ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إلى أَنَّ (بَهْراً لَهُ) لا فِعْلَ لَهُ في الدُّعاءِ، على أَنَّهُ نُصِبَ على تَوَهُّمِ الفِعلِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

---

(١) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ودع : ٢٢/ ٥٥١ .
(٢) الزبيديّ ، تاج العروس ، ودع : ٢٢/ ٥٥٢ .
(٣) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بهر : ١٠/ ٢٦١ – ٢٦٢ ، السَّمين الحلبيّ ، الدرّ المصون : ٩/ ٢٣٣ .
(٤) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بهر : ١٠/ ٢٦٢ .
(٥) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣١١ ، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٩٠ ، الزبيديّ ، تاج العروس ، بهر : ١٠/ ٢٦٢ .

تَفاقَدَ قَوْمِي إذْ يَبِيْعُوْنَ مُهْجَتِي بجارِيَةٍ بَهْراً لَهُمْ بَعْدَها بَهْرا

على أَنَّ المُرادَ: تَبّاً لَهُمْ.

- الجَهْرُ: قِيْلَ إنَّ مَعْنَى (بَهْراً) في قَوْل عُمَرَ بْنِ أَبِيْ رَبِيعَةَ السَّابِقِ: جَهْراً لا أُكاتِمُ، على أَنَّهُ مِنْ: بَهَرَنِيْ الشَّيْءُ (غَلَبَنِي).

تَبّاً لَهُ: التَّبُّ، والتَبَبُ، والتَّبابُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [1]، والتَّبِيْبُ: الهَلاكُ، والخُسْرانُ، والتَّتْبِيْبُ: الخَسارُ المُؤَدِّي للهَلاكِ كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [2]. وتَبّاً لَهُ: يسْتَعْمَلُ في الدُّعاءِ على شَخْصٍ بالخُسْرانِ، والهَلاكَ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: أَلْزَمَهُ اللهُ خُسْراناً، وهَلاكاً. وتَبَّهُ: قالَ لَهُ تَبّاً لَهُ. ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ مَصْدَرٌ: تَبَّ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَصدَرَ تَبَّ: تَباباً كما في (تاج العَرُوْسِ)[3]. وتَبَّ تَبيباً: مُبالَغَةٌ في الدُّعاءِ عَلَيْهِ بالهَلاكِ، والخُسْرانِ. وتَبَّ الشَّيءَ: قَطَعَهُ، وأَتَبَّ اللهُ قُوَّتَهُ: أَضْعَفَها. ويُقالُ: تَبّاً لَكُمْ، وخُسْراً، وتَبّاً لكُمْ، وقُبْحاً، وتَبّاً لَكُمْ، وسُحْقاً.

ومِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْل أَبِيْ لَهَبٍ لقَوْمٍ اجْتَمَعُوا إلى الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ لَمّا قامَ على الصَّفا مُنادِياً[4] " يا صباحاه "، فقالَ: " يا بَنِي هاشِم، يا بنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، يا بَنِيْ فِهْرٍ، يا بَنِيْ، يا بَنِي، أَرَأَيْتَكُمْ لَوْ أَخبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً بسَفحِ هذا الجَبَلِ تُرِيْدُ أَنْ تُغِيْرَ عَلَيْكُمْ، صَدَّقْتُمُوْني ؟ قالُوا: نَعَمْ، قالَ: فإنِّي نَذِيْرٌ لَكُمْ منْ عَذابٍ شَدِيْدٍ: تَبّاً لَكُمْ سائِرَ اليَوْمِ، ما دَعَوْتُمُوْنِيْ إلا لهذا ؟ فنَزَلَ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [5].

بُؤْساً لَهُ: البُؤْسُ: مَصْدَرُ: بَئِسَ يَبْأَسُ بُؤْساً، وبَأْساً، وبَئِيْساً، وبُؤْسَى، وبَئِيْسَى (افْتَقَرَ، واشْتَدَّتْ حاجَتُهُ)، ويُسْتَعْمَلُ في الدُّعاءِ على رَجُلٍ، أَوْ غَيْرِهِ كما في قَوْلِهِمْ: بُؤْساً لَهُ، على أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ وجُوْباً، على أَنَّ اللاَّمَ في (لَهُ) للتَّبْيِيْنِ.

---

(١) غافر : ٣٧ .

(٢) هود : ١٠١ .

(٣) انظر : تبب : ٢/ ٥٦ .

(٤) انظر : الطبريّ ، تفسير الطبريّ : ١٩/ ٤٠٧ (المكتبة الشاملة بتصرُّف) .

(٥) المسد : ١ .

تُوْساً لَهُ: ذَكَرَ ابْنُ الأَعْرابِيِّ[1] أَنَّهُ يُقالُ: بُؤْساً، وتُوْساً، وجُوْساً، على أَنَّهُ مِثْلُ: بُؤْساً لَهُ في الدُّعاءِ عَلَيْهِ، والنَّصْبِ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً[2].

جُوْساً لَهُ: يُقالُ: بُؤْساً، وتوْساً، وجُوْساً، وجوْعاً لَهُ، وجُوْساً في الدُّعاءِ عَلَيْهِ، على أَنَ الجُوْسَ إِتْباعٌ لـ(جُوْعاً)، وأَنَّ الصَّحِيْحَ أَنَّهُ الجُوْعُ في لُغَةِ هُذَيْلٍ كما في قَوْلِهِمْ: جُوْساً لَهُ، وبُؤْساً، وجُوْعاً لَهُ، ونَوْعاً، وذَكَرَ ابْنُ الأَعْرابِيِّ أَنَّ (جُوْساً لَهُ) مِثْلُ: بُؤْساً لَهُ[3]. والجَوْسُ: مَصْدَرُ: جاسَ جَوْساً (طَلَبَ الشَّيْءَ باسْتِقْصاءٍ)، والطَّوافُ خِلالَ الدُّورِ.

جُوْعاً لَهُ: الجوْعُ: اسْمٌ ضِدُّ الشِّبَعِ، والجَوْعُ: مَصْدَرُ: جاعَ يَجُوْعُ جَوْعاً، ومَجاعَةً، ويُقالُ في الدُّعاءِ عَلَيْهِ: جُوْعاً لَهُ، ونُوْعاً، على أَنَّ النُّوْعَ لا يُقَدَّمُ على الجُوْعِ لأَنَّهُ تَوْكِيْدٌ لَهُ كما قِيْلَ[4].

نُوْعاً لَهُ: النَّوْعُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّيْءِ، والتَّمايُلُ كما في قَوْلِهِمْ: جائِعٌ نائِعٌ على أَنَّ النَّائِعَ: المُتَمايِلُ جُوْعاً، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُحْمَلُ على الإِتْباعِ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ، وقِيْلَ إِنَّهُ العَطْشانُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُعَدُّ إِتْباعاً، والنُّوْعُ العَطَشُ كما في قَوْلِهِمْ: رَماهُ اللهُ بالجُوْعِ، والنُّوْعِ، وقَوْلِ الشّاعِرِ[5]:

إِذا اشْتَدَّ نُوْعِي بالفَلاةِ ذَكَرْتُها ... فقامَ مَقامَ الرِّيِّ عِنْدِيْ ادِّكارُها

وقَوْلِهِمْ في الدُّعاءِ علَيْهِ: جُوْعاً، ونُوْعاً، وجُوْعاً لَهُ، ونُوْعاً، وجُوْساً لَهُ، وجُوْداً لَهُ.

وقِيْلَ إِنَّ النُّوْعَ إِتْباعٌ لاخْتِلافِ اللَّفْظَيْنِ، وإِنَّهُ لَيْسَ إِتْباعاً إِنْ كانَ النُّوْعُ الجوْعُ: " قالَ أَبُوْ زَيْدٍ: يُقالُ: جُوْعاً لَهُ، ونُوْعاً، وجُوْساً لَهُ، وجُوْداً، لَمْ يَزِدْ على هذا: قالَ ابْنُ بَرِيٍّ: وعلى هذا يَكُوْنُ مِنْ بابِ: بُعْداً، وسُحْقاً، مِمَّا تَكَرَّرَ فِيْهِ اللَّفْظانِ المُخْتَلِفانِ بِمَعْنًى، قالَ: وذلِكَ أَيْضاً تَقْوِيَةٌ لِمَنْ يزْعُمُ أَنَّهُ إِتْباعٌ ؛ لأَنَّ الإِتْباعَ أَنْ يَكُوْنَ الثَّانِيْ بِمَعْنى الأَوَّلِ، ولَوْ كانَ بِمَعْنَى العَطَشِ لَمْ يَكُنْ إِتْباعاً ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَعْناه، قالَ: والصَّحِيْحُ أَنَّ هذا لَيْسَ إِتْباعاً ؛ لأَنَّ الإِتْباعَ لا

---

(١) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بأس : ١٥/ ٤٣١ .

(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بأس : ١٥/ ٤٨٦ .

(٣) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بأس : ١٥/ ٥٨١ .

(٤) انظر : الزّبيدِيّ ، تاج العروس ، جوع : ٢٠/ ٤٧٥ .

(٥) انظر : الزّبيدِيّ ، تاج العروس ، نوع : ٢٢٢٨٧

يَكُوْنُ بحَرْفِ العطْفِ، والآخَرُ: أَنَّ لَهُ مَعْنًى فِي نَفْسِهِ يُنْطَقُ بِهِ مُفْرَداً غَيْرَ تابِعٍ"[1]. والنَّوْعُ: مَصْدَرُ: ناعَ نَوْعاً، واسْمُ الفاعِلِ: نائِعٌ.

جُوْداً لَهُ: الجُوْدُ (الكَرَمُ، والسَّخاءُ): مَصْدرُ: جادَ يَجُوْدُ جُوْداً، والجَوْدُ: المطَرُ، والجُوْدُ: العَطَشُ كالجُوْسِ في لُغَةِ هُذَيْلٍ كما في: جُوْساً لَهُ، وجُوْداً لَهُ[2].

مَرْحَباً بِهِمْ، وأَهْلاً، وسَهْلاً: مِنْ ذلِكَ: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾[3]، وقَوْلُهُ: ﴿قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾[4] في نَصْبِ (مَرْحَباً) وَجْهانِ[5]:

- أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُه: لا أَتَيْتُمْ مَرْحَباً، أَوْ لا سمِعْتُمْ مَرْحَباً، وهوَ الظَّاهِرُ عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ، وغَيْرِهِ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصدَرِ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: لا رَحَبَتْكُمَ دارُكُمْ مَرْحَباً، على أَنَّها مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ، وتَقْدِيْرُ المَحْذُوْفِ عِنْدَ أَبي حَيَّانَ في قَوْلِهِمْ: مرْحَباً، وأَهْلاً، وسَهْلاً: رَحُبَتْ بِلادُكَ مرْحَباً، وأَهِلَتْ أَهْلاً، وسَهُلَتْ سَهْلاً، وهُوَ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيْرِ العُكْبَرِيِّ؛ لأَنَّ (رَحُبَ) لازِمٌ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذا الفِعْلَ في تَقْدِيْرِ العُكْبَرِيِّ مِنْ باب (فعَلَ: رَحَبَ) لا (فَعُلَ). والجُمْلَةُ المَنْفِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مُستَأْنَفَةً سِيْقَتْ للدُّعاءِ علَيْهِمْ، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ حالاً على نِيَّةِ القَوْلِ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الدُّعائِيَّةَ لا تَقَعُ حالاً.

ويَنْدَرِجُ تَحْتَ هذِهِ المَسْأَلَةِ:

* صِفَةُ المَصْدَرِ[6]، ومِنْ ذلِكَ:

---

(١) انظر: الزَّبِيدِيّ، تاج العروس، نوع: ٢٢/ ٢٨٧.

(٢) انظر: الزَّبِيدِيّ، تاج العروس، جود: ٧/ ٥٣١.

(٣) ص: ٥٩.

(٤) ص: ٦٠.

(٥) انظر السمين الحلبي، الدر المصون: ٨/ ٤٧٣.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣١٦.

هَنِيْئاً مَرِيْئاً: مِنْ ذلكَ قَوْلُهُ تعالَى: " وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا "(١): في نَصْبِ (هَنِيْئاً مَرِيْئاً) أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ(٢):

- أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لَمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: فكُلُوْهُ أَكْلاً هَنِيْئاً مَرِيْئاً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ منَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ المَفْعُوْلِ به في (فكُلُوْهُ).
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ بفعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً لا يَظْهَرُ ؛ لأَنَّ المُرادَ بهذِهِ الحالِ أَنْ تَنُوْبَ عَنْ فِعْلِها كما في قَوْلِكَ: أَقائِماً وقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟، وهذِهِ النِّيابَةُ مَحْمولَةٌ على نِيابَةِ المَصْدَرِ عَنِ الفِعْلِ العامِلِ إذا أُرِيْدَ الدُّعاءُ كما في: سَقْياً لَهُ، ورَعْياً.

أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً نائِبَةً عَنِ المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ المَحذُوْفِ في الدُّعاءِ، وذَكَرَ الزَّمَخْشرِيُّ أَنَّهُ قَدْ يُوْقَفُ على (فكُلُوْهُ)، ثُمَّ يُبْتَدَأُ بـ(هَنِيْئاً مَرِيْئاً) على الدُّعاءِ، وهُوَ تَأْوِيْلٌ عِنْدَ أَبِيْ حَيّانَ مُخالِفٌ لأَقْوالِ النُّحاةِ، وتَحْرِيْفٌ لَهَا ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ النَّائِبَ عنْ فِعْلِهِ في الدُّعاءِ لا يَرْفَعُ الظّاهِرَ على الفاعِلِ، فلا يُقالُ: سَقْياً اللهُ لَكَ، ولا: رَعْياً اللهُ لَكَ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ تَجُوْزُ مَعَ أَفْعالِ هذا المَصْدَرِ، وأضْرابِهِ. ومِمَّا رَفَعَ فيْهِ (هَنِيْئاً) الظَّاهِرَ قَوْلُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ(٣):

هَنِيْئاً مَرِيْئاً غَيْرَ داءٍ مُخامِرٍ لعَزَّةَ مِنْ أَعْراضِنا ما اسْتَحَلَّتِ

على أَنَّ (ما اسْتَحَلَّتِ) فاعِلٌ لـ (هَنِيْئاً)، أَوْ (مَرِيْئاً) على أَنَّ المَسْأَلَةَ مِنْ بابِ التَّنازُعِ، وأَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ أُجِيزتْ على الرَّغْمِ مِنْ خُلُوِّ هذا القَوْلِ مِنَ الرَّبْطِ بالعاطِفِ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ لأَنَّ هذَيْنِ المُتعاطِفَيْنِ مُتَلازِمانِ في هذا الاسْتِعْمالِ،على أَنَّ (مَرِيئاً) لا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ تابِعاً لـ (هَنِيْئاً).

ويبْدُو لِيْ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قدْ تَبعَ سِيْبَوَيْهِ في ذِلِكَ: " وذلِكَ قَوْلُكَ: هَنِيْئاً مَرِيّاً، كَأَنَّكَ قلْتَ: ثَبَتَ لَكَ هَنِيْئاً مَرِيْئاً، وهَنَأَهُ ذلِكَ هَنِيْئاً، وإِنَّما نَصَبَهُ ؛ لأَنَّهُ ذَكَرَ لَكَ خَيْراً أَصابَهُ رَجُلٌ، فقلْتَ: هَنِيْئاً مَرِيْئاً، وكَأَنَّكَ قُلْتَ: ثَبَتَ ذلِكَ لَهُ هَنِيْئاً مَرِيْئاً، أَوْ: هنَأَهُ ذلِكَ هَنِيْئاً، فاخْتُزِلَ الفِعْلُ ؛ لأَنَّهُ صارَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بقَوْلِكَ: هَنَأَكَ... "(٤).

---

(١)النساء : ٤ .

(٢)انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣/ ٥٧٦ .

(٣) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣/ ٥٧٦ .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣١٦–٣١٨ .

وقَدْ تأْتِيْ هذِهِ المَصادِرُ مَرْفُوْعَةً على الابْتِداءِ في الشِّعْرِ كما ذكَرَسِيبَوَيْهِ[1]، ومِنْ ذلِكَ:

Ω قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَقــامَ وأَقْــوَى ذاتَ يَــوْمٍ **وخَيْبَــةٌ** ... لأَوَّلِ مَــــنْ يَلْقَـــى وشَرٌّ مُيَسَّـــرُ

Ω قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

عَــذِيْرُكَ مِــنْ مــوْلًى إذا نِمْــتَ لَمْ يَــنَمْ ... يَقُــولُ الخَنــا أَوْ تَعْتَرِيْــكَ زَنــابِرُهْ

على أَنَّ (عَذِيْرُكَ) مَرْفُوْعٌ على الابتِداءِ خَبَرُهُ: مِنْ مَوْلًى، والوَجْهُ النَّصْب عـلى الـدُّعاءِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ وُجُوْباً كما مَرَّ.

Ω قَوْلُ حسَّان بن ثابتٍ[3]:

أَهــاجَيْتُمُ حَسَّــانَ عِنْــدَ ذَكائِــهِ ... **فغَـــيٌّ** لأَوْلادِ الحِـــماسِ طَوِيْـــلُ

* أَسْماءٌ تُعامَلُ مُعامَلَةَ المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ في الدُّعاءِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، ومِنْها[4]:

تُرْباً لَكَ، وجَنْدَلاً: تَقْدِيرُ الكَلامِ: تَرِبَتْ يَداكَ، وجُنْدِلْتا، فكَأَنَّهُ قِيْلَ في الدُّعاءِ عَلَيْكَ: أَلْزَمَكَ اللهُ، وأَطْعَمَكَ تُرْباً، وجَنْدَلاً، على أَنَّ الجَنْدَلَ: الحَجَرُ كُلُّهُ.

فاهاً لِفِيْكَ: قِيْلَ إِنَّ المُرادَ الدَّاهِيَةُ، فكَأَنَّـهُ قِيْـلَ: تُرْبـاً لِفِيْـكَ[5]. ومِـنْ ذلِـكَ قَـوْلُ أَبِيْ سِـدْرَةَ الهُجَيْمِيّ:

فقُلْــتُ لَــهُ: فاهــاً لِفِيْــكَ فإِنَّهــا ... قَلُـوْصُ امْـرِئٍ قارِيْـكَ مـا أَنْـتَ حـاذِرُهْ

O نَوْعٌ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ مِنْ مَعْناهُ: مِمَّا عُدَّ مِنْ هذِهِ الأَسْماءِ[6]:

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣١٣.
(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣١٣.
(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣١٤.
(٤) انظر: الكتاب: ١/ ٣١٥.
(٥) انظر: الكتاب: ١/ ٣١٥.
(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٩٠.

أُفَّةً لَهُ[1]: الأُفَّةُ: الثَّقِيْلُ، والجَبانُ كما في قَوْلِ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ حِيْنَ رَأى النَّاسَ مُنْهَزِمِيْنَ يَوْمَ أُحُدٍ: " نِعْمَ الفارِسُ عُوَيْمِرٌ غَيْرَ أُفَّةٍ "[2] على أَنَّ في الكلامِ حَذْفَ مُضافٍ تَقْديْرُهُ: غَيْرَ ذِيْ أُفَّةٍ (غَيْرَ مُتَأَفِّفٍ مِنَ القِتالِ)، والمُعْدِمُ المُقِلُّ، والرَّجُلُ القَذِرُ وقِيْلَ إِنَّ أَصْلَ ما مرَّ: الأَفَفُ (الضَّجَر، والشَّيْءُ القَلِيْلُ)، على أَنَّ الجَبانَ أُخِذَ مِنَ الدَّلالَةِ على الضَّجَرِ، وأنَّ المُعْدِمَ أُخِذَ مِنَ الدَّلالَةِ على الشَّيْءِ القَلِيْلِ، وأَنَّ القَذِرَ أُخِذَ مِنَ الأُفِّ (وَسَخُ الظُّفْرِ).

ومِنْ لُغاتِ (أُفّ) اسْمِ الفِعْلِ المُضارِعِ (أَتَضَجَّرُ) الأَرْبَعِيْنَ: أُفَّةَ، وأُفَّةٌ (بِتَنْوِيْنٍ، وغَيْرِهِ)، وقَدْ تَتْبَعُهُ: تُفَّةً: أُفَّةً تُفَّةً، وفي تَفْسِيْرِها أَقْوالٌ مِنْها: التَّأَفُّفُ (أَنْ يَقُوْلَ: أُفّ أُفّ)، والأُفُّ: وَسَخُ الأُذُنِ، والتُّفُّ: وَسَخُ الأَظافِرِ،، على أَنَّ هذا الإِتْباعَ يُقالُ عِنْدَ اسْتِقْذارِ الشَّيْءِ، وأَفْضَتْ كَثْرَةُ اسْتِعْمالِهِ إِلى أَنْ يُسْتَعْمَلَ في كُلِّ ما يُتَأَذَّى بِهِ، وقِيْلَ إِنَّ الأُفَّ: الشَّيْءُ القَلِيْلُ، وإِنَّ التُّفّ إِتْباعٌ لَهُ كما في قَوْلِ العَرَبِ: شَيْطان لَيْطان، وحَيْثَ بَيْثَ، وخَبِيْثٌ نَبِيْثٌ. وقِيْلَ إِنَّ الأُفَّ الضَّجَرُ،على أَنَّ الأَصْلَ – كما ذكَرَ القُتَيْبِيُّ – أَنَّهُ إِذا سَقَطَ على الشَّخْصِ تُرابٌ، وغَيْرُهُ نَفَخَ فيْهِ لِيُزِيْلَهُ، وهذا الصَّوْتُ الخاصُّ عِنْدَ النَّفْخَةِ هوَ: أُفّ، وهُو صوْتٌ تَوَسَّعُوا فِيْهِ فصارَ يُسْتَعْمَلُ عِندَ كُلِّ مكْرُوْهٍ[3].

ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ قَوْلُهُمْ: أُفّاً لَهُ، وأُفَّةً مِنْ: أَفَّفَ بِهِ، وأَفَّفَهُ، وأُفّاً لَهُ، وأُفَّةً لَهُ (قَذَراً)، على أَنَّ التَّنْوِيْنَ للتَّنْكِيْرِ.والأُفُّ: النَّتْنُ، والأَفَفُ: وَسَخُ الأُذُنِ[4]، وعَلَيْهِ فإِنَّ: أُفّاً لَهُ، وأُفَّةً لَهُ لَهُما فِعْلٌ. ويُسْتَعْملُ هذا المَصْدَرُ مَنْصُوْباً في الدُّعاءِ على شَخْصٍ، على أَنَّ المُرادَ أَلْزَمَهُ اللهُّ النَّتْنَ،والوَسَخَ.

تُفَّةً لَهُ: قِيْلَ – كما مَرَّ – إِنَّ الأُفَّ: وَسَخُ الأُذُنِ، وإِنَّ التُّفَّ: وَسَخُ الظُّفْرِ، وإِتْباعٌ لـلأُفِّ، وإِنَّ جَمْعَهُ: تِفَفَةٌ، وإِنَّ التُّفَّةَ: المَرْأَةُ المحْقُوْرَةُ، ودُوَيْبَّةٌ كجِرْوِ الكَلْبِ، أَوِ الفَأْرَةِ. ويُقالُ في المَثَلِ: اسْتَغْنَتِ التُّفَّةُ عَنِ الرُّفَّةِ (بالتَّخْفِيْفِ، والتَّشْدِيْدِ)، على أَنَّ التُّفَةَ: التِّبْنُ، وأَنَّهُ يُضْرَبُ للَّئِيْمِ إِذا

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٩٠ .

(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، أفف : ٢٣/ ٢٤ .

(٣) انظر : التيسابوريّ ، تفسير النيسابوري : ٤/ ٣٤٠ .

(٤) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، أفف : ٢٣/ ٢٠ – ٢٧ .

شَبِعَ[1]. والتَّاءُ المَرْبُوْطَةُ في كِلْتَيْهِما (أُفَّة، وتُفَّة) للتَّأْنِيْثِ. ويُقالُ: أَفَّفَهُ تَأْفِيْفاً، وتَفَّفَهُ تَتْفِيْفاً على أَنَّ المُرادَ قالَ لَهُ: أُفّاً، وتُفّاً.

ويَتَبَدَّى لي أَنّ (أُفَّةً تُفَّةً لَهُ) يَجُوْز أَنْ تكُوْنَ مُرَكَّبَةً مِنْ: أُفَّةً وتُفَّةً، على أَنَّ الثَّانِيَةَ إِتْباعٌ لا تُوْمِئُ إِلى دَلالَةٍ، وأَنْ تَكُوْنَ (أُفَّةً) لَفْظَةً أُخْرى ذاتَ دَلالَةٍ كما مَرَّ، على أَنَّ واوَ العَطْفِ حُذِفَتْ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمال، وأَنْ تكُوْنَ مُرَكَّبَةً تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً على أَنَّ التَّنْوِيْنِ للتَّنْكِيْرِ، وأنْ تكُوْنَ كُلُّ لَفْظَةٍ مِنْهُما تُسْتَعْمَلُ وَحدَها.

دَفْراً (بفَتْحِ الفاءِ، وإِسْكانِها) لَهُ، ودَفْراً دافِراً: الدَّفْرُ (بفَتْحِ الفاءِ، وإِسْكانِها كما يُفْهَمُ): الذُّلُّ كما في قَوْلِ أَمِيرِ المُؤْمنِيْنَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ لَمَّا سَأَلَ كَعْباً عَنْ وُلاةِ الأَمْرِ فأَخْبَرَهُ – قالَ: وادَفْراهُ، على أَنَّ المُرادَ: واذُلّاه، والنَّتن خاصَّةً، وبِهِ فُسِّرَ القَوْلُ السَّابِقُ: وانَتْناه، وقِيْلَ إِنَّهُ بإِسْكانِ الفاءِ: حِدَّةُ الرَّائِحَةِ في النَّتْنِ، والطِّيْبِ، وفَتحِها: النَّتْنُ خاصَّةً، وقِيْلَ إِنَّ ما يَشْتَمِلُ على النَّتْنِ، والطِّيْبِ هُوَ: الذَّفْرُ (بالذَّالِ). وأُمُّ دَفْرٍ: الدَّاهِيَةُ، وأَدْفَرَ الرَّجُلُ: فاحَ رِيْحُ صُنانِهِ، ودَفْراً دافِراً لما يَجِيْءُ بِهِ رَجُلٌ: نَتْناً على المُبالَغة[2].

وفي القِياسِ على ما سُمِعَ مِنَ المَصادِرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ثَلاثَةُ أَقْوال:

- أَنَّهُ قِياسِيٌّ في الدُّعاءِ، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ، والمُبَرِّدِ، لكَثْرَةِ هذِهِ المَصادِرِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وبَيانِ الدَّلالَةِ، ووُضُوحِها كما في قَوْلِكَ: ضَرْباً لَهُ (ضَرَبَهُ الله)، وقَتْلاً لِهُ (قَتَلَهُ الله)، وهُوَ الأَوْلَى، والظَّاهِرُ.
- أَنَّهُ غَيْرُ قِياسِيٍّ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، ويتَبَدَّى ذلِكَ مِنْ خِلال مَنعِهِ القِياسَ على الأَسْماءِ المَنْصوْبَةِ في الدُّعاء كما مَرَّ.
- القِياسُ على ما لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، وعَدَمُهُ على ما لَيْسَ لَه، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ حَيَّانَ[3].

والفِعْلُ المُقَدَّرُ الناصِبُ لهذِهِ المَصادِرِ في الدُّعاءِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ فِعْلاً أَمْرِيّاً إِنْشائِيّاً، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ ماضَوِيّاً كما يُفْهَمُ مِنْ تَقْدِيْرِ النُّحاةِ.

---

(1) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، تفف: ٢٣/ ٥٤ ٥٥ .

(2) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، دفر: ١١/ ٣٠٣–٣٠٥ .

(3) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٩، السُّيُوطِيّ، همع الهوامع: ٣/ ١٠٦ .

وقِيْلَ إنَّ ما مَرَّ مِنْ مَصادِرَ مَنْصُوْبَةٍ في الدُّعاءِ لا يُسْتَعْمَلُ مُضافاً إلاَّ في قَبِيْحُ الكَلامِ كما في: بُعْدَكَ، وسُحْقَكَ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(1):

إذا ما المَهارَى بَلَّغَتْنا بِلادَنا ... فبُعْدَ المَهارَى مِنْ حَسِيْرٍ ومُتْعَبِ

- **الاسْتِفْهامُ ذُو القُوَّةِ الإِنجازِيَّةِ التَّوْبِيْخِيَّةِ التَّعَجُّبِيَّةِ، والتَّحَسُّرِيَّةِ، والذَّمِّيَّةِ:** مِنَ التَّوْبِيْخِ قَوْلُكَ: **أَتكاسُلاً والاخْتِبارُ أَوْشَكَ أَنْ يَبْدَأَ ؟، أَتَأَخُّراً والأُسْتاذُ كادَ يُنْهِي المُحاضَرَةَ؟،** ومِنْهُ:

* قَوْلُ الشَّاعِرِ(2):

أَذُلاًّ إذا شَبَّ العِدا نارَ حَرْبِهِمْ ... وزَهْواً إذا ما يَجْنَحُوْنَ إلى السَّلَمِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ(3):

خُمُوْلاً وإِهْمالاً وغَيْرُكَ مُوْلَعٌ ... بِتَثْبِيْتِ أَسْبابِ السِّيادَةِ والمَجْدِ

على أَنَّ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ مَنْوِيَّةٌ: أَخُمُوْلاً، وإِهْمالاً ؟

* قَوْلُ العَجَّاجِ(4):

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيْ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَتَطْرَب طَرَباً وأَنْتَ شَيْخٌ ؟

* قَوْلُ عامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ: أَغُدَّةً كغُدَّةِ البَعِيْرِ ومَوْتاً في بَيْتِ سَلُوْلِيَّةٍ(5)؟، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَأُغَدُّ غُدَّةً، وأَمُوْتُ مَوْتاً في بَيْتِ سَلُوْلِيَّةٍ ؟، ويُرْوَى هذا المَثَلُ بنَصْبِ

---

(1) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٩١، السُّيُوْطِيْ، همع الهوامع: ٣/ ١٠٦.
(2) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٠.
(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٠.
(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٠.
(4) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٠، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٨.
(5) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٨، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٦١، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٠.

(غُدَّة)،و(مَوْتاً)، ورَفْعِهِما على خَبَرِ مبْتَدَأ محْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَغُدّتي كغُدَّةِ البَعِيْرِ، ومَوْتِيْ مَوْتٌ في بَيْتِ سَلُوْلِيَّةٍ، على أَنَّ المُرادَ التّحَسُّرُ.

ومِنَ الذَّمِّ، والتَّوْبِيْخِ قَوْلُ جَرِيْرٍ(١):

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبى غَرِيْباً ... **أَلُؤْماً** - لا أَبا لَكَ - واغْتِراباً

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَتَلْؤُمُ لُؤْماً، وتَغْتَرِبُ اغْتِراباً ؟ وذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ هذا كَثِيْرٌ في كَلامِ العَرَبِ، وأَنَّ (عَبْداً) إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُنادًى مَنْصُوْباً على أَنَّهُ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُوْدَةٍ، وإما على الحالِ بحَذْفِ العامِلِ فيها، والتَّقْدِيْرُ: اَتَفْتَخِرُ عَبْداً ؟.

ومِنْ الاسْتِفْهامِ ذِيْ القُوَّةِ الإِنْجازِيَّةِ التَّعَجُّبِيَّةِ قَوْلُكَ لِمَنْ يُمْضِيْ وَقْتاً طَوِيْلاً في التَهَجُّدِ: **أَتَهَجُّداً في اللَّيْلِ وقَدْ أَزِفَ الفَجْرُ ؟!**، ولِمَنْ يُواصِلُ العِلْمَ على الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِ سِنِّهِ: أَمُواصَلَةً للعِلْمِ وقَدْ أَثَّرَ فِيْكَ هذا العُمُرُ ؟!، ولِمَنْ يَعْطِفُ على والِدَيْهِ عَطْفاً مُمَيَّزاً: **أَعَطْفاً على والِدَيْكَ بَعْدَ كُلِّ هذا العَطْفِ ؟!**، ولِمَنْ يَحْرِصُ على الصَّلاةِ في المَسْجِدِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَرِيْضاً: **أَحِرْصاً على الصَّلاةِ وأَنْتَ مَرِيْضٌ ؟!**، ولا يَخْلُوْ ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ مِنَ الإِيْماءِ إلى التَّعَجُّبِ المُصاحِبِ للأَغْراضِ الأُخْرَى.

(٢) أَسالِيْبُ إِنْشائِيَّةٌ غَيْرُ طَلَبِيَّةٍ(٢):

يُقَيِّدُ وُقُوْعُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ الَّتي تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ، والكَذِبَ مَوْقِعَ الجُمْلَةِ الإِنْشائِيَّةِ الَّتي لا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ، أَوِ الكَذِبَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ (المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ قائِمٌ مَقامَ الفِعْلِ العامِلِ فِيْهِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً)، أَوْ ما يُومِئُ ظاهِرُهُ تَرْكِيْباً إلى أَنَّهُ خَبَرٌ ومَعْناهُ إلى أَنَّهُ إِنْشاءٌ - بقيُوْدٍ تُتَبَيَّنُ مِنْ كَلامِ الخَطِيْبِ القَزْوِيْنِيِّ: " ثُمَّ الخَبَرُ يَقَعُ مَوْقِعَ الإِنْشاءِ إِمَّا للتَّفاؤُلِ، أَوْ إِظْهارِ الحِرْصِ في وُقُوْعِهِ كما مَرَّ، والدُّعاءُ بصِيْغَةِ الماضِيْ مِنَ البَلِيْغِ يَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ، أَوْ للاحْتِرازِ عَنْ صُوْرَةِ الأَمْرِ كقَوْلِ العَبْدِ للمَوْلَى إذا حَوَّلَ عَنْهُ وَجْهَهُ: يَنْظُرُ المَوْلَى إِلَيّ ساعَةً، أَوْ لحَمْلِ المُخاطَبِ على

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٣٩ ، أبو عبيد القاسم ، كتاب الأمثال : ٢٦١ ، أبو حيان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٠١ .

(٢)نظر : عباس حسن ، النحو الوافي : ٢/ ٢٢٣ ، القزوينيّ ، الإيضاح في علوم البلاغة : ٢٤٥ .

المَطْلُوْبِ بأَنْ يَكُوْنَ المُخاطَبُ مِمَّنْ لا يُحِبُّ أَنْ يُكَذِّبَ الطَّالِبَ، أَوْ لِنَحْوِ ذلِكَ "[1]، وهذِهِ القُيُوْدُ هِيَ:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ القَوْلُ الَّذي يَشْتَمِلُ على هذا المَصْدَرِ مَسْمُوْعاً مِنَ العَرَبِ، وكَثِيْرَ الاسْتِعْمالِ، وهذِهِ الكَثْرَةُ تَجْعَلُهُ كالأَمْثالِ الَّتي لا تُغَيَّرُ، ويَشِيْعُ فيها الحَذْفُ.

(ب) التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ لِيَتَمَكَّنَ المُخاطَبُ مِنْ تَبَيُّنِ ما يومِئُ إِلَيْهِ المُتَكَلِّمُ مِنْ مَعْنًى يَرْغَبُ في تَحْقِيْقِهِ دُوْنَ أَنْ يَسْتَعْمِلَ أَيَّةَ وَسِيْلَةٍ مِنْ وَسائِلِ الطَّلَبِ الَّتي تَجْعَلُ التَّراكِيْبَ اللُّغَوِيَّةَ تَراكِيْبَ إِنْشائِيَّةً.

(ج) ما يُؤَثِّرُ في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي تَخْضَعُ لِسُلْطانِ هذِهِ المَسْأَلَةِ مِنْ عُوامِلَ داخِلَها، وخارِجَها (السِّياقُ اللُّغَوِيُّ، والسِّياقُ غَيْرُ اللُّغَوِيِّ، أَوِ التَّداوُلِيَّةُ).

(د) أَنَّ غايَةَ المُتَكَلِّمِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ تَكْمُنُ في التَّفاؤُلِ، والإِيْماءِ إِلى حِرْصِهِ على تَحْقِيْقِ إِعْلانِ ما في ذِهْنِهِ مِنْ رَغْبَةٍ في وُقُوْعِ أَمْرٍ ما، وتَحَقُّقِهِ، أَوْ عَدَمِ وُقُوْعِهِ، أَوْ تَحَقُّقِهِ دُوْنَ أَنْ يَطْلُبَ أَمراً آخرَ كما في قَوْلِ العَرَبِ في أَثْناءِ تَذَكُّرِهِمْ نِعَمَ اللهِ سُبْحانَهُ: حَمْداً، وشُكْراً لا كُفْراً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَحْمَدُ اللهَ حَمْداً، وأَشْكُرُهُ شُكْراً، ولا أَكْفُرُ بِهِ كُفْراً، على أَنَّ هذا الحَذْفَ الواجِبَ لا يَتَحَقَّقُ إِلاَّ بهذا القَوْلِ مُشْتَمِلاً على هذِهِ الأُمُوْرِ الثَّلاثَةِ، إِذْ لَوْ تُنُوْسِيَ أَحَدُها لَعُدَّ الحَذْفُ مِنْ بابِ الجائِزِ لا الواجِبِ.

(هـ) أَنْ تَتَوافَرَ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ قَرِيْنَةٌ تَدُلُّ على عامِلِ هذا المَصْدَرِ المَحْذُوْفِ هُوَ وُجُوْباً.

(و) أَنْ يُحافَظَ على تَرْتِيْبِ المَصادِرِ الوارِدَةِ في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي تُعَدُّ مِنْ هذا البابِ، أَلْفاظِها دُوْنَ حَذْفِ لَفْظٍ، أَوْ زِيادَةِ آخر.

ويَشْمَلُ الإِنْشاءُ غيرُ الطَّلَبِيِّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ: أُسْلُوْبَ التَّعَجُّبِ، وأُسْلُوْبَ المَدْحِ والذَّمِّ، وجُمْلَةَ القَسَمِ لا جَوابَهُ، وصِيَغَ العُقُوْدِ الَّتي يُرادُ إِقْرارُها كما في: بِعْتُ، ووَهَبْتُ[2]، وبَعْضَ التَّراكِيْبِ المَسْمُوْعَةِ كما في: حَمْداً، وشُكْراً، وأَضْرابِهِما. ولَعَلَّ ما جَعَلَ النُّحاةَ يَعُدُّوْنَ

(١)القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة :٢٤٥ ، وانظر : شروح التلخيص :٢/ ٣٣٨ - .

(٢) انظر : عباس حسن ، النحو الوافي : ٢٢١،٢ .

ما مرَّ مِنَ الخَبَرِ لَفْظُ العامِلِ المَحْذُوْفِ وُجُوباً، وهُوَ الفعْلُ، على أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ هذِهِ الأَساليْبَ خَبَرِيَّةٌ في اللَّفْظِ، والمَعْنَى[1].

وذَهَبُ بَعْضُ النُّحاةِ إِلى عَدَمِ حَصْرِ ما مَرَّ فيما سُمِعَ مِنَ العَرَبِ منَ المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُقَيَّداً بِتِلْكِ القُيُوْدِ السَّابِقَةِ، فَأَجازُوا القِياسَ عَلَيْهِ كُلَّ ما تَوافَرتْ فِيهِ هذِهِ القِيوْدِ، ومنْهُمْ عَبَّاس حَسَن[2] الَّذي وَسَمَ هذا القِياسَ بالرَّأْيِ العَمَلِيِّ المُفِيْدِ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلى القِياسِ على ما في مَظانِّ هذِهِ المَسْأَلَةِ مِنْ شَواهدَ تَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصاءِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شواهِدَ وإِلاَّ فلا.

ويُعَدُّ حَذْفُ الفِعْلِ مَعَ هذِه المَصادِرِ أَبْلَغَ مِنْ ذِكْرِه ؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ على زَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وأَنَّ المَصْدَرَ مُبْهَمٌ.

ومِمَّا عُدَّ مِمَّا مَرَّ كما في بَعْضِ مَظانِّ النَّحْوِ[3]:

- قَوْلُ العَرَبِ في أَثْناءِ تَذَكُّرِ نِعَمِ اللهِ: حَمْداً، وشُكْراً لا كُفْراً، كما مَرَّ.
- قَوْلُ العَرَبِ في أَثْناءِ تَذَكُّرِ الشِّدَّةِ: صَبْراً لا جَزَعاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَصْبِرُ صَبْراً، لا أَجْزَعُ جَزَعاً.
- قَوْلُ العَرَبِ في أَثْناءِ ظُهُوْرِ أَمْرٍ مُعْجِبٍ: عَجَباً.
- قَوْلُ العَرَبِ في أَثْناءِ الامْتِثالِ لأَمْرٍ: سَمْعاً، وطاعَةً، والتَّقْدِيْرُ: أَسْمَعُ سَمْعاً، وأُطِيْعُ طاعَةً.
- قَوْلُ العَرَبِ في أَثْناءِ خطابِ مَرْضِيٍّ عَنْهُ، والحَثِّ عَلَيْه: أَفْعَلُ ذلِكَ، وكَرامَةً، ومَسَرَّةً، والتَّقْدِيْرُ: أُكْرِمُكَ كَرامَةً، وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، على أَنَّ (مَسرَّةً لا تسْتَعْمَلُ إِلاَّ بَعْدَ (كَرامَةً) اسْمِ المَصْدَرِ، وذَكَرَ أَبُوْحَيَّانَ[4] أَنَّهُ لا يَكُوْنُ (أَفْعَلُ ذلِكَ وكَرامَةً..) إِلاَّ

---

(١) انظر : النجار ، ضياء السالك إلى أوْضح المسالك :٢/ ١٢٦ .

(٢) انظر : النحو الوافي : ٢/ ٢٢٤ .

(٣) انظر : الصَّبان ، حاشية الصبّانِ : ٢/ ١١٨ ، عباس حسن ، النحو الوافي : ٢/ ٢٢٣ – ٢٢٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢/ ٤٥٥ ، الأزهريّ ، شرح التّصريح على التوضيح : ١/ ٣٣٢ ، سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٣٨ .

(٤) انظر : أبو حيان ، التّذييل والتكميل : ٧/ ١٩٧ .

جَواباً أَبَداً، على أَنَّهُ كأَنَّ قائِلاً قالَ: افْعَلْ هذا، أَتَفْعَلُهُ ؟، فكانَ الجَوابُ: أَفْعَلُهُ، وأُكْرِمُكَ بِفِعْلِهِ كَرامَةً، وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، وأَنَّ (مَسَرَّةً) لا تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ بَعْدَ (وكَرامَةً)، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: مَسَرَّةً، وكَرامَةً، وأَنَّ أَبا حِيّانَ، وغَيْرَهُ في هذا التَّقْديرِ يُراعُوْنَ التَّواصُلَ الإِخْبارِيَّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وما يُؤَثِّرُ في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ مُؤَثِّراتٍ داخِلِيَّةٍ، وخارِجِيَّةٍ.

- قَوْلُكَ في وَعْدِ مَنْ يَعِزُّ عَلَيْكَ: أَفْعَلُ ذلِكَ نُعْمَى عَيْنٍ (ونُعْمَةَ عَيْنٍ)، وحُبّاً، على أَنَّ القَوْلَ فيْهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ: نَعَّمَكَ نُعْمَى عَيْنٍ، وأَحَبَّكَ حُبّاً.
- قَوْلُ العَرَبِ في أَثْناءِ خِطابِ غَيْرِ مَرْضِيٍّ عَنْهُ، والحَثِّ عَلَيْهِ: لا أَفْعَلُ ذلِكَ ولا كَيْداً، ولا هَمّاً، ولا فَعَلْتُ ذلِكَ ورَغْماً، وهَواناً،على أَنَّهُ جَوابٌ لِمَنْ قالَ: افْعَلْهُ وإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ رَغْماً، وهانَ هَوْناً.
- قَوْلُكَ: كَرَماً، وَصَلَفاً، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: أَلْزَمَكَ اللهُ كَرَماً، وصَلَفاً، وصارَ بَدَلاً مِنْ قَوْلِكَ في التَّعَجُّبِ: أَكْرِمْ بِهِ، وأَصْلِفْ[1]، على أَنَّ العامِلَ المَحْذُوْفَ (أَلْزَمَكَ) قُدِّرَ على حَسَبِ المَعْنَى، وذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ إِلى أَنَّ تَقْدِيْرَ هذا العامِلِ على وَفْقِ لَفْظِ المَصْدَرِ يَكُوْنُ: لكَرُمَ كَرَماً، ولصَلُفَ صَلَفاً؛ ليَنُوْبَ المَصْدَرُ عَنِ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً.
- قَوْلُ أَبِيْ مُرْهِبٍ مُتَعَجِّباً[2]: كَرَماً، وطُوْلَ أَنْفٍ، على أَنَّ المُرادَ: أَكْرِمْ بِكَ، وأَطْوِلْ بأَنْفِكَ ! والتَّقْدِيْرُ كما مَرَّ: لكَرُمْتَ، ولَطَوُلَ أَنْفُكَ.

وقَدْ وَرَدَتْ بَعْضُ هذِهِ المَصادِرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَرْفُوْعَةً على غَيْرِ قِياسٍ على المُبْتَدَأ كما في قَوْلِ الشّاعِرِ[3]:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقامَتِيْ ... فِيْكُمْ على تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

على أَنَّ في رَفْعِ (عَجَبٌ) أَقْوالاً:

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٢٨ ، ٢/ ١٨٧ ، أبو حيان ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٩٥ .

(٢) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٢٨ .

(٣) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣١٩ ، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٩٨ .

- أَنَّهُ مَرْفُوْعٌ على خَبرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَمْرِيْ عَجَبٌ، أَوْ عَجَبِيْ عَجَبٌ.
- أَنَّهُ مَرْفُوْعٌ على الابْتِداءِ المُسْتَغْنِيْ عَنِ الخَبَرِ؛ لأَنَّهُ في الأَصْلِ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ النائِبِ عَنْ فِعْلِهِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً (أَعْجب)، وهُوَ قَوْلُ المُرادُ مِنْهُ كما يظْهَرُ لي الإِيْماءُ إلى الأَصْلِ المُنْزاحِ مِنْهُ إلى الرَّفْعِ العَرَضِ.
- أَنَّهُ مَرْفُوْعٌ على الإِهْمالِ، على أَنَّهُ لَمْ يَحْتَجْ إلى خَبَرٍ، لكَوْنِهِ دَخَلَهُ مَعْنَى الفِعْلِ، وأَنَّ الفائِدَةَ تَمَّتْ بالمَجْرُوْرِ بَعْدَهُ كما في: حَمْدٌ لَهُ، وأَضْرابِهِ مِمَّا مَرَّ.

ويَتَبَدَّي لي أَنَّ الأَوْلَى أَلاَّ يُقاسَ عَلَي ما مَرَّ إِذا لَمْ تَتَوافَرِ الشَّواهِدُ الكافِيَةِ، لأَنَّها كالأَمْثالِ الّتي لا تُغَيَّرُ زِيادَةً، أَوْ حَذْفاً، أَوْ تَرْتِيْباً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَجْعَلُها قَرِيْبَةً إلى الأَساليْبِ كالمَدْحِ، والذَّمِّ، والتَّعَجُّبِ، وغَيْرِهما.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

فقالَتْ: حَنانٌ ما أَتى بِكَ ههُنا ... أَذُوْ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عارِفُ

على أَنّ التَّقْدِيْرَ: أَمْرُنا حَنانٌ.

ومِنْهُ قراءَةُ العامَّةِ: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[2] برَفْعِ (مَعْذِرَةٌ) على خَبَرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ: تَقْدِيْرُهُ: مَعْذِرَتُنا مَعْذِرَةٌ، وقراءَةُ حَفْصٍ، وغَيْرِهِ (مَعْذِرَةً) بالنّصْبِ على المَفْعُوْلِ لَهُ، أَوْ على المَصْدرِ ذِيْ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ مِنْ لَفْظِهِ، أو على المَفْعُوْلِ بِهِ لـ (قالوا)؛ لأَنَّ المَعْذِرَةَ تَشْتَمِلُ على كَلام. والقَوْلُ نَفْسُهُ في: حَمْدٌ للهِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ يُسْهِمُ في الحِفاظِ على الأَصْلِ ذِي الدَّلالَةِ الخاصَّةِ كما مَرَّ، وتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، ولا مُحُوجَ فِيْهِ إلى تَوَهُّمِ التَّقْدِيْرِ.

وقِيْلَ إِنَّ رَفْعَ هذِهِ المَصادِرِ إِذا كانَتْ مَعارِفَ الوَجْهُ كما في: الحَمْدُ للهِ، والعجَبُ لَكَ، والكَرامَةُ لَكَ، والمَسَرَّةُ على الرَّغْمِ مِنْ جَوازِ النَّصْبِ أَيْضاً على وَفْقِ الأَصْلِ، وهُوَ أَصْلٌ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٢٠.

(٢) الأعراف: ١٦٤.

حُوْفِظَ عَلَيْهِ في لُغَةِ عامَّةِ بَنِيْ تَمِيْمٍ، وكَثِيْرٍ مِنَ العَرَبِ، وإنَّ نَصْبَها الوَجْهُ إذا كانَتْ نَكِراتٍ[1].

والقَوْلُ نَفْسُهُ فِي المَصْدَرِ المُضافِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ على خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ مَعَ الإِيْماءِ إلى الدُّعاءِ على أَنَّ قَوْلَكَ: حَمْدُ اللهِ، وثَناءٌ عَلَيْهِ – جَوابُ سُؤالٍ هُوَ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟، والنَّصْبُ على نِيَّةِ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِ المَصْدَرِ، ومادَّتِهِ[2].

وفي العَرَبِيَّةِ مَصادِرُ مَسْموْعَةٌ تُسْتَعْمَلُ في الدُّعاءِ الَّذي يُوْمِئُ إلى التَّعَجُّبِ، أَوِ التَّحَسُّرِ، أَوِ الاسْتِصْغارِ، والاحْتِقارِ، أَوِ التَّرَحُّمِ، وتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً، ومُضافَةً، ومَرْفُوْعَةً، ومَنْصُوْبَةً، ولَيْسَ لَها أَفْعالٌ مِنْ لَفْظِها، أَوْ مادَّتِها، وهِيَ مَصادِرُ اخْتَصَّها سِيْبَوَيْهِ ببابٍ في كِتابِهِ: " هذا بابُ ما جَرَى مِنَ المَصادِرِ المُضافَةِ مَجْرَى المَصادِرِ المُفْرَدَةِ المَدْعُوِّ بِها "[3]، وهذِهِ المَصادِرُ هِيَ: وَيْلٌ، ووَيْحٌ، ووَيْبٌ، ووَيْسٌ، وعَوْلٌ[4]:

وَيْلٌ:

يَشْتَمِلُ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ اللَّفْظَةِ على ما يأتِيْ:

(أ) ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دلالاتٍ في الكَلامِ العَرَبِيِّ:

Ω حُلُوْلُ الشَّرِّ.

Ω الوَيْلَةُ: الفَضِيْحَةُ، والبَلِيَّةُ كما في قَوْلِ القائِلِ: واوَيْلَتاه (وافَضِيْحَتاه)، وقَوْلِهِ تَعالَى: " وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا"[5]: في (وَيْلَتنا) ثَلاثُ قِراءاتٍ[6]:

* قِراءَةُ العامَّةِ: (يا وَيْلَنا) بإضافَةِ (وَيْلَ) إلى ضَمِيْرِ المُتكَلِّمِيْنَ.
* قِراءَةُ ابْنِ أَبِيْ لَيْلَى: (يا وَيْلَتَنا) بالإضافَةِ إلى ضَمِيْرِ المُتكَلِّمِيْنَ، وتاءِ التَّأْنِيْث.
* قِراءَةُ ابْنِ أَبِيْ لَيْلَى: (يا وَيْلَتا) بالإضافَةِ إلى ياءِ المُتكَلِّمِ، وقَلْبِها أَلِفاً.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٩٩ .

(٢) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣١٩ – ٣٢٠ ، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٩٩ .

(٣) سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣١٨ ، وانظر : السيوطيّ ، همع الهوامع : ٣/ ١٠٧ .

(٤) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١/ ٤٤٩ – .

(٥) الكهف : ٤٩ .

(٦) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٩/ ٢٧٥ .

Ω وادٍ في جَهَنَّمَ يَهْوِيْ فيْهِ الكافِرُ أَرْبَعِيْنَ خَرِيْفاً، أَوْ بِئْرٌ فيها، أَوْ بابٌ لَهَا كما في قَوْلِهِ تَعالَى " وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ "[1].

Ω الهلاكُ، والخُسْرانُ، والعَذابُ، وشِدَّتُهُ، والبَلِيَّةُ، وتُسْتَعْمَلُ لكُلِّ مَكْرُوْهٍ في الذَّمِّ، والدُّعاءِ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَيْهِمْ، وغَيْرِ ذلِكَ.

Ω التَّعَجُّبُ.

(ب) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ: الوَيْلُ، والوَيْبُ، والوَيْسُ، والوَيْحُ: مَصَادِرُ لا أَفْعالَ لها ؛ لأَنَّها مُعْتَلَّةُ العَيْنِ، والفاءِ، وما يَكُوْنُ كذلِكَ لا فِعْلَ لَهُ كما قِيْلَ[2]، وأَنَّ ما لَهُ مَصْدَرٌ يَكُوْنُ مُعْتَلَّ الفاءِ، أَوِ العَيْنِ كما في: وَعَدَ، وباعَ، وكما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ وعَلَيْهِ فإِنَّ كَوْنَ (والَ) فِعْلَهُ يُوْسَمُ بِأَنَّهُ مَصْنُوْعٌ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضاً قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ مِنْ (وَيْح) فِعْلٌ[3] كما في قَوْلِ الشّاعِرِ المَصْنُوْعِ[4]:

فما والَ، ولا واسَ ولا واحَ أَبُوْ هِنْدِ

على أَنَّ هذِهِ المَصادِرَ (وَيْلاً، وَيْحاً، وَيْساً) مَنْصُوْبَةٌ بِأَفْعالٍ مِنْ أَلْفاظِها عِنْدَ بَعْضِ البَغْدادِيِّيْنَ: واحَ وَيْحَهُ، والَ وَيْلَهُ، واسَ وَيْسَهُ. ويُقالُ: تَوَيَّلَ تَوَيُّلاً (دَعا بالوَيْلِ لِما نَزَلَ بِهِ) كما في قَوْلِ الجَعْدِيِّ[5]:

علَى مَوْطِنٍ أُغْشِيْ هَوازِنَ كُلَّها أَخا المَوْتِ كَظّاً رَهْبَةً وتَوَيُّلا

وقَوْلِ الشّاعِرِ[6]:

تَوَيَّلَ أَنْ مَدَدْتُ يَدِيْ وكانَتْ يَمِيْنِيْ لا تُعَلَّلُ بالقَلِيْلِ

---

(١) الهمزة : ١ .
(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٤ .
(٣) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٥ .
(٤) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٤ .
(٥) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٤ .
(٦) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٤ .

وَوَيَّلَهُ، وَوَيَّلَ لَهُ: أَكْثَرَ لَهُ مِنْ ذِكْرِ الوَيْلِ، وهُما يَوايَلانِ.

ولَعَلَّ ما يمْكِنُ أَنْ يُعَزِّزَ تَوافُرَ فِعْلٍ للوَيْلِ مَجِيْءُ بِناءِ (فاعِل) مِنْـهُ: وائِـلٌ كـما في قَـوْلِ العَرَبِ: وَيْلٌ وائِلٌ كَقَوْلِهِمْ: شُغْلٌ شاغِلٌ، وشِعْرٌ شاعِرٌ، وأَزْلٌ آزِلٌ، وطَسْلٌ طاسِلٌ (الطَّسْلُ: الماءُ الجارِيْ على الأَرْضِ)، وكِفْلٌ كافِلٌ، وثُكْلٌ ثاكِلٌ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ رُؤْبَةَ(١):

والهامُ يَدْعُوْ البُوْمَ وَيْلاً وائِلا

والبُوْمُ يَدْعُوْ الهامَ ثُكْلاً ثاكِلا

على أَنَ المُرادَ المُبالَغَةُ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ جُمْهُوْرَ النُّحاةِ على عَدَمِ صِـحّةِ مـا مَـرَّ ؛ لأَنَّ الوَيْلَ لا فِعْلَ لَهُ عِنْدَهُمْ كما مَرَّ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في: وَيْلٌ وائِلٌ، ووَيْلٌ وَئِيْلٌ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ تَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصـاءِ الكَـلامِ العَـرَبِيِّ الَّـذي لَمْ يُـذْكَرْ مِنْـهُ في مَظانِّه إِلاَّ القَلِيْلُ، ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ هذا الفِعْلُ قَدِ اسْتُعْمِلَ في لُغَةٍ لَمْ تَصِلْ إِلى الرُّواةِ، أَوْ غَيْرِهِمْ، وعَلَيْهِ فإِنَّنِيْ أَدْعُوْ إِلى اشْتِقاقِ أَفْعالٍ مِنْ هذِهِ المَصـادِرِ الأَرْبَعَـةِ عـلى الـرَّغْمِ مِـنْ إِنْكارِ النُّحاةِ مِثْلَ هذا الاشْتِقاقِ.

وفي كَوْنِ هذِهِ اللَّفْظَةِ مُرَكَّبَةً، وغَيْرَ مُرَكَّبَةٍ قَوْلانِ(٢):

* أَنَّها غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، وهُوَ الأَوْلَى، والأَظْهَرُ.

* أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنْ (وَيْ: حُزْنٌ)، والجارِّ والمَجْرُوْرِ (لَهُ): وَيْلَهُ، على أَنَّهُ أُخْرِجَ مُخْرَجَ النُّدْبَةِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ طالِبٍ النَّحْوِيِّ، والفَـرَّاءِ: " وزَعَـمَ الفَـرَّاءُ أَنَّ أَصْـلَ (وَيْـل): وَيْ أَيْ حُزْن، كما تَقُوْلُ: وَيْ لِفُلانٍ أَيْ حُزْنٌ لَهُ، فوَصَلَتْهُ العَرَبُ باللاّمِ، وقَدَّرَتْ أَنَّهـا مِنْـهُ، فأَعْرَبُوْها، وهذا غريبٌ جِدّاً "(٣).

ويُقالُ: رَجُلٌ وَيْلُمِّهِ (بكَسْرِ اللاَّمِ، وضَمِّها: داهٍ)، على أَنَّ المُرادَ: وَيْلٌ لأُمِّـهِ، وقِيْـلَ إِنَّ (وَيْ): كَلِمَةُ تَفَجُّعٍ، وعَذابٍ، وتَعَجُّبٍ على أَنَّ الأَصْلَ: ويْ أُمِّهِ، عـلى أَنَّ هَمْـزَةَ أُمِّ حُـذِفَتْ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِها إِلى اللاَّمِ. وذَهَبَ ابْـنُ جِنِّـيٍّ إِلى أَنَّ الهـاءَ في (وَيْلُمِّـهِ) للمُبالَغَـةِ: " ورَجُـلٌ

(١) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٥

(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٤ – .

(٣) السمين الحلبيّ ، الدر المصون : ١/ ٤٥٠ .

وَيْلُمِّهِ، بكَسْرِ اللاَّمِ، وضَمِّها، أَيْ: داهٍ، ويُقالُ للمُسْتَجادِ: وَيْلُمِّهِ، أَيْ: وَيْلٌ لأُمِّهِ كقَوْلِهِمْ: لابَ لَكَ يُرِيْدُوْنَ: لا أَبَ لَكَ، فَرَكَّبُوْهُ، وجَعَلُوْهُ كالشَّيْءِ الواحِدِ، وقالَ ابْنُ جِنِّيٍّ: هذا خارِجٌ عَنِ الحِكايَةِ، أَيْ: يُقالُ لَهُ مِنْ دَهائِهِ: وَيْلُمِّهِ، ثُمَّ لَحِقَتْهُ الهاءُ مُبالَغَةً كداهِيَةٍ... "(١)، ولَعَلَّ ما يُؤْخَذُ علَيْهِ أَنَّ الهاءَ المَكْسُوْرَةَ لَيْسَتْ للمُبالَغَةِ إلاَّ إذا تُوُهِّمَ الكَسْرُ في هذا المُرَكَّبِ، وعَلَيْهِ فإنَّ هذِهِ الهاءَ ضَميرُ الغائِبِ المُتَّصِلُ، على أَنَّ المُبالَغَةَ يَتَحَكَّمُ فيها التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، والاسْتِعْمالُ اللُّغَوِيُّ.

(ج) تَراكِيْبُها اللُّغَوِيَّةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ: تُسْتَعْمَلُ هذِهِ اللَّفْظَةُ فِيْ العَرَبِيَّةِ على وَفْقِ ما يَأْتِيْ:

* أَنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً، ومَصْحُوْبَةً باللاَّمِ ومَجْرُوْرِها: وَيْلٌ لَهُ، على أَنَّها مُبْتَدَأٌ نكِرَةٌ مُسَوِّغُ الابْتِداءِ بها أَنَّها تَحْمِلُ مَعْنَى الدُّعاءِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ الأَحْسَنُ إذا فُصِلَتْ عَنِ الإضافَةِ، أَوِ الواجِبُ كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ الجَرْمِيّ، وَأَنَّ النَّصْبَ هُوَ الأَحْسَنُ مَعَ الإِضافَةِ، ورُتْبَةُ هذا المُبْتَدَأ التَّقْدِيْمُ وُجُوْباً، ومَنْصُوْبَةً: وَيْلاً لَهُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المَحْذُوْفِ عامِلُهُ وُجُوْباً، على أَنَّها مِمَّا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ(٢).

ولهذا المَصْدَرِ في كِتابِ اللهِ أَرْبَعُ حالاتٍ:

(١) الاقْتِرانُ بـ (أَلْ)، والرَّفْعُ على الابْتِداءِ: في القُرْآنِ مِنْهُ مَوْضِعٌ واحِدٌ هُوَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾(٣)، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (لَكُمْ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ جَوازاً، وأَنَّ (الوَيْلُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ جوازاً. ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ هذا يَعُوْدُ إلى أَنَّ التَّنْكِيْرَ يَشْمَلُ جَمِيْعَ أَفْرادِ الجِنْسِ (ما يُمْكِنُ أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَ هذِهِ اللَّفْظَةِ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا يَعْلَمُها إلاَّ اللهُ، وأَنَّ الاقْتِرانَ يَكُوْنُ الوَيْلُ مَعْهُوْداً فِيْهِ، ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ تَكُوْنَ (أَلْ) لاسْتِغْراقِ الجِنْسِ.

ومِمَّا قُدِّمَ فِيْهِ الجارُّ والمَجْرُوْرِ باللاَّمِ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(٤):

لَهُ الوَيْلُ إِنْ أَمْسَى ولا أُمُّ عامِرٍ ... لَدَيْهِ ولا البَسْباسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرا

---

(١) الزبيديّ، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١/ ٤٥٠.

(٣) الأنبياء: ١٨.

(٤) انظر: السَّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٤٥٠.

وقَوْلُهُ أَيْضاً[1]:

وَيَـوْمَ دَخَلْـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنَيْـزَةٍ فقالَـتْ: لَـكَ الـوَيْلاتُ إنَّـكَ مُـرْجِلِي

على أَنَّ (الوَيْلاتُ) جَمْعُ: وَيْلَةٍ لا: وَيْلٍ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الخَبَرَ قُدِّمَ جَوازاً لتَوْكِيْدِهِ، وأَنَّ المُبْتَدَأَ (الوَيْلُ، الوَيْلاتُ) لا يُوْمِئُ إلى الدَّلالَةِ على الدُّعاءِ عليهِ كما مَرَّ إلاَّ إذا رَغِبَ المُتَكَلِّمُ مُتَواصِلاً مَعَ المَخاطَبِ في تَحْمِيْلِهِ هذِهِ الدَّلالَةِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُعْرَبَ ما عُدَّ مُبْتَدَأً فيما مَرَّ، وأَضْرابِهِ فاعِلاً للفِعْلِ المَفْهُوْمِ مِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ على الرَّغْمِ مِنْ خُلُوِّهِ مِنْ قَيْدِ هذا الإِعْرابِ كَأَنْ يَكُوْنَ مَسْبُوْقاً باسْتِفْهامٍ، وغَيْرِهِ مِنَ القُيُوْدِ الأُخْرَى، ويُعَدُّ (لَهُ) في النَّحْوِ الوَظِيفيِّ مَحْمُوْلاً حَرْفِيّاً على أَنَّ ما بَعْدَهُ الفاعِلُ؛ لأَنَّ هذا النَّحْوَ لا يُعُدُّ المُبْتَدَأَ فيه مِنْ مُكَوِّناتِ الحَمْلِ الدَّاخِلِيَّةِ، وهُوَ يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَداوُلِيَّةً خارِجِيَّةً.

(٢) عَدَمُ الاقْتِرانِ بـ(أَلْ)، والرَّفْعُ على الابْتِداءِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ في كتابِ اللهِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[2].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾[3].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[4].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[5].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[6].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴾[7].

(١) انظر: السَّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٤٥٠.
(٢) البقرة: ٧٩.
(٣) إبراهيم: ٢.
(٤) مريم: ٣٧.
(٥) ص: ٢٧.
(٦) الزمر: ٢٢.
(٧) فصلت: ٦.

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾[1].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾[2].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾[3].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[4].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[5].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[6].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾[7].

ومِنْهُ في الحَدِيْثِ:

O الحَدِيْثُ: " **ويْلُمِّهِ مِسْعَرُ حَرْبٍ** "[8]، على أَنَّ المُرادَ التَّعَجُّبُ مِنْ جُرْأَتِهِ، وشَجاعَتِهِ، وإِقْدامِهِ، وأَنَّ (مِسْعَرُ) خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هُوَ، أَوْ هذا مِسْعَرُ حَرْبٍ، والمُرادُ كما ذَكَرَ ابْنُ الأَثِيْرِ: " أَيْ يَكِيْلُ العُلُوْمَ الجَمَّةَ بلا عِوَضٍ إِلاَّ أَنَّهُ لا يُصادِفُ واعِياً "[9].

O الحَدِيْثُ: " **وَيْلُمِّهِ كَيْلاً بغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ أَنَّ لَهُ وِعاءً** "[10]، على أَنَّ (كَيلاً) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: يَكِيْلُ كَيْلاً بغَيْرِ ثَمَنٍ بلا اسْتِعْمالِ وِعاءٍ.

---

(١) الزخرف : ٦٥ .

(٢) الجاثية : ٧ .

(٣) الذاريات : ٦٠ .

(٤) الطور : ١١ .

(٥) المرسلات : ١٥ ، ١٩، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٩ .

(٦) المطففين : ١ ، ١٠ .

(٧) الهمزة : ١ .

(٨) انظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ، والأثر : ٥/ ٢٣٦ .

(٩) انظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ، والأثر : ٥/ ٢٣٦ .

(١٠) انظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ، والأثر : ٥/ ٢٣٦ .

ويَتبيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ المَواضِعَ الَّتي جاءَ فيها هذا المَصْدَرُ مَرْفُوْعاً غَيْرَ مُضافٍ تُعَزِّزُ كَوْنَ هذِهِ اللَّفْظَةِ بِهذِهِ السِّمَةِ مَرْفُوْعَةً على الابْتِداءِ، على أَنَّ الخَبَرَ اللاَّمُ ومَجْرُوْرُها، وَأَنَّ اللاَّمَ هِيَ الجارَّةُ للضَّمِيْرِ بَعْدَها لا الباءُ كما حَكَى ثَعْلَبٌ: وَيْلٌ بِهِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

وَيْلٌ بزَيْدٍ فَتَى شَيْخٍ أَلُوْذُ بِهِ ... فلا أُعَشِّي لَدَى زَيْدٍ ولا أَرِدُ

على أَنَّ الباءَ بِمَعْنَى اللاَّمِ.

ولَمْ تُطالِعْنِي هذِهِ اللَّفْظَةُ في كِتابِ اللهِ تَعالَى مَنْصُوْبَةً غَيْرَ مُضافَةٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُ كَوْنَها مَرْفُوْعَةً غَيْرَ مُضافَةٍ مِنْ حَيْثُ الشُّيُوْعُ، وكَثْرَةُ الاسْتِعْمالِ، وقَدْ ذَكَرَ العكْبَرِيُّ[2] أَنَّها لَوْ نُصِبَتْ في مِثْلِ: قَوْلِكَ: وَيْلاً (بلا الجارِّ والمَجْرُوْرِ) لأُعْرِبَتْ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَلْزَمَهُ اللهُ وَيْلاً، فلا مُحْوِجَ إِلى لامِ التَّبْيِيْنِ، وهِيَ الَّتي تُقَدَّرُ بـ: إِرادَتِي لَهُ، أَوْ: أَعْنِي لَهُ، على أَنَّها لا بُدَّ مِنْها لَوْ قِيْلَ: وَيْلاً لِزَيْدٍ، على أَنَّ (وَيْلاً) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ.

ومِنَ هذا المَصْدَرِ مَنْصُوْباً غَيْرَ مُضافٍ قَوْلُ جَرِيْرٍ[3]:

كَسا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً في جلُوْدِها ... فَوَيْلاً لتَيْمٍ مِنْ سَرابِيْلِها الخُضْرِ

(٣) الإِضافَةُ إِلى مَعْرِفَةٍ نَصْباً، ورَفْعاً: مِنَ المَنْصُوْبِ في كِتابِ اللهِ تَعالَى:

(أ) كَوْنُ المُضافِ إِلَيْهِ ضَمِيْراً، والنَّصْبُ يَكُوْنُ على المَصْدَرِ: مِنْ ذلِكَ:

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾[4]، على أَنَّ (وَيْلَكُمْ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً ؛ لأَنَّهُ مِنَ المَصادِرِ الَّتي لا فِعْلَ لَها مِنْ لَفْظِها، والنَّائِبَةِ عَنْهُ، وقِيْلَ إِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَلْزَمَكُمُ اللهُ وَيْلَكُمْ، أَوِ: احْذَرُوا وَيْلَكُمْ، وإِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على

(١) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٦.
(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٤٤٩.
(٣) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٦.
(٤) طه: ٦١.

النِّداءِ على أَنَّ حَرْفَ النِّداءِ مَحْذُوْفٌ: يا وَيْلَكُمْ، والنَّصْبُ على المَصْدرِ أَوْلى لتَحْقِيْقِ المُرادِ على الدُّعاءِ، وهُوَ الأَصْلُ فِيْ اسْتِعْمالِ العَرَبِ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[1].

O قَوْلُهُ تعالَى ﴿ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[2].

(ب) كَوْنُ المُضاف إِلَيْهِ ضَمِيْراً، والنَّصْبُ يَكُوْنُ على النِّداءِ بَحَرْفِ النِّداءِ الظَّاهِر: مِنْ ذلِكَ:

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ ﴾[3].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[5].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[6].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[7].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[8].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ ﴾[9].

---

(١) القصص : ٨٠ .
(٢) الأحقاف : ١٧ .
(٣) القلم : ٣١ .
(٤) الأنبياء : ١٤ .
(٥) الأنبياء : ٤٦ .
(٦) الأنبياء : ٩٧ .
(٧) يس : ٥٢ .
(٨) الصافات : ٢٠ .
(٩) القلم : ٣١ .

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾[1].

وذَهَبَ ابْنُ عُصْفُوْرٍ[2] إلى وُجُوْبِ نَصْبِ هذِهِ المَصادِرِ مُضافَةً، ورَفْعِها إذا فُصِلَ بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إلَيْهِ باللاَّمِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإنَّ النَّصْبَ قَدْ وَرَدَ في قَوْلِ جَرِيْرٍ السّابِقِ، على أَنَّ نَصْبَ (وَيْحاً) في: تَبّاً لَهُ، ووَيْحاً – مَحْمُوْلٌ على تَحْقِيْقِ الرَّغْبَةِ في الإتْباعِ: " وأَمّا (وَيْحٌ لَهُ) فتَرْفَعُهُ إلاَّ إنْ عَطَفْتَهُ على ما لَهُ النَّصْبُ، فتَنْصِبُ، نحو: تَبّاً لَهُ، ووَيْحاً إتْباعاً، ولا تَرْفَعُهُ مُبْتَدَأً ؛ لأَنَّهُ لا خَبَرَ لَهُ، ولا تُقَدِّرُهُ: وَيْحٌ لَهُ، وتَحْذِفُ لَهُ لدَلالَةِ (لَهُ) عَلَيْهِ في: تَبّاً لَهُ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ في مَعْناها، فتدلّ عليه ؛ لأَنَّ الأُوْلَى للتَّبْيِيْنِ، والثّانِيَةَ في مَوْضِعِ الخَبَرِ، ولَوْ قَدَّمْتَ (وَيْحاً) لأَتْبَعْتَ (تَبّاً) فَرَفَعْتَهُ، نَحْوُ: وَيْحٌ لَهُ، وتَبٌّ "[3].

والمُتَعاطِفَانِ المُخْتَلِفَانِ لَفْظاً ورَفْعاً وَنَصْباً وُجُوْباً مِنْ هذِهِ المَصادِرِ حُكْمُهُما:

(أ) وُجُوْبُ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ على وَفْقِ قِياسِ اسْتِعْمالِهِ إذا ذُكِرَ لكَلَيْهِما ما يَتِمُّ بِهِ المَعْنَى[4] كما في قَوْلِكَ: وَيْلٌ لَهُ، وتَبّاً لَهُ، ووَيْلاً لَهُ، وتَبٌّ، على أَنَّ التَّعاطُفَ مِنْ بابِ تَعاطُفِ الجُمَلِ لا المُفْرَداتِ.

(ب) وُجُوْبُ إتْباعِ الَّذيْ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَهُ ما يَتِمُّ بِهِ مَعْناه لِلمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ رَفْعاً، ونَصْباً كما في قَوْلِكَ: تَبّاً لَهُ، ووَيْلاً، وَيْلٌ لَهُ، وتَبٌّ، على أَنَّ التَّعاطُفَ مِنْ بابِ تَعاطُفِ المُفْرَداتِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سِيبَوَيْهِ[5] يَرَى أَنَّ نَصْبَ (تَبّاً) أَوْلَى مِنَ الرَّفْعِ ؛ لأَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى جَعْلِهِ مُشارِكاً لما قَبْلَهُ، وأَنَّ المَنْصُوْبَ قَدْ يَسْتَغْنِي عَنْ ذلِكَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: تَبّاً، وَوَيْحٌ لَكَ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ لُزُوْمِ رَفْعِ (تَبّ)، ونَصْبِ (وَيْح)، على أَنَّ رَفْعَ (وَيحٌ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: وَيْحٌ، وتَبّاً لَكَ يَعُوْدُ إلى مَذْهَبِ النُّحاةِ جَمْيعاً.

---

(١) المائدة : ٣١ .

(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٦ .

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٧ .

(٤) (٤) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٨ .

(٥) انظر : الكتاب : ١/ ٣٣٣ .

وما مَرَّ مِنْ أَقْوالٍ على هذَيْنِ المُتعاطَفَيْنِ لَيْسَ في الكَلامِ العَرَبِيِّ ما يُعَزِّزُهُ، على أَنَّهُ قِياسٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ كما ذَكَرَ أَبُو حَيّانَ، وعَلَيْهِ فإِنَّ المُتَكَلِّمَ هُوَ الَّذي يَتَحَكَّمُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ رَفْعاً وَنَصْباً دُوْنَ التَّقَيُّدِ بأَقْوالِ النُّحاةِ كما يَظْهَرُ لي.

وقِيْلَ(١) إِنَّ (وَيْلٌ طَوْيْلٌ) في قَوْلِكَ: وَيْلٌ لَهُ وَيْلٌ طَوِيْلٌ – بَدَلٌ مِنْ (وَيْلٌ)، أَوْ صِفَةٌ مُوَطِئَةٌ، وإِنَّ (وَيْلاً طَوْيْلاً) في قَوْلِكَ: وَيْلٌ لَهُ وَيْلاً طَوِيْلاً – حالٌ مُوَطِّئَةٌ مِنْ (وَيْلٌ)، أَوْ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ على تَصْيِيْرِ ما هُوَ جُمْلَةٌ واحِدَةٌ جُمْلَتَيْنِ.

وقَدْ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المَنْدُوْبِ كما في قَوْلِكَ: يا وَيْلاهْ أَويُنْصَبُ على الحالِ (وَيْلاً كَيْلاً) في قَوْلِ سامِعِ كَلامِ المُتَكَلِّمِ (يا وَيْلاه): نَعَمْ، وَيْلاً كَيْلاً، فَوَيْلاً كَيْلاً كما ذَكَرَ صاحِبُ البَسِيْطِ: " فقالَ لَهُ السَّامِعُ: نَعَمْ، وَيْلاً كَيْلاً، فَوَيْلاً كَيْلاً على الحالِ ؛ لأَنَّ (نَعَمْ) جَوابٌ، وتَصْدِيْقٌ لقَوْلِهِ، فتَضَمَّنَ كَلاماً، فكَأَنَّهُ أَضْمَرَ الجُمْلَةَ، فقالَ: وَيْلٌ لَكَ وَيْلاً كَيْلاً، وكَذلِكَ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ (نَعَمْ) أَيْ: لَكَ ما دَعَوْتَ بِهِ وَيْلاً كَيْلاً، أَيْ كَثِيْراً. قالَ سِيْبَوَيْهِ: وإِنْ شاءَ حَمَلَهُ على قَوْلِهِ: جَدْعاً، وعَقْراً، يُرِيْدُ: فتَنْصِبُ بالنِّيابَةِ عَنِ الفِعْلِ "(٢).

وقَدْ يُضافُ إِلى الاسْمِ الظَّاهِرِ كما في قَوْلِ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ: **" وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ "**(٣)، ويُعامَلُ مُعامَلَةَ غَيْرِ المُضافِ.

وقِيْلَ إِنَّ في (وَيْلَ) في قَوْلِكَ: ويَلُ الشَّيْطانِ – ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ مُضافَةً إِلى الظَّاهِرِ(٤):

* الجَرُّ على أَنَّ (وَي) بمَعْنَى: حُزْنٍ، ورُفِعَتْ على الابْتِداءِ خَبَرُهُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ ، وأَنَّ اللاَّمَ حَرْفُ جَرٍ مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ: وَيْ للشَّيْطانِ.
* النَّصْبُ، على أَنَّ (وَيْ) حُزْنٌ، وأَنَّ اللاّمَ حَرْفُ جَرٌّ فُتِحَتْ لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِها، وصَيْرُوْرَتِها مَعَ (وَيْ) كَلِمَةً واحِدَةً، وأَنَّ القَوْلَ في إِعْرابِ هذا كالقَوْلِ في سابِقِهِ. والنَّصْبُ أَيْضاً على المَصْدَرِ إِذا عُدَّتَ (وَيْلَ) كَلِمَةً واحِدَةً.

---

(١)(١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٧ ، سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٣٢ .

(٢)(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٨ .

(٣) انظر : ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير : ١/ ٥٧٦ .

(٤) انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، ويل : ٣١/ ١٠٥ .

* الرَّفْعُ، على أَنَّ (وَيْلُ) كَلِمَةٌ واحِدَةٌ مَرْفُوْعَةٌ على الابْتِداءِ على أَنَّ الخَبرَ محْذُوفٌ، وأَنَّ (الشَّيْطانِ) مُضافٌ إِلَيْهِ. وقِيْلَ إِنَّ هذا الإِعْرابَ يَكُوْنُ مَعَ غَيْرِ الإِضافَةِ: وَيْلٌ لَهُ، وإِنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ مَعَ الإِضافَةِ لا يَجُوْزُ فيْها إِلاَّ النَّصْبُ على نِيَّةِ الفِعْلِ، وهُوَ قَوْلُ الجَوْهَرِيِّ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في (وَيْلاً لَهُ) مُنَوَّنَةً غَيْرَ مُضافَةٍ:

* الرَّفْعُ على أَنَّ (وَيْلٌ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ بَعْدَهُ.

* النَّصْبُ، على أَنَّ (وَيْلاً) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ، وأَنَّ اللاَّمَ في (لَهُ) للتَّبْيِيْنِ كما مَرَّ.

* الجَرُّ، على أَنَّ (وَيْ) حُزْنٌ (مُبْتَدَأ) كما يَظْهَرُ لِي، وأَنَّ اللاَّمَ بَقِيَتْ على بِنائِها على الكَسرِ، ونُوِّنَتْ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ في هذا الوَجْهِ أَنَّ (وَيْلِ) كَلِمَةٌ واحِدَةٌ مَبْنِيَّةٌ على الكَسْرِ، وأَنَّ التَّنْوِيْنَ تَنْوِيْنُ تَنْكِيْرٍ، أَوْ شُذُوْذٍ.

وبَعْدُ فَلَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ تَأْوِيْلِ الجَرِّ لكَوْنِهِ يَدُوْرُ في فَلَكِ التَّوَهُّمِ، وعَلَيْهِ فإِنَّني أَذْهَبُ إِلى أَنَّ الكَسْرَةَ حَرَكَةُ انْزِياحٍ صِيْرَ إِلَيْها لتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، أَوْ أَنَّهُ جاءَ على لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ أَواخِرَ الكَلِمِ، وهِيَ لُغَةٌ لَمْ تَصِلْ إِلَيْنا، وسمِعْتُها في بَعْضِ مَناطِقِ الأُرْدُنِ.

وَيْحَ:

لَعَلَّ أَهَمَّ ما يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ اللَّفْظَةِ على وَفْقِ الحدِيْثِ عَنْ سابِقَتِها (وَيْل):

(أ) ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دَلالاتٍ: يَبْدُوْ أَنَّ هُنالِكَ خِلافاً بَيْنَ النُّحاةِ في الاتِّفاقِ على تَحْدِيْدِ هذِهِ الدَّلالَةِ(1):

Ω أَنَّها لَفْظَةٌ تُوْمِئُ إِلى الرَّحْمَةِ، أَوِ التَّرَحُّمِ، على أَنَّ (وَيْلٌ) تُوْمِئُ إِلَى العَذابِ، وقِيْلَ إِنَّهما بمَعْنًى واحِدٍ.

Ω أَنَّها كَلِمَةُ تَرَحُّمٍ، على أَنَ الوَيْلَ قُبُوْحٌ، وأَنَّ الوَيْسَ دُوْنَ الوَيْحِ كما ذكَرَ الأَصْمَعِيُّ.

Ω أَنَّها قُبُوْحٌ، وأَنَّ الوَيْلَ هَلَكَةٌ، وأَنَّ الوَيْسَ تَرَحُّمٌ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ زَيْدٍ.

---

(1) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٣/ ١٠٧، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣١٨، الزَّبِيْدِيّ، تاج العروس، ويح: ٧/ ٢٢٢ -، الصَّبّان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشمونيّ: ١/ ١٢١.

Ω أَنَّها تُوْمِئُ إلى زَجْرِ مَنْ أَشْرَفَ في الهَلَكَةِ، وأَنَّ الوَيْلَ تُقالُ لِمَنْ وَقَعَ في الهَلَكَةِ، وهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ.

Ω أَنَّها، والوَيْلَ، والوَيْسَ واحِدٌ في الدَّلالَةِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ الفَرَجِ.

Ω أَنَّها كالوَيْلِ، على أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ الوَيْحَ تَقْبِيْحٌ، وهُوَ قَوْلُ ابْنُ سِيدَه.

Ω أَنَّ الوَيْسَ كَلِمَةٌ في مَوْضِعِ رَأْفَةٍ، واسْتِمْلاحٍ كما في قَوْلِكَ للصَّبِيِّ: وَيْحَهُ ما أَمْلَحَهُ، ووَيْسَهُ ما أَمْلَحَهُ، على أَنَّهُما تُوْمِئانِ إلى الدَّلالَةِ نَفْسِها، وهُوَ قَوْلُ الخَلِيْلِ بْنِ أَحْمَدَ.

Ω أَنَّها أَلْيَنُ قَلِيْلاً مِنَ الوَيْلِ كما ذَكَرَ نَصْرٌ النَّحْوِيُّ: " سَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ يَتَنَطَّعُ يَقُوْلُ: الوَيْحُ رَحْمَةٌ، ولَيْسَ بَيْنَهُ، وبَيْنَ الوَيْلِ فُرْقٌ إِلاَّ أَنَّهُ كانَ أَلْيَنَ قَلِيْلاً "(1).

Ω أَنَّ الفرْقَ بَيْنَها، وبَيْنَ الوَيْلِ يَكْمُنُ في أَنَّ كِلْتَيْهِما تُقالُ لِمَنْ وَقَعَ في هَلَكَةٍ، وعَذابٍ، أَوْ بَلِيَّةٍ على أَنَّ الوَيْلَ لا تَتَضَمَّنُ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وأَنَّ الوَيْحَ تَتَضَمَّنُ ذلِكَ مِنْ حَيْثُ الدَّعْوَةُ لَهُ بالتَّخَلُّصِ مِمّا وَقَعَ فيْهِ، ويُعَزِّزُ هذِهِ الدَّلالَةَ أَنَّ الوَيْلَ تُسْتَعْمَلُ في كِتابِ اللهِ لِمُسْتَحِقِّيْ العَذابِ بسَبَبِ جَرائِمِهِمْ، وأَنَّ الوَيْحَ تُستَعْمَلُ في التَّوَجُّعِ، والتَّرَحُّمِ على مَنْ وقَعَ فيما مَرَّ كما في قَوْلِ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ لعَمّارٍ: " **وَيْحَكَ، يا ابْنَ سُمَيَّةَ، بُؤْساً لَكَ، تَقْتُلُكَ الفِئَةُ الباغِيَةُ** "(2).

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما مَرَّ مِنْ خِلافٍ في دَلالَةِ كُلِّ مَصْدَرٍ مِنَ المَصادِرِ الثَّلاثَةِ (الوَيْح، والوَيْل، والوَيْس) يَفْتَقِرُ إلى شَواهِدَ تُعَزِّزَ هذِهِ الدَّلالَةَ، أَوْ تَرُدُّها ما عَدا الوَيْلَ الَّذي شاعَ اسْتِعْمالُهُ في كِتابِ اللهِ تَعالَى، وهُوَ شُيُوْعٌ تَتَبَدّى مِنْهُ دَلالَتُهُ، وهِيَ الدُّعاءُ على مُسْتَحِقِّيْ عَذابِ اللهِ بسَبَبِ ما اقْتَرَفُوْهُ مِنْ جَرائِمَ دوْنَ الإِيْماءِ إلى التَّرَحُّمِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَّكَأَ على حَدِيْثِ الرَّسُوْلِ السَّابِقِ في أَنَّ الوَيْحَ تُوْمِئُ دَلالَتُهُ إلى التَّوَجُّعِ، والتَّرَحُّمِ على مَنْ يُدْعَى لَهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ اسْتِقْصاءَ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ فضْلاً عَنْ تَبَيُّنِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وما يُؤَثِّرُ في هذِهِ الشَّواهِدِ مِنْ مُؤَثِّراتٍ داخِلَها، أَوْ خارِجَها (السِّياقُ اللُّغَوِيُّ، وغَيْرُ اللُّغَوِيِّ،

(1) الزَّبيديّ، تاج العروس، ويح: 7/ 220.

(2) الزَّبيديّ، تاج العروس، ويح: 7/ 221، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 5/ 235

أَوِ التَّداوُلِيَّةُ) – تَتَكَفَّلُ بتَبْيِيْنِ دَلالَةِ كُلِّ مَصْدَرٍ مِنْ هذِهِ المَصادرِ، وما يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ إِلَيْهِ مِنْ خِلالِ الاسْتِعْمالِ اللُّغَوِيِّ على وَفْقِ ما مَرَّ.

(ب) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ: القَوْلُ في بُنْيَةِ هذِهِ اللَّفْظَةِ الصَّرْفِيَّةِ كالقَوْلِ في بُنْيَةِ سابِقَتِها (الوَيْل)، على أَنَّ الأُوْلَى، والأَظْهَرَ أَنْ تَكُوْنَ غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ، فلا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّمْ أَنْ تَكُوْنَ مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، والحاءِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ (وَيْس) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، والسِّيْنِ، وفي كَوْنِ (وَيْب) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، والباءِ، وفي كَوْنِ (وَيْك) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، والكافِ، وفي كَوْنِ (وَيْه) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، والهاءِ إذا عُدَّتْ مِنْ هذا البابِ، وقِيْلَ إِنَّ (وَيْك) بمَعْنَى (وَيْح)، على أَنَّ الحاء أُبْدِلَتْ كافاً؛ لأَنَّ هـذا التَّرَكُّبُ يَنْقُصُهُ عِلَّةُ هـذِهِ الزِّيادَةِ الَّتي أَسْهَمَتْ في تَطْوِيْلِ هذِهِ الأَلْفاظِ دُوْنَ تَحْقِيْقِ مَعْنًى.

(ج) تَراكِيْبُها اللُّغَوِيَّةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ: تُعَدُّ هذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ مُكَوِّناتِ هذِهِ التَّراكِيْبِ على وَفْقِ ما يَأْتِي:

Ω الإضافَةُ، والنَّصْبُ على المَصْدَرِ: مِنْ ذلِكَ:

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ لعَمّارٍ: " **وَيْحَكَ، يا ابْنَ سُمَيَّةَ، بُؤْساً لَكَ، تَقْتُلُكَ الفِئَةُ الباغِيَةُ** "[1].

* ما رُوِيَ عَنْ محمَّد بن مظرف: " يَقُوْلُ اللهُ تَعالَى: **وَيْحَ ابْنِ آدَمَ يُذْنِبُ الذَّنْبَ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ، فأَغْفِرُ لَهُ...** "[2].

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عليهِ السَّلامُ: " **وَيْحَكَ، يا أَنْجَشَةُ...** "[3].

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عليهِ السَّلامُ عِنْدَما دَخَلَ على عائِشَةَ ولَها نَفَسٌ عالٍ: " **ما هذا النَّفَسُ، يا حُمَيْراءُ، فأَخْبَرَتْهُ، فطَفِقَ يَمْسَحُ بيَدَيْهِ على رُكْبَتَيَّ، ويَقُوْلُ: وَيْحَ هاتَيْنِ**

(١)الزَّبيديّ ، تاج العروس ، ويح : ٧/ ٢٢١ .

(٢)السمرقنديّ ، تفسير السمرقنديّ (بحر العلوم) : ٣/ ٢٤٣ (المكتبة الشاملة) .

(٣)ابن عرفة ، تفسير ابن عرفة : ١/ ٣٤٩ (المكتبة الشاملة) .

الرُّكْبَتَيْنِ ما لَقِيَنا في هذِهِ لَيْلَةُ النِّصْف مِنْ شَعْبانَ يَنْزِلُ اللهُ فيها إِلى السَّماءِ الدُّنْيا، فيَغْفِرُ لِعِبادِهِ، إلاَّ المُشْرِكَ المُشاحِنَ "[1].

Ω النَّصْبُ على المَصْدَر مُنَوَّناً، ومَصْحُوْباً بلامِ التَّبْيِيْنَ، ومَجْرُوْرِها بَعْدَهُ: مِنْ ذلِكَ:

* قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ[2]:

أَلا هَيَّا مِمَّا لَقِيْتُ وَهَيَّا ... وَوَيْحاً لِمَنْ لَمْ يَدْرِ ما هُنَّ وَيْحَما

على أَنَّ هذا المَصْدَرَ رُوِيَ بالرَّفْعِ (وَوَيْحٌ لِمَنْ) في (تاجِ العروس). ورُوِيَ في (البحر المُحِيط)، وغَيْرِهِ بالنَّصْبِ[3]:

أَلا هَيَّا مِمَّا لَقِيْتُ وهَيَّا ... وَوَيْحاً لِمَنْ لَمْ يَلْقَ مِنْهُنَّ وَيْحَما

Ω النَّصْبُ مَعَ زِيادَةِ (ما) عَلَيْها: وَيْحَما: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ السَّابِقِ: يَكْمُنُ ما جاءَ في مَظَانِّ التَّفْسِيْرِ، والنَّحْوِ، والمَعاجِمِ[4] في أَنَّ (وَيْحَما) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (وَيْحَ)، و(ما) الزَّائِدَةِ، فصارَتا كَلِمَةً واحِدَةً، وذَكَر المازِنِيُّ أَنَّ (وَيْحَ) في (وَيْحَما) مَبْنِيَّةٌ على الفَتْحِ لتَرَكُّبِها مَعَ (ما) كما في: هَيَّا، وأَيْنَما، على أَنَّها لَوْلا البِناءُ لَنُوِّنَتْ، وقِيْلَ إِنَّ: يا شَيَّا (شَيْء)، ويا هَيَّا (هَيْء)، ويا فَيَّا (فَيْء) بلا هَمْزٍ، على أَنَّ مَعْناها: ياعَجَبِيْ، على أَنَّ المُرادَ: ما أَحْسَنَ هذا !، وقِيْلَ: إِنَّ يا هَيَّ مالي، ويا هَيَّا تُقالُ في التَّحَسُّرِ على شَيْءٍ قَدْ ضاعَ، أَوْ فُقِدَ.

ويَتَبَدَّى لِيْ في تَأْوِيْلِ (وَيْحَما) فَضْلاً عَمَّا مَرَّ ما يَأْتِيْ:

---

(١)الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور : ٧/ ٤٠٤ (المكتبة الشاملة) .

(٢)الواحديّ ، التفسير الوسيط : ٤/ ١٧٦ (المكتبة الشاملة) ، الزبيديّ ، تاج العروس ، ويح : ٧/ ٢٢١ .

(٣) انظر أبو حيان النحويّ ، البحر المحيط : ٩/ ٥٥٣ ، السمين الحلبيّ ، الدرّ المَصون : ١٠/ ٤٨ .

(٤) انظر : ابن عطيّة ، تفسير ابن عطيّة : ٥/ ١٧٦ ، الخليل بن أحمد ، العين : ٣/ ٣١٩ ، الأزهريّ ، تهذيب اللّغة : ١١/ ٣٠٧ (المكتبة الشاملة) ، الزبيديّ ، تاج العروس ، ويح : ٢٢١ ، الواحديّ ، التفسير الوسيط : ٤،١٧٦ (المكتبة الشاملة) .

(أ) أَنَّ (وَيْحَ) في قَوْلِ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ مَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ كما مَرَّ، على أَنَّ (ما مَصْدَرِيَّةٌ حُذِفَ ما بَعْدَها للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، فيَكُوْنُ هذا المَصْدَرُ مُضافاً إلى المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (ما)، وما في حَيِّزِها.

(ب) أَنَّ (وَيْحَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ على أَنَّ (ما) زائِدَةٌ للتَّوْكِيدِ فَصَلَتْ بَينَ المُضافِ، والمُضافِ إليْهِ المَحْذُوْفِ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: وَيْحَما زَيْدٍ بالجَرِّ.

(ج) أَنَّ (وَيْحَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ على أَنَّ (ما) زائِدَةٌ لإقامَةِ الوَزْنِ، وأَنَّ تَنْوِيْنَ هذا المَصْدَرِ حُذِفَ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ.

(د) أَنَّ (وَيْحَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ مُضافٌ على أَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ حُذِفَتْ صِلَتُهُ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، وأَنَّها كُتِبَتْ مُتَّصِلَةً كما كُتِبَتْ (ما) المَصْدَرِيَّةِ الحَرْفِيَّةِ.

ويُعْرَبُ هذا المَصْدَرُ في قَوْلِ حُمَيْدٍ السَّابِقِ بروايَةِ:

أَلا هَيَّا مِمَّا لَقِيْتُ وهَيَّا ... ووَيْحاً لِمَنْ لَمْ يَلْقَ مِنْهُنَّ وَيْحا

مَفْعُوْلاً بِهِ للفِعْلِ (لَمْ يَلْقَ)، على أَنَّ (مِنْهُنَّ) حالٌ مِنْهُ؛ لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عَلَيْها أُعْرِبَتْ حالاً، وعَلى أَنَّ (مِنْ) بَيانِيَّةٌ تُبَيِّنُ جِنْسَ (وَيْحَ).

Ω النَّصْبُ مُضافاً، ومَسْبُوْقاً بـ(يا): مِنْ ذلِكَ:

* قَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثابِتٍ[1]:

يا وَيْحَ أَصْحابِ النَّبِيِّ ورَهْطِهِ ... بَعْدَ المَغِيْبِ في سَواءِ المُلْحَدِ

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيهِ السَّلامُ: **"يا وَيْحَ قُرَيْشٍ، لَقَدْ أَهْلَكَتْهُمُ الحَرْبُ، ماذا عَلَيْهِمْ لَوْ خَلَّوا بَيْنِيْ، وبَيْنَ سائِرِ العَرَبِ، فإنْ هُمْ أَصابُوْنِيْ كانَ ذلِكَ الَّذي أَرادُوا، وإنْ أَظْهَرَنِيَ اللهُ عَلَيْهِمْ دَخَلُوا في الإسْلامِ داخِرِيْنَ"**[2].

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٦٦.

(2) انظر: الطبريّ، تفسير الطبريّ: ٢٢/ ٢٤٩ (المكتبة الشاملة).

* قَوْلُ المُنافِقِيْنَ في السَّرِيَّةِ لرسُوْلِ اللهِ الَّتي أُصِيْبَتْ بالرَّجِيْع: **" يا وَيْحَ هَؤُلاءِ المَقْتُوْلِيْنَ الَّذِيْنَ هَلَكُوا هكَذا، لا هُمْ قَعَدُوا في بُيُوْتِهِمْ، ولا هُمْ أَدَّوْا رِسالَةَ صاحِبِهِمْ "**(1).

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ: **" يا وَيْحَ قُرَيْشٍ، لقَدْ نَهَكَتْهُمُ الحَرْبُ ! ما ضَرَّهُمْ لَوْ مَدَدْناهُمْ مُدَّةً "**(2).

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ في ثَعْلَبَةَ الَّذي اتَّخَذَ غَنَماً، فضاقَتْ عليْهِ المَدِينَةُ: **" يا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ، يا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ، يا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ "**(3):

* قَوْلُ لبِيْدٍ(4):

ولا أَقُــوْلُ إذا مــا أَزْمَــةٌ أَزَمَــتْ ... يــا وَيْــحَ نَفْســيْ مِمَّــا أَحْـدَثَ القَــدَرُ

* قَوْلُ أَبي كبير الهُذَليّ(5):

يــا وَيْــحَ نَفْسِــيْ كَــأَنَّ جِلْـدَةَ خالِـدٍ ... وبَيــاضَ وَجْهِــكَ للــتُّرابِ الأَعْفَــرِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ(6):

جــاءَ الشِّــتاءُ ولَمَّــا أَتَّخِــذْ سَــكَناً ... يــا وَيْــحَ نَفْسِــيْ مِــنْ حَفْـرِ القَــرامِيْصِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ(7):

يُصِــرُّ باللَّيْــلِ مــا تُخْفِــيْ شَــواكِلُهُ ... يــا وَيْــحَ كُــلِّ مُصِــرِّ القَلْــبِ خَتَّــارِ

على أَنَّ الشَّواكِلَ الطُّرُقُ المُتَشَعِّبَةُ، والخَتّارَ: الخَدّاعُ.

---

(1) انظر : الطبريّ ، تفسير الطبريّ : ٤/ ٣٣٠ (المكتبة الشاملة) .
(2) انظر : الطبريّ ، تفسير الطبريّ : ٥/ ٣١٧ (المكتبة الشاملة) .
(3) انظر : الطبريّ ، تفسير الطبريّ : ١٤/ ٣٧١(المكتبة الشاملة) .
(4) انظر : الطبريّ ، تفسير الطبريّ : ١١/ ٣٢٦(المكتبة الشاملة) .
(5) انظر : ابن عطيّة ، تفسير ابن عطيّة : ١/ ٦٨ (المكتبة الشاملة) .
(6) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٧/ ٢٧٣ .
(7) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣/ ٣٩٨ .

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

رَثَى لَهَا الشَّامِتُ مِمَّا بِهَا ... يَا وَيْحَ مَنْ يَرْثِي لَهُ الشَّامِتُ

* قَوْلُ عُمَرَ بْنِ لأَيٍ[2]:

يَا وَيْحَ زَيَّابَةَ للحارِثِ الـ ... صَّابِحِ فالغانِمِ فالآئِبِ

* قَوْلُ الطِّرِمّاحِ[3]:

وقَبْلَ غَدٍ يا وَيْحَ قَلْبِيْ مِنْ غَدٍ ... إِذا راحَ أَصْحابِيْ ولسْتُ بِرائِحِ

ويَعْدُ فيَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هذا المَصْدَرَ مَسْبُوْقاً بـ (يا) كَثِيْرُ الاسْتِعْمالِ، على أَنَّ (يا) يَجُوْزُ فيها كما يَظْهَرُ لِيْ:

- أَنْ تَكُوْنَ حَرْفَ تَنْبِيْهٍ على أَنَّ (وَيْحَ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً كما مَرَّ.
- أَنْ تَكُوْنَ حَرْفَ نِداءٍ، على أَنّ (وَيْحَ) مُنادًى مَنْصُوْبٌ، لأَنَّهُ مُضافٌ.
- أَنْ تَكُوْنَ حَرْفَ نِداءٍ، على أَنَّ المنادى مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: يا قَوْمُ، أَوْ يا ناسُ، وأَنَّ (وَيْحَ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ كما مَرَّ، وهذا يُعَزِّزُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الوَظِيْفِيُّوْنَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ المُنادَى يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَداوُلِيَّةً خارِجَةً عَنِ الحَمْلِ .

Ω النَّصْبُ مَسْبُوْقاً بـ (يا) بلا تَنْوِيْنٍ، وإِضافَةٍ: مِنْ ذلِكَ: أَنَّ عِيْسَى عليْهِ السَّلامُ إِذا مَرَّ بدارٍ ماتَ أَهْلُها وَقَفَ عَلَيْها، وقالَ: " يا وَيْحَ لأَرْبابِكِ الَّذِيْنَ يَتَوارَثُوْنَكِ، كَيْفَ لَمْ يَعْتَبِروا فعْلَكِ بِإِخْوانِهِمْ الماضِيْنَ "[4] على أَنَّ في (وَيْحَ) ما فيها مُضافَةً كما مَرَّ، على أَنَّ اللاَّمِ في (لأَرْبابِكِ) زائِدَةٌ فاصِلَةٌ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ التَّنْوِيْنُ حُذِفَ

---

(١) انظر : القرطبي ، تفسير القرطبيّ : ١٠/ ٣٤٣ (المكتبة الشاملة) .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١/ ٩٧ ، ٦/ ٣٠٧ .

(٣) انظر : ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير : ٢٧/ ١٩٨ (المكتبة الشاملة) .

(٤) انظر : الدر المنثور في التفسير بالمأثور : ٢/ ٢٠٢ (المكتبة الشاملة) .

تَخْفِيْفاً، على أَنَّ المُرادَ: يا وَيْحاً (نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُوْدَة)، على أَنَّ اللاَّمَ في (لأَرْبابِكَ) للتَّبْيِيْنِ.

Ω الرَّفْعُ مُنَوَّناً على الابْتداءِ خَبَرُهُ اللاَّمُ، ومَجْرُوْرُها: مِنْ ذلِكَ:

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ: " وَيْحٌ لِمَنْ لاكَها بَيْنَ لِحْيَيْهِ، ثُمَّ لَمْ يَتَفَكَّرْ فيها "[1].

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ: " وَيْحٌ لَهُ قاتِلِ المُؤْمِنِ يَجِيْءُ يَوْمَ القِيامَةِ حامِلَ رَأْسِهِ بِيَمِيْنِهِ، أَوْ بيسارِهِ، وفي يَدِهِ الأُخْرَى قاتِلُهُ يَقُوْلُ: يا رَبِّ، هذا قَتَلَنِيْ، فوَالَّذي نَفْسِيْ بِيَدِهِ لَقَدْ نَزَلَتْ على نَبِيِّكُمْ فما نُسِخَتْ حَتَّى قُبِضَ "[2]، على أَنَّ المُرادَ قَوْلُهُ تَعالَى: " وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا "[3].

وَذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّهُ لا يَدْرِيْ أَأُدْخِلَ الأَلِفُ واللاَّمُ على الوَيْحِ سَماعاً، أَمْ تَبَسُّطاً، وإِدْلالاً[4].

وَيْسٌ:

لَعَلَّ أَهَمَّ ما يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ اللَّفْظَةِ على وَفْقِ الحدِيْثِ عَنْ سابِقَتَيْها (وَيْل، وَيْح):

(أ) ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دَلالاتٍ[5]: لَعَلَّ أَهَمَّ هذِهِ الدَّلالاتِ:

Ω أَنْ تُوْمِئَ إِلى إِظْهارِ الرَّأْفَةِ، والاسْتِعْمالِ للصِّبْيَةِ الصِّغارِ كما في قَوْلِكَ: وَيْسَهُ، ما أَمْلَحَهُ، على أَنَّها لا تُقالُ إِلاَّ لَهُمْ على أَنَّ الوَيْلَ فِيهِ غِلَظٌ، وشَتْمٌ، وأَنَّ الوَيْحَ مِنْ بابِ الكَلامِ غَيْرِ الحَسَنِ.

---

(١) انظر : الزمخشريّ ، الكشاف : ١/ ٤٣٥ .

(٢) الواحديّ ، التفسير الوسيط : ٢/ ٩٦ (المكتبة الشاملة) .

(٣)النساء : ٩٣ .

(٤)انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، ويح : ٧/ ٢٢٠ .

(٥)انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، ويس : ١٧/ ٢٢ — ٢٣ .

Ω أَنَّها، والوَيْح كالوَيْلِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، إذْ يُقالُ: وَيْسٌ لَهُ بمَعْنَى: وَيْلٌ لَهُ، ويُعَزِّزُ هذا قَوْلُ أَبِي السَّمَيْدَع: إنَّ الوَيْسَ، والوَيْحَ، والوَيْلَ بمَعْنًى واحِدٍ. وذَكَرَ الإمامُ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ أَنَّ الوَيْحَ بابُ رَحْمَةٍ، وأَنَّ الوَيْلَ بابُ عَذابٍ(١).

Ω أَنْ تُوْمِئَ إلى التَّحْقِيْرِ، والتَّصْغِيْرِ.

Ω أَنْ تُوْمِئَ إلى الفَقْرِ كما في قَوْلِكَ: وَيْسٌ لَهُ (فَقْرٌ لَهُ)، على أَنَّ الوَيْسَ الفَقْرُ، ويُقالُ: أُسْهُ أَوْساً (سُدَّ فَقْرَهُ) كما ذَكَرَر ابْنُ السِّكِّيْتِ.

Ω أَنْ تُوْمِئَ إلى ما يُرِيْدُهُ المُتَكَلِّمُ كما في قَوْلِ الشّاعِرِ(٢):

عَصَتْ سَجاح شَبَثاً وقَيْساً ... ولَقِيَتْ مِنَ النِّكاحِ وَيْساً

على أَنَّ المُرادَ أَنَّها لَقِيَتْ مِنْهُ ما رَغِبَتْ في أَنْ يَتَحَقَّقَ، وهُوَ قَوْلُ الأَزْهَرِيِّ، وذَكَرَ الزَّبِيْدِيُّ أَنَّ الأَزْهَرِيَّ عَدّها مِنَ المُتَضادَّاتِ؛ لأَنَّهُ على وَفْقِ ما في كَلامِهِ، فيَكُوْنُ مَعْنَى قَوْلِكَ: لَقِيَ فُلانٌ وَيْساً: لَقِيَ ما يُرِيْدُ، وما لا يُرِيْدُ.

وبَعْدُ فإنَّ ما مَرَّ مِنْ دَلالاتٍ لا تُتَبَيَّنُ إلا مِنْ خلالِ الأَقْوالِ في كَلام، على أَنْ يُراعَى التّواصلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّم، والمُخاطِبِ، والسِّياقَانِ اللُّغَوِيُّ، والتَّداوُلِيُّ.

(ب) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ: الأَكْثَرُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَنْ يَكُوْنَ هذا المَصْدَر لا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كالوَيْلِ، والوَيْحِ كما مَرَّ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إنَّهُ مِنَ الأَسَى، وفي هذا القَوْلِ تَبايُنُ البُنْيَتَيْنِ (وَيْس، وأَسًى) إلاّ إذا لَجَأْنا إلى التَّوَهُّم، والتَّخَيُّلِ اللَّذَيْنِ لا تَحْتَمِلُهُما طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ، وهيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في وَضْعِ اللاّمِ مَوْضِعَ العَيْنِ، وقَلْبِ الهَمْزَةِ واواً. وفي بُنْيَةِ هذا المَصْدَرِ مِنْ حَدِيْثٍ ما في بُنْيَةِ الوَيْلِ، والوَيْح كما مَرَّ.

وقَدْ يفْهَمُ مِنْ كَلامِ ابْنِ السِّكِّيْتِ: "يُقالُ: وَيْسٌ لَهُ: فَقْرٌ لَهُ، والوَيْسُ الفَقْرُ، يُقالُ: أُسْهُ أَوْساً أَيْ: سُدَّ فَقْرَهُ"(٣) - أَنَّ (الوَيْسَ) مِنَ الأَوْسَ على تَوَهُّمِ وَضْعِ العَيْنِ مَوْضِعَ الفاءِ، وقَلْبِ الهَمْزَةِ ياءً.

---

(١)انظر : النوويّ ، شرح النّوَوِيّ على مُسْلِمٍ : ١٨/ ٤٠ (المكتبة الشاملة) .

(٢)انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، ويس : ١٧/ ٢٢ – ٢٣ .

(٣) الزبيديّ ، تاج العروس ، ويس : ١٧/ ٢٣ .

(ج) تَراكِيْبُها اللُّغَوِيَّةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ: يَتَبَدّى لي أَنَّ هذا المَصْدَرِ قَلِيْلُ الاسْتِعْمالِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ ؛ لأنَّهُمْ اسْتَغْنَوا عَنْهُ بالوَيْلِ، والوَيْحِ، أَوْ أَنَّ الرُّواةَ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ جَمْعِ الكَلامِ العَرَبِيِّ كُلِّهِ، إِذْ لَمْ يَجْمَعُوا مِنْهُ إِلاَّ القَلِيْلَ. ومِنْهُ:

* قَوْلُ الشّاعِرِ السّابِقِ [1]:

عَصَتْ سَجاحِ شَبَثاً وقَيْساً ... ولَقِيَتْ مِنَ النِّكاحِ وَيْساً

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ في رِوايَةٍ: " وَيْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ، أَوْ يا وَيْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ، تَقْتُلُكَ فِئَةٌ باغِيَةٌ" [2]، على أَنَّ المَعْنَى: يا بُؤْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ (ما أَشَدَّهُ، وأَعْظَمَهُ)، على أَنَّ (وَيْسٌ) في: وَيْسٌ لَهُ – مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (لَهُ) كما مَرَّ، وعلى أَنَّ (وَيْساً) في قَوْلِ الشّاعِرِ السّابِقِ مَفْعُوْلٌ بِهِ، وأَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (مِنَ النِّكاحِ) حالٌ مِنْ (وَيْساً)؛لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إِذا قُدِّمَتْ عَلَيْها أُعْرِبَتْ حالاً.

وَيْبَ:

لَعَلَّ أَهَمَّ ما يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ اللَّفْظَةِ كما مَرَّ:

(أ) ما تَوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دَلالاتٍ [3]:

Ω أَنْ تُوْمِئَ إِلى ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ المَصادِرُ: وَيْلٌ، ووَيْحٌ، وَوَيْسٌ، على أَنَّ هذِهِ المَصادِرَ الأَرْبَعَةَ مُتَوافِقَةٌ لَفْظاً، ومَعْنًى عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ.

Ω أَنْ يَكُوْنَ اسْتِعْمالُ بَعْضِها في الخَيْرِ، وبَعْضٌ آخَرُ يَكُوْنُ في الهَلَكَةِ، كما مَرَّ. ومِمَّا جاءَ فيهِ هذا المَصْدَرُ بمَعْنَى (وَيْلٍ) قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ [4]:

أَلا أَبْلِغا عَنِّي بُجَيْراً رِسالَةً ... عَلى أَيِّ شَيْءٍ وَيْبَ غَيْرِكَ دَلَّكا

---

(١) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، ويس: ١٧/ ٢٢ – ٢٣ .

(٢) انظر: النوويّ، شرح النوويّ على مسلم: ١٨/ ٤٠ .

(٣) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧٠ – ٣٧١، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٤

(٤) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧١، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ٢٣٥ .

وقَوْلُ الخَرِقِ الطَّهَوِيِّ(1):

حَسِبْتَ بُغامَ راحِلَتِيْ عَناقاً … وما هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بالعَناقِ

فَلَوْ أَنِّيْ رَمَيْتُكَ مِنْ قَرِيْبٍ … لَعاقَكَ عَنْ دُعاءِ الذِّئْبِ عاقِ

والوَيْبَةُ: اثْنانِ، أَوْ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُوْنَ مُدّاً، على أَنَّها لَفْظَةٌ مُوَلَّدَةٌ كما قِيْلَ.

(ب) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ: القَوْلُ في بُنْيَةِ هذا المَصْدَرِ كالقَوْلِ في بُنَى الوَيْحِ، والوَيْس، والوَيْلِ، ولا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، على أَنَّ ادِّعاءَ تَوافُرِهِ كما في (حَواشِيْ شَرْحِ) الرَّضِيِّ شاذٌّ كما قِيْلَ.

(ج) تَراكِيْبُها اللُّغَوِيَّةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ: تَكادُ تَراكِيْبُ هذا المَصْدَرِ اللُّغَوِيَّةُ الَّتي تُطالِعُ القارِئَ في مَظانِّ اللُّغَةِ تَدُوْرُ في فَلَكِ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ الَّتي تُسْهِمُ في الإِيْماءِ إِلى أَوْضاعِهِ الإِعْرابِيَّةِ الَّتي تَوَصَّلِ إِلَيْها النُّحاةُ إِذا تَناسَيْنا قَوْلَ كَعْبِ بْنِ زُهَيرٍ(2) السَّابِقَ:

أَلا أَبْلِغا عَنِّي بُجَيْراً رِسالَةً … على أَيِّ شَيْءٍ وَيْبَ غَيرِكَ دَلَّكا

على أَنَّ (وَيْبَ) مَنْصُوْبٌ على المَصدَرِ، وبِمَعْنَى: وَيْلَ غَيْرِكَ. وهُناكَ رِوايَةٌ أُخْرَى لهذا القَوْلِ:

أَلا أَبْلِغا عَنِّي بُجَيْراً رِسالَةً … فَهَلْ لَكَ فيما قُلْتَ بالخَيْفِ هَلْ لَكا

وقَوْلَ الخَرِقِ الطَّهَوِيِّ(3):

حَسِبْتَ بُغامَ راحِلَتِيْ عَناقاً … وما هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بالعَناقِ

فَلَوْ أَنِّيْ رَمَيْتُكَ مِنْ قَرِيْبٍ … لَعاقَكَ عَنْ دُعاءِ الذِّئْبِ عاقِ

---

(1) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧١.

(2) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧١، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ٢٣٥.

(3) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧١.

على أنَّ (وَيْبَ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ، وبمَعْنَى: وَيْلَ غَيْرِكَ.

والأَمْثِلَةُ المَصْنُوْعَةُ هِيَ[1]:

* وَيبٌ لِزَيْدٍ ، وَيْبٌ لَكَ، ويْبٌ لَهُ: وَيْبٌ: مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (لَهُ)، على أَنَّ مُسَوِّغَ الابْتِداءِ بالنَّكِرَةِ ما تُوْمِئُ إِلَيهِ مِنْ مَعْنَى الدُّعاءِ

* وَيْباً لِزَيْدٍ،، ووَيْباً لهذا الأَمْرِ، ووَيْباً لَهُ: وَيْباً: منْصُوْبٌ على المَصْدَرِ على أَنَّ اللامَ في الجارِّ والمَجْرُوْرِ للتَّبْيِيْنِ كما مَرَّ، وهُوَ نَكِرَةٌ مَنْصُوْبَةٌ.

* وَيْبَكَ، وَوَيْبَهُ، ووَيْبَ غَيْرِكَ، وَوَيْبَ فُلانٍ، ووَيْبَ زَيْدٍ: (وَيْبَ) في هذِهِ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ، وهُوَ مُضافٌ.

* وَيْبِ لَهُ، ووَيْبِ غَيْرِهِ، ووَيْبِ فُلانٍ، ووَيْبِ زَيْدٍ: قِيْلَ إِنَّ (وَيْبِ) – كما يُفْهَمُ – مَجْرُوْرٌ مُضافٌ، وهُوَ جَرٌّ لا مُبَرِّرَ لَهُ إلاَّ إذا تَوَهَّمْنا أَنَّ هُناكَ حَرْفَ جَرٍّ مَحْذُوْفاً بَقِيَ أَثَرُهُ على الرَّغْمِ مِن هذا الحَذْفِ، وقَدْ يَكُوْنُ لُغَةً مَنْسِيَّةً، أَوْ حَرَكَةَ انْزِياحٍ مِنَ النَّصْبِ إِلى الكَسْرِ-لتَحْقِيقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ. وعَلَيْهِ فإِنَّ هذا المَصْدَرَ مُضافاً يَكُوْنُ في الأَصْلِ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ، وهُوَ الأَظْهَرُ، و يَكُوْنُ مَرْفُوْعاً على الابْتِداءِ نَكِرَةً مُنَوَّنَةً خَبَرُها شِبْهُ الجُمْلَةِ بَعْدَها.

* وَيْبِ فُلانٌ: قِيْلَ إِنَّ (وَيْبِ) مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ-في مَحَلِّ رَفْعٍ على الابْتِداءِ خَبَرُهُ (فُلانٌ)، أَوْ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدأ (فُلانٌ). وقِيْلَ إِنَّ هذا الجَرَّ غَرِيْبٌ، والقَوْلُ فيهِ عِنْدِيْ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ لُغَةً، أَوِ انْزِياحاً.

عَوْلٌ:

(أ) ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ هذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ دَلالاتٍ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ، وغَيْرِهِ[2]:

Ω الجَوْرُ، والظُّلْمُ.

Ω نَقْصُ المِيْزانِ، وزِيادَتُهُ.

---

(١) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧٠ – ٣٧١.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، عول: ٣٠/ ٦٨ – ٧٩.

Ω الغَلَبَةُ.

Ω كَثْرَةُ العِيالِ.

Ω رَفْعُ الصَّوْتِ على أَنَّ العَوْلَ اسْمُ مَصْدَرٍ مِنْ: أَعْوَلَ الرَّجُلُ إِعْوالاً (رَفَعَ صَوْتَهُ).

Ω المُسْتَعانُ بِهِ في المُهِمّاتِ.

Ω ما أَهَمَّكَ مِنَ الأَمْرِ.

Ω قُوْتُ العِيالِ.

Ω لَفْظَةٌ بمَعْنَى الوَيْبِ، والوَيْلِ، وقِيْلَ إِنَّها تُسْتَعْمَلُ بمَعْنَى الوَيْلِ على الأَصالَةِ، وقِيْلَ إِنَّ العَوْلَ، والعَوِيْلَ البُكاءُ.

(ب) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ: يَتَبَدَّى لي أَنَّ بُنْيَةَ هذِهِ اللَّفْظَةِ الصَّرْفِيَّةَ كَبُنْيَةِ الوَيْلِ، والوَيْحِ، والوَيْبِ؛ لأَنَّها تُعامَلُ مَعامَلَتها دَلالَةً، وتَرْكِيْباً في الغالِبِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ الَّذِيْنَ ذَكَرُوها اكْتَفُوا بَأَنَّها تَعامَلُ مَعامَلَةَ هذِهِ المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً مِنْ مَعْناها؛ لأَنَّها لا أَفْعالَ لَها، وحَمْلاً على ما مَرّ فإِنَّها لا فِعْلَ لَها مِنْ لَفْظِها حَمْلاً على مُعامَلَةِ هذِهِ المَصادِرِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ فِعْلَ العَوْلِ بالدَّلالاتِ الأُخْرَى مَوْجُوْدٌ: عالَ يَعُوْلُ عَوْلاً. والقَوْلُ نَفْسُهُ في العَوْلَةِ.

(ج) تَراكِيْبُها اللُّغَوِيَّةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ:

Ω عَوْلَكَ، وعَوْلَ زَيْدٍ، وعَوْلٌ لزَيْدٍ، على أَنَّ هذا المَصْدَرَ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمالَ (وَيْلٍ) مُطْلَقاً على جِهَةِ الأَصالَةِ كما ذَكَرَ شَيْخُ الزَّبِيْدِيّ.

Ω وَيْلَهُ، وعَوْلَهُ، على أَنَّ هذا المَصْدَرَ لا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مَعْطُوْفاً على الوَيْلِ، كما ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ: " ولا تَقُوْلُ: عَوْلَةٌ لَكَ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ قَبْلَها: وَيْلَةٌ لَكَ، ولا تَقُوْلُ: عَوْلٌ لَكَ حَتّى تَقُوْلَ: وَيْلٌ لَكَ؛ لأَنَّ ذا يَتْبَعُ ذا كما أَنَّ (يَنُوْءُكَ) يَتْبَعُ (يَسُوْءُكَ)، ولا يَكُوْنُ (يَنُوْءُكَ) مُبْتَدَأً"[1]، ومَنْ تَبِعَهُ كابْنِ مالِكٍ، وأَبِي حَيّان، والسُّيُوْطِيِّ، وغَيْرِهِمْ[2].

(١) الكتاب: ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٣/ ١٠٩، الزبيديّ، تاج العروس، عول: ٣٠/ ٧٦.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ ما مَرَّ مِنْ أَمْثِلَةٍ مَصْنُوْعَةٍ لا يُطْمَأَنُّ إلى أَنْ يُبْنَى عَلَيْها أَصْلٌ تَرْكِيْبِيٌّ يُقَيَّدُ بِهِ اسْتَعْمالُ العَوْلِ، والعَوْلَةِ اسْتِعْمالَ الوَيْلِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ كَوْنَ اسْتِعْمالِها مُطْلَقاً بلا قَيْدٍ أَوْلَى.

وَيْكَ:

القَوْلُ في هذا المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً مِنْ مَعْناهُ؛ لأَنَّهُ لا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كالقَولِ في أَضْرابِهِ مِنَ المَصادِرِ الأُخْرَى السَّابِقَةِ مِنْ حَيْثُ الحَدِيْثُ عَنْهُ[1]:

(أ) ما يُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دَلالاتٍ: تَتَبَدَّى هذِهِ الدَّلالاتُ مِنْ خِلالِ تَوْجِيْهاتِ النُّحاةِ والمُفَسِّرِيْنَ لـ (وَيْكَأَنَّ) في قَوْلِهِ تَعالَى: " وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ "[2] في الغالِبِ:

Ω أَنَّ (وَيْكَأَنَّ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَيْ، وكَأَنَّ، على أَنَّ (وَيْ) اسْمُ فِعْلٍ مُضارِعٍ بمَعْنَى: أَعْجَبُ، وأَنَّ الكافَ للتَّعْلِيْلِ، وأَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها في مَحَلِّ جَرٍّ بهذِهِ الكافِ، وتَقْدِيْرُ الكَلامِ على هذا الوَجْهِ: أَعْجَبُ لأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُوْنَ، على ما يُسايِرُهُ الوَقْفُ على اسْمِ الفِعْلِ هذا (وَيْ) وَحْدَهُ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ[3]:

وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَـ ... ـبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

على أَنَّ القِياسَ أَنْ تُكْتَبَ (وَيْ) مَفْصُوْلَةً، وقَدْ يَعُوْدُ كَتْبُها مَوْصُوْلَةً إلى كَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، وهِيَ كَثْرَةٌ أَفْضَتْ إلى تَصْيِيْرِ الكَلِمَتَيْنِ كَلِمَةً واحِدَةً كما في: حِيْنَئِذٍ، وأَضْرابِها، وإلى الشُّذُوْذِ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٨/ ٦٩٧، الطبريّ، تفسير الطبريّ: ذ٩/ ٦٣٤ (المكتبة الشاملة)، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٨٤، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣١٨،، الزَّبيديّ، تاج العروس، ويك: ٢٧/ ٣٩٤، ابن جنّي، الخصائص: ٣/ ٤٢، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ١/ ٣٥٣ (المكتبة الشاملة).

(٢) القصص: ٨٢

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٨/ ٦٩٧، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٤/ ٤٢٢.

Ω أَنَّ (وَيْكَأَنَّهُ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَيْ، وكَأَنَّهُ، على أَنَّ (وَيْ) اسْمُ فِعْلٍ مُضارِعٍ بمَعْنَى: أَعْجَبُ، على أَنَّ الكافَ للتَّشْبِيْهِ الَّذي اخْتَفَى، فصارَ المَعْنَى للخَبَرِ، واليَقِيْنِ كما في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِيْ رَبِيْعَةَ(١):

كَأَنَّنِيْ حِيْنَ أُمْسِيْ لا تُكَلِّمُنِيْ مُتَيَّمٌ يَشْتَهِيْ ما لَيْسَ مَوْجُوْدا

على أَنَّ القَوْلَ في هذا الوَجْهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ الوَقْفُ على (وَيْ) اسْمِ الفِعْلِ المُضارِعِ.

Ω أَنَّ (وَيْكَأَنَّهُ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَيْكَ، وأَنَّهُ، على أَنَّ الكافَ حَرْفُ خِطابٍ، وأَنَّ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها مَعْمُوْلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: اعْلَمْ أَنَّهُ لا يُفْلِحُ المُؤْمِنُوْنَ، وأَنَّ (وَيْ) اسْمُ فِعْلٍ بمَعْنَى: أَعْجَبُ، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الوَقْفُ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

أَلا وَيْكَ المَسَرَّةُ لا تَدُوْمُ ولا يَبْقَى على البُؤْسِ النَّعِيْمُ

وقَوْلُ عَنْتَرَةَ(٣):

ولَقَدْ شَفَى نَفْسِيْ وأَبْرَأَ سُقْمَها قِيْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

Ω أَنَّ (وَيْكَأَنَّهُ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: ويْكَ، وأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُوْنَ، على أَنَّ أَصْلَ (وَيْكَ): وَيْلَكَ، على أَنَّ لامَ الوَيْلِ مَحْذُوْفَةٌ، وأَنَّ الكافَ ضَمِيْرُ المُخاطَبِ في مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضافَةِ (وِيلَ) إِلَيْها، وهُوَ قَوْلُ يُوْنسَ، والكِسائِيِّ، وأَبِيْ حاتِمٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الوَقْفُ، ويُحْتَجُّ بالبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ على أَنَّ أَصْلَ (وَيْكَ): وَيْلَكَ.

Ω أَنَّ (وَيْكَأَنَّهُ) كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ مَعْناها: أَلَمْ تَرَ، أَوْ: أَما تَرى إِلى صُنْعِ اللهِ، وذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَنَّها بمَعْنَى: رَحْمَةٌ لَكَ في لُغَةِ حِمْيَرٍ.

---

(١) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٨/ ٦٩٧ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٨/ ٦٩٨ .

(٣) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٨/ ٦٩٨ .

Ω أَنَّ أَصْلَ (وَيْكَ): وَيْ ، على أَنَّها بمَعْنَى: حُزْنٍ، وأَنَّ الكافَ حَرْفُ زِيْدَ، وهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ[1].

Ω أَنَّ (وَيْكَ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (وَيْ)، على أَنَّها بمَعْنَى حَرْفِ التَّنْبِيْهِ، والكافِ، على أَنَّها حَرْفٌ بمَعْنَى (لَعَلَّ).

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّ الأَوْلى عَدُّ (وَيْكَأَنَّ) كَلِمَةً مُسْتَقِلَةً على حَسَبِ الظَّاهِرِ، والمَعْنَى المُرادِ.

(ب) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ: لَقَدْ مَرَّ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ البُنْيَةِ مِنْ خِلالِ الحَدِيْثِ عَنْ بُنَى المَصادِرِ السَّابِقَةِ، ومِنْ خِلالِ ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ هذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ دَلالاتٍ.

(ج) تَراكِيْبُها اللُّغَوِيَّةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ: يَتَبَيَّنُ لَنا مِنْ خِلالِ الشَّواهِدِ:

Ω أَنَّ (وَيْ) تَكُوْنُ اسْمَ فِعْلٍ مُضارِعٍ بمَعْنَى: أَتَعَجَّبُ.

Ω أَنَّ (وَيْ) تَكُوْنُ حَرْفَ تَنْبِيْهٍ.

Ω أَنَّ (وَيْ) تَكُوْنُ اسْماً بمَعْنَى: حُزْنٍ.

Ω أَنَّ (وِيْكَ) أَصْلُها: وَيْلَكَ علِ حَذْفِ اللَّامِ، وأَنَّ (وَيْلَ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً مِنْ مَعْناه، وأَنَّ الكافِ ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جَرٍّ بإِضافَةِ (وَيْلِ) إِلَيْهِ.

وَيْهَ:

يَكادُ النَّحْوِيُّونَ يُجْمِعُوْنَ على أَنَّ (وَيْهاً) اسْمُ فِعْلٍ: " وزَعَمَ الخَلِيْلُ: أَنَّ الَّذِيْنَ قالُوا: صَهٍ ذاكَ – أَرادُوا النَّكِرَةَ، كَأَنَّهُمْ قالُوا: سُكُوْتاً، وكذلِكَ هَيْهاتٍ هُوَ بمَنْزِلَةِ ما ذَكَرْنا عِنْدَهُ، وهُوَ صَوْتٌ، وكذلِكَ: إِيْهٍ، وإِيْهاً، ووَيْهٍ، ووَيْهاً، إذا وَقَفْتَ قُلْتَ: وَيْهاً، ولا تَقُوْلُ: إِيْهٍ في الوَقْفِ، وإِيْهاً، وأَخَواتُهُ نَكِرَةٌ عِنْدَهُمْ "[2]، على أَنَّ (إِيْهاً)، و(وَيْهاً) اسْما فِعْلٍ نُوِّنا لُزُوْماً، وأَنَّ (صَهٍ)، و(مَهٍ)، و(إِيْهٍ) نُوِّنَتْ جَوازاً[3].

---

(١) انظر : ويح / ٩١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣/ ٣٠٢ .

(٣) انظر : السّيُوْطيّ ، همع الهوامع : ٥/ ١٢١

ويُسْتَعْمَلُ (وَيْهاً) اسْمَ فِعْلٍ للواحِدِ، والجَمْعِ، والمُذَكَّرِ، والمُؤَنَّثِ، ويُوْمِئُ إلى الإغْراءِ، والحَثِّ على الشَّيْءِ، والتَّحْرِيْض على أنَّهُ بمَعْنى: أَغْرِ[1].

ومِنَ الشَّواهِدِ الَّتي اشْتَمَلَتْ على (وَيْهاً):

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

وَيْهاً فِداءً لَكُمْ أُمِّيْ وما وَلَدَتْ ... جاءُوا على مَجْدِكُمْ واكْفُوا مَنِ اتَّكَلا

* قَوْلُ الكُمَيْتِ[3]:

وجاءَتْ حَوادِثُ في مِثْلِها ... يُقالُ لِمِثْلِيْ وَيْهاً فُلُ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

وَيْهاً بَنِي شَيْبانَ صَفّاً بَعْدَ صَفٍّ ... إنْ تُهْزَمُوا يَصْبغوا فينا القلف

* قَوْلُ هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ لوَحْشِيٍّ الحَبَشِيِّ الَّذي كانَ يُحْسِنُ الرَّمْيَ: " وَيْهاً أَبا دَسْمَةَ، اشْفِ، واشْتَفِ "[5].

* قَوْلُ هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ[6]:

وَيْهاً بَنِيْ عَبْدِ الدَّارِ
وَيْهاً حُماةَ الأَدْبارِ
ضَرْباً بكُلِّ بَتَّار

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

(١) انظر : المبرد ، المقتضب : ٣/ ١٨٠ ، الأشموني ، شرح الأشموني : ٣/ ٩٢

(٢) انظر : المبرد ، المقتضب : ٣/ ١٨٠ ، ثعلب ، مجالس ثعلب : ٢٧٥ .

(٣) انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، ويه : ٣٦/ ٥٥٤ .

(٤) انظر : نظم الدرر في تناسب الآياتِ ، والسُّور :١٥/ ٣٩ (المكتبة الشاملة) .

(٥) انظر : تفسير المنار : ٤/ ٧٩ .

(٦) انظر : تفسير المنار : ٤/ ٨٢ .

(٧) انظر : الجوهريّ ، الصحاح ، جزل : ٤/ ١٦٥٥ ، الزمخشري ، أساس البلاغة ، جزل : ١/ ١٣٧ ، الزبيديّ ، تاج العروس ، جزل : ٢٨/ ٢٠٢ .

وَيْهــــاً لِقِــــدْرِكَ وَيْهــــاً لَهــــا إِذا اخْتِـيْرَ في المَحْـلِ جَـزْلُ الحَطَـبِ

* قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ[1]:

أَلا هَــــيَّا مِمَّــــا لَقِيْــــتُ وَهَــــيَّا وَوَيْحــاً لِمَــنْ لَمْ يَـدْرِ مــا هُــنَّ وَيْحَــا

على أَنَّ هُناكَ رِوايَةً أُخْرَى (وَوَيْهاً) مَكانَ (وَوَيْحاً)[2]:

أَلا هَــــيَّا مِمَّــــا لَقِيْــــتُ وَهَــــيَّا وَوَيْهــاً لِمَــنْ لَمْ يَـدْرِ مــا هُــنَّ وَيْحَــا

ولَمْ يُطالِعْنِيْ نَحْوِيٌّ ذَكَرَ أَنَّ (وَيْهاً) مَنْصُوْبَةٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مِنْ مَعْناه ؛ لأَنَّهُ لا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إِلاَّ ما جاءَ في (اللُّباب في عُلوْمِ الكِتاب): " قالَ سِيْبَوَيْهِ: وَيْحٌ: زَجْرٌ لِمَنْ أَشْرَفَ على الهلاكِ، و (وَيْلٌ) لِمَنْ وَقَعَ فِيهِ، وقالَ الخَلِيْلُ: ولَمْ أَسْمَعْ على مِثالِهِ إِلاَّ (وَيْح)، و (وَيْد)[3]، و(وَيْه)، وهذِهِ الكَلِماتُ كُلُّها مُتَقارِبَةٌ في المَعْنَى "[4]، وذَكَرَ صاحِبُ هذا المُؤَلَّفِ[5] في مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ (ويْه) مِنَ المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ بِأَفْعالٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِها وُجُوْباً.

ويَتَبَدَّى لي مِمّا مَرَّ أَنَّ (وَيْهاً) يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَراً لا فِعْلَ لَهُ في كُلِّ شاهِدٍ يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ فيهِ هذِهِ اللَّفْظَةُ إِلى التَّحَسُّرِ في الدُّعاءِ، وأَنْ تَكُوْنَ مَتْلُوَّةً بلامِ التَّبْيِيْنِ، ومَجْرُوْرِها، على أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً لَيْسَ مِنْ لفْظِهِ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ كَوْنُ هذه اللَّفْظَةِ نَكِرَةً مُنَوَّنَةً وُجُوْباً، ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّها لَمْ تَرِدْ مَرْفُوْعَةً، أَوْ مُضافَةً.

ومِنَ المَصادِرِ الَّتِيْ لا تُوْمِئُ إِلى الدُّعاءِ ولا فِعْلَ لَها مِنْ لَفْظِها على أَنَّهُ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً، وأَنَّها عِوَضٌ مِنهُ:

---

(١) الواحديّ، التفسير الوسيط : ٤/ ١٧٦ (المكتبة الشاملة) ، الزبيديّ، تاج العروس ، ويح : ٧/ ٢٢١أ

(٢) انظر : ابن عطيّة ، تفسير ابن عطيّة : ٥/ ١٧٦ (المكتبة الشاملة) .

(٣) لَمْ أُوَفَّقْ في الاهْتداءِ إِلى هذِهِ الكَلِمَةِ ، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ مُحَرَّفَةً مِنْ (وَيْب) .

(٤) اللباب في علوم الكتاب :١٠/ ٥٢٧ (المكتبة الشاملة) .

(٥) انظر : اللباب في علوم الكتاب : ٢/ ٢٠٧ (المكتبة الشاملة)

بَلْهَ:

لـ (بَلْهَ) في الكَلامِ العَرَبِيِّ سِتَّةُ اسْتِعْمالاتٍ:

O أَنْ تَكُوْنَ اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ مَبْنِيّاً على الفَتْحِ بمَعْنَى: دَعْ كما في قَوْلِكَ: بَلْهَ الإِهْمالَ، وبَلْهَ الرَّجُلَ، وقَوْلِ العَرَبِ: هذا ما أُظْهِرُ لَكَ بَلْهَ ما أُضْمِرُهُ، على أَنَّ المُرادَ: دَعْ ما أُضْمِرُهُ، فإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ، وقَوْلِهِمْ في المَثَلِ: تَحْرِقُكَ أَنْ تَراها بَلْهَ أَنْ تَصْلاها، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ النَّارَ تَحْرِقُكَ مِنْ بَعِيْدٍ، فدَعْ دُخُوْلَها[1].

ومِنْهُ قَوْلُ ابْنِ هَرْمَةَ[2]:

تَمْشِيْ القُطُوْفُ إِذا غَنَّى الحُداةُ بها ... مَشْيَ النَّجِيْبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

وقَوْلُ أَبِيْ زُبَيْدٍ الطَّائِيُّ[3]:

حَمَّالُ أَثْقالِ أَهْلِ الوُدِّ آوِنَةً ... أُعْطِيْهُمُ الجَهْدَ مِنِّيْ بَلْهَ ما أَسَعُ

على أَنَّ المُرادَ: دَعْ ما أُحِيْطُ بِهِ، وأَقْدِرُ عَلَيْهِ.

ومِنْهُ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ مالِكٍ[4]:

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِياً هاماتُها ... بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

على أَنَّ المُرادَ أَنَّها أَجْدَرُ أَنْ تَقْطَعَ الأَكُفَّ.

ومِنْهُ قَوْلُ المُتَنَبِّيْ[5]:

أَقَلُّ فِعالِيْ بَلْهَ أَكْثَرَهُ مَجْدٌ ... وذا الجِدُّ فيهِ نِلْتُ أَوْ لَمْ أَنَلِ

(١)انظر : الزبيديّ ، تاج العلروس ، بله : ٣٦/ ٣٤٥ .

(٢)انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بله : ٣٦/ ٣٤٦ .

(٣)انظر : الزبيديّ ، تاج العلروس ، بله : ٣٦/ ٣٤٦ .

(٤) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، بله : ٣٦/ ٣٤٦ .

(٥) انظر : الشهاب ، حاشية الشهاب : ٢/ ٩٩ .

O أَنْ تَكُوْنَ مَصْدَراً لا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ على أَنَّهُ بمَعْنَى التَّرْكِ كما في قَوْلِ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ بروايَةِ جَرِّ (الأَكُفِّ) على إضافَةِ (بَلْهَ) المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ، وقِيْلَ إنَّ (بَلْهَ) وُضِعَتْ مَوْضِعَ المَصْدَرِ.

O أَنْ تَكُوْنَ اسْمَ اسْتِفْهامٍ مَبْنِيّاً على الفَتْحِ بمَعْنَى (كَيْفَ) كما في قَوْلِ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ بروايَةِ رَفْعِ (الأَكُفُّ)، على أَنَّ (بَلْهَ) في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (الأَكُفُّ) المُؤَخَّرِ وُجُوْباً.

ومِنْهُ كما قِيْلَ الحَدِيْثُ: "بَلْهَ ما اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ "(١)، على أَنَّ (ما) يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ في مَحَلِّ نَصبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ لاسْمِ الفِعْلِ (بَلْهَ)، أَوْ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الابْتِداءِ كما مَرَّ، على أَنَّ المُرادَ: دَعْ ما اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ نَعِيْمِ الجَنَّةِ.

O أَنْ تَكُوْنَ مِنْ أَدَواتِ الاسْتِثْناءِ: قِيْلَ إنَّ (بَلْهَ) في الحَدِيْثِ السَّابِقِ، وقَوْلِ ابْنِ هَرْمَةَ (بلْهَ الجُلَّةَ النُّجُبا) - بمَعْنَى: غَيْرِ، أَوْ سِوَى، فيَكُوْنُ ما بَعْدَها مَجْرُوْراً بإضافَتِها إِلَيْهِ.

O أَنْ تَكُوْنَ بمَعْنَى (أَجَلْ) كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٢):

بَلْهَ إِنِّي لَمْ أَخُنْ عَهْداً ولَمْ ... أَقْتَرِفْ ذَنْباً فتَجْزِيْنِي النِّقَمْ

على أَنَّها كما يَظْهَرُ لِيْ اسْمُ فِعْلٍ حُذِفَ مَفْعُوْلُهُ.

O أَنْ تَكُوْنَ بمَعْنَى حَرْفِ الجَرِّ (عَلَى)، وهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ.

وجاءَتْ (بَلْهَ) في (صَحِيْحِ البُخارِيِّ)(٣) مُعْرَبَةً مَجْرُوْرَةً بـ(مِنْ): " ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ مِنْ بَلْهِ ما اطَّلَعْتُمْ علَيْهِ "، على أَنَّ الرِّوايَةَ المَشْهُوْرَةَ دُوْنَ (مِنْ) على أَنَّها مَبْنِيَّةً تَكُوْنُ بمَعْنَى (كَيْفَ).

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ كَوْنَ (بَلْهَ) اسْمَ اسْتِفْهامٍ بمَعْنَى (كَيْفَ)، أَوْ مَصْدَراً بمَعْنَى التَّرْكِ - لا تُعَزِّزُهُ شَواهِدُ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ، وعلَيْهِ فإنَّنِي أَدْعُوْ إلى الاكْتِفاءِ باسْمِ الفِعْلِ على أَنَّ جَرَّ (الأَكُفِّ)، ورَفْعَها في الرِّوايَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ إنْ صَحَّتا، ولَمْ تُحْمَلا على الغَلَطِ - حَرَكَتا انْزِياحٍ.

---

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ١٥٦، الزبيديّ، تاج العلروس، بلـه: ٣٦/ ٣٤٦.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العلروس، بله: ٣٦/ ٣٤٧.

(٣) انظر: ٧/ ٢٧٢، الزبيديّ، تاج العروس، بله: ٣٦/ ٣٤٧.

سُبْحانَ اللهِ:

تُوْسَمُ هذِهِ اللَّفْظَةُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ بما يَأْتِي[1]:

- أَنَّها مَصْدَرٌ لا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، على أَنَّ هذا المَصْدَرَ لَيْسَ مُشْتَقّاً مِنْ: سَبَحَ، ولا مِنْ: سَبَّحَ ؛ لأَنَّ (سَبَّحَ) مُشْتَقٌّ مِنْهُ كما اشْتُقَّ (حاشَيْتُ) مِنْ:حاشَى، وأَفَّفْتُ مِنْ: أُفّ، وسَوَّفْتُ مِنْ: سَوْفَ، وبَأْبَأْتُ مِنْ: بأَبِي، ولَبَّيْتُ مِنْ: لَبَّيْكَ، ولَوْلَيْتُ مِنْ: لَوْلا، وسَبْحَلَ مِنْ: سُبْحانَ اللهَ.
- أَنَّها مُلازِمَةُ الإِضافَةِ إِلى ضَمِيرٍ، أَوِ اسْمٍ: مِنْ ذلِكَ:

* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾[2].
* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[3].
* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[4].
* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[5].
* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[6].
* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[7].
* قَوْلُ الشّاعِرِ[8]:

سُبْحانَ مَنْ عَنَتِ الوُجُوْهُ لوَجْهِهِ　　　مَلِكَ المُلُوْكِ ومالِكِ العَفْوِ

---

(1) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٩ .

(2) البقرة : ٣٢ .

(3) البقرة : ١١٦ .

(4) آل عمران : ١٩١ .

(5) النحل : ١ .

(6) يوسف : ١٠٨ .

(7) الإسراء : ١ .

(8) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١/ ٤٩ .

والشَّواهِدُ الَّتِيْ وَرَدَتْ فيها مُنَوَّنَةً، وغَيْرَ مُضافَةٍ تُحْمَلُ فيها على الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(١):

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحاناً نَعُوْذُ بِهِ ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوْدِيُّ والجُمُدُ

أَوْ على أَنَّهُ عَلَمُ جِنْسٍ مَمْنُوْعٌ مِنَ الصَّرْفِ، ولكِنَّهُ صُرِفَ فيها لتَصْيِيْرِهِ نَكِرَةً نَحْوِيّاً كما ذَهَبَ بَعْضُ النُّحاةِ، أَوْ على أَنَّهُ مُنَوَّناً مَقْطُوْعٌ عَنِ الإِضافَةِ، وهذا القَطْعُ أَسْهَمَ في عَوْدَةِ التَّنْوِيْنِ إِلَيْهِ، وهُوَ في ذلِكَ كالظُّرُوْفِ المَبْنِيَّةِ المَقْطُوْعَةِ عَنِ الإِضافَةِ كما في: بَعْدُ، وقَبْلُ، وأَوَّلُ، وأَضْرابِها، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هُناكَ فَرْقاً بَيْنَ (سُبْحانَ) الَّذي يُعَدُّ مَصْدَراً لا فِعْلَ لَهُ، وهذِهِ الأَلْفاظِ المُتَّفَقِ على ظَرْفِيَّتِها، والَّتي تُبْنَى على الضَّمِّ لا على الفَتْحِ، وما يُعَدُّ مُلازِما للإِضافَةِ كما في كُلٍّ، وبَعْضٍ، وأَيٍّ، وأَضْرابِها - لا يُبْنَى إِذا قُطِعَ عَنِ الإِضافَةِ، ويُنَوَّنُ إِذا لَمْ يَكُنْ مُضافاً.

والشَّواهِدُ الأُخْرَى الَّتِيْ وَرَدَتْ فيها غَيْرَ مُنَوَّنَةٍ، وغَيْرَ مُضافَةٍ تُحْمَلُ على نِيَّةِ المُضافِ إِلَيْهِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٢):

أَقُوْلُ لَمَّا جاءَنِيْ فَخْرُهُ ... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

على أَنَّ المُرادَ: سُبْحانَ اللهِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَمُ جِنْسٍ مَمْنُوْعٌ مِنَ الصَّرْفِ، ونِيَّةُ المُضافِ إِلَيْهِ أَوْلى عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ، وغَيْرِهِ مِنْ عَدَّ (سُبْحانَ) عَلَماً مَمْنُوْعاً مِنَ الصَّرْفِ.

O أَنَّها مَعْرِفَةٌ مِنْ بابِ عَلَمِ الجِنْسِ على التَّسْبِيْحِ كبَرَّةَ (عَلَمُ جِنْسٍ على البِرِّ)، وفَجارِ (عَلَمُ جِنْسٍ على الفَجْرَةِ، وهِيَ الفُجُوْرِ)، وكَيْسانَ (عَلَمٌ جِنْسٍ على الغَدْرِ)، ويَسارِ (عَلَمُ جِنْسٍ على المَيْسَرَةِ، وهِيَ اليُسْرُ) وغَيْرِها مِنْ أَعْلامِ الجِنْسِ على المَعانِيْ، وهُوَ اخْتِيارُ جُمْهُوْرِ النَّحْوِيِّيْنَ كالزَّمخشرِيِّ، والبيْضاوِيِّ، والدَّما مِيْنِيِّ، وابْنِ جِنِّي، والمازِنِيِّ، والمُبَرِّدِ، وغَيْرِهِمْ. وهذا العَلَمُ في المَعْنَى كالنَّكِرَةِ مِنْ حَيْثُ الشُّيُوْعُ، واشْتِمالُ جَمِيْعِ أَفْرادِ الجِنْسِ، وهُوَ نَحْوِيّاً مَعْرِفَةٌ يَصِحُّ الابْتِداءُ بِهِ، ومَجِيْءُ الحالِ مِنْهُ. ويُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ، والزِّيادَةِ (زِيادَةُ الأَلِفِ، والنُّوْنِ).

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٩ .

(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٦٩ .

O أنَّها مَنْصُوْبَةٌ على المَصْدَرِ، وفي تَوافُرِ فِعْلٍ لَها، وعَدَمِهِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ:

(أ) أنَّها مَصْدَرٌ لا فِعْلَ لَهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ لَفْظِهِ، على أَنَّ هذا الفِعْلَ أُمِيْتَ، أَوْ تُرِكَ، فصارَ هذا المَصْدَرُ عِوَضاً مِنْهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لَيْسَ مُشْتَقّاً مِنْ: سَبَحَ، ولا مِنْ: سَبَّحَ كما مَرَّ، وهُوَ قَوْلُ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، وابْنِ مالِكٍ فيَكُوْنُ العامِلُ فيْهِ فِعْلاً مِنْ مَعْناهُ، وتَقْدِيْرُ هذا الفِعْلِ عِنْدَ الزَّجّاجِ: أُسَبِّحُ اللهَ سُبْحانَهُ تَسْبِيْحاً.

(ب) أنَّها مَصْدَرٌ مُشْتَقٌّ مِنْ: سَبَحَ، وهُوَ العامِلُ فيْهِ، وهُوَ قَوْلُ المُفَضَّلِ: " وفي (العَجائِبِ) للكَرْمانِيِّ: مِنَ الغَرِيْبِ ما ذَكَرَهُ المُفَضَّلُ: أَنَّ (سُبْحانَ) مَصْدَرُ: سَبَحَ إِذا رفَعَ صَوْتَهُ بالدُّعاءِ، والذِّكْرِ، وأَنْشَدَ:

قَبَحَ الإِلهُ وُجُوْهَ تَغْلِبَ كُلَّما ... سَبَحَ الحَجِيْجُ وكَبَّرُوا إِهْلالا

قالَ: شَيْخُنا: قُلْتُ: قَدْ أَوْرَدَهُ الجَلالُ في (الإِتْقانِ) عَقِبَ قَوْلِهِ: وهُوَ أَيْ سُبْحانَ، مِمّا أُمِيْتَ فِعْلُهُ. وذَكَرَ كَلامَ الكَرْمانِيِّ مُتَعَجِّباً مِنْ إِثْباتِ المُفَضَّلِ لبِناءِ الفِعْلِ مِنْهُ، وهُوَمَشْهُوْرٌ أَوْرَدَهُ أَرْبابُ الأَفْعالِ، وغَيْرُهُمْ، وقالُوا: هُوَ مِنْ سَبَحَ مُخَفَّفاً، كشَكَرَ شُكْراناً... "[1]. وقِيْلَ إِنَّ هذا المَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّبْحِ (العَوْمِ، أَوِ السُّرْعَةِ، أَوِ البُعد، أَوْ غيْر ذلِكَ)[2].

(ج) أَنَّها مَصْدَرٌ فِعْلُهُ: سَبَّحَ (فَعَّلَ)، وهُوَ قَوْلٌ لا يُعَزِّزُهُ القِياسُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا نَظِيْرَ لَهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ (سُبْحانَ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً مِنْ لَفْظِهِ، وهذا الفِعْلُ: سَبَحَ، أَوْ: سَبَّحَ، أَوْ بِفِعلٍ مِنْ مَعْناهُ هُوْ: سَبَّحَ، وهُوَ قَوْلُ جُمْهُوْرِ النَّحْوِيِّيْنَ، وقِيْلَ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَراً على غَيْرِ الصَّدْرِ على أَنَّهُ وُضِعَ مَوْضِعَ مَصْدَرِ (سَبَّحَ)، وهُوَ التَّسْبِيْحُ كما في قَوْلِكَ: تَكَلَّمَ كَلاماً.

وقِيْلَ إِنَّهُ قَدْ يُوْضَعُ مَوْضِعَ فِعْلِ الأَمْرِ كما ذكَرَ الفَرّاءُ[3]، وكما في قَوْلِهِ تَعالَى:

---

(١) الزَّبيديّ، تاج العروس، سبح: ٦/ ٤٤٦.

(٢) الزَّبيديّ، تاج العروس، سبح: ٦/ ٤٤٦.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٧٣.

﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[1] على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فَسَبِّحوا سُبْحانَ اللهِ عـلى أَنَّ المُرادَ: فَصَلُّوا على اللهِ.

وقِيْلَ إِنَّ الكِسائِيَّ قَدْ عَدَّ (سُبحانَ اللهِ) مُنادًى مَنْصُوْباً على أَنَّ حَرْفَ النِّداءِ مَحْذُوْفٌ: يا سُبحانَ اللهِ، ويُعَزِّزُ هذا القَوْلَ التَّصْرِيْحُ بهَـذا الحَرْفِ في بَعْـضِ اللَّهَجـاتِ المُعـاصِرَةِ: يـا سُبْحانَ اللهِ، إِنَّهُ ناجِحٌ، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ (يا) حَرْفَ تَنْبِيْهٍ، وقَدْ رَفَضَ النُّحاةُ هذا التَّأْوِيْلَ.

وقِيْلَ إِنَّ لَفْظَ الجَلالَةِ المُضافَ إِلَيهِ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى، عـلى أَنَّ التَّقْـدِيْرَ: نُسَـبِّحُ اللهَ، ونُسَبِّحُكَ، ونُسَبِّحُهُ، وإِنَّهُ فاعِلٌ في المَعْنَى على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: تَنَزَّهْتَ، وتَباعَـدْتَ عَـنِ السُّـوْءِ، وأَنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ أَوْلَى، وأَظْهَرُ ؛ لأَنَّ المُرادَ أَنَّ مَخْلُوْقاتِهِ تُنَزِّهُهُ، وتُبَرِّئُهُ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ، والجُمْلَةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على مَقُوْلِ القَوْلِ المُضْمَرِ.

O أَنَّها مَصْدَرٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ: الأَصْـلُ في اسْتِعْمالِ هـذا المَصْـدَرِ – كـما ذَكَـرَ سِـيْبَوَيْهِ[2]– الإِضافَةُ إِلى لَفْظِ الجَلالَةِ: سُبْحانَ اللهِ، وقَدْ يُنَوَّنُ في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ كما مَرَّ، ويُحْذَفُ تَنْوِيْنُهُ بلا إِضافَةٍ على نِيَّةِ المُضافِ إِلَيْـهِ، أَوْ عـلى أَنَّـهُ عَلَـمُ جِنْسٍ مُنِـعَ مِـنَ الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ، وزِيادَةِ الأَلِفِ والنُّوْنِ كما مَرَّ، وقَـدْ يُسْـتَعْمَلُ مُقْتَرِنـاً بـ(أَلْ) ومُضـافاً إِلَيْـهِ شُذُوْذاً كما في قَوْلِ الرَّاجِزِ[3]:

سُبْحانَكَ – اللَّهُمَّ – ذا السُّبْحانِ

وقِيْلَ إِنَّهُ في: سُبْحانَ ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بحَمْدِهِ: مُضافٌ إِلى (ما) الاسْمِ المَوْصُوْلِ على أَنَّها للعاقِلِ، وغَيْرُ مُضافٍ على أَنَّ (ما) مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ زَمانِيَّةٌ.

ومِمَّا حُذِفَ فِيْهِ المُضافُ إِلَيْهِ قَوْلُ العَرَبِ مَجازاً: سُبْحانَ مِنْ كَذا، على أَنَّ المُرادَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ، وقَوْلُ الأَعْشَى السَّابِقُ:

أَقُـــوْلُ لَمَّـــا جـــاءَنِي فَخْـــرُهُ   سُـــبْحانَ مِـــنْ عَلْقَمَـــةَ الفـــاخِرِ

---

(1) الروم :١٧ .

(2)انظر : الكتاب : ١/ ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، وانظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٢ .

(3)انظر : أبو حيّان النَّحْوِيّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٩/ ٩٥٨ – ٩٦١ .

على أَنَّ المُرادَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ حِيْنَ يَفْتَخِرُ.

وقَدْ يُسْبَقُ بحَرْفِ الجَرِّ (في) كما في : أَنْتَ أَعْلَمُ بِما في سُبْحانِكَ، على أَنَّ المُرادَ: أَنْتَ أَعْلَمُ بِما في نَفْسِكَ[1].

ولَمْ يُطالِعْنِي شاهِدٌ اسْتُعْمِلَ فيْهِ هذا المَصْدر مَرْفُوْعاً على المُبْتَدأ، أَوْ خَبَرِهِ، أَوْ على خَبَرِ نَواسِخِهِ، أَوِ الفاعِلِ، أَوْ نائِبِهِ، أَو مَنْصُوْباً على غَيْرِ المَصْدَرِ.

O أَنَّها مَصْدَرٌ يَحْمِلُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ الدَّلالاتِ الآتِيَةِ:

- التَّنْزِيْهُ، والبَراءَةُ عَمّا لا يَلِيْقُ بجَلالِهِ، وهُوَ المَعْنَى الشَّائِعُ، والمُرادُ.

- التَّهَكُّمُ مُضافاً إِلى غَيْرِ اللهِ كما في قَوْلِ الأَعْشَى السَّابِقِ:

أَقُولُ لَمَّا جاءَنِيْ فَخْرُهُ ... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

على أَنَّ المَعْنَى المُرادَ: التَّنْزِيْهُ، والبَراءَةُ، وذَكَرَ الرَّاغِبُ أَنَّ هذاالمَصْدَرَ يُوْمِئُ إِلى التَّهَكُّمِ إِذا أُضِيفَ إِلى غَيْرِ اللهِ كما في هذا الشَّاهِدِ على أَنَّ (مِنْ) زائِدَةٌ: سُبْحانَ عَلْقَمَةَ، أَوْ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: سُبْحانَ اللهِ مِنْ أَجْلِ عَلْقَمَةَ، وأَنَّ (مِنْ) تَعْلِيْلِيَّةٌ، وهُوَ تَأْوِيْلٌ فيهِ نَظَرٌ عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ[2].

وقِيْلَ إِنَّ القَوْلَ: سُبْحانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنا باسْتِعْمالِ (ما) يُوْمِئُ إِلى تَحْقِيْرِهِمْ، وتَصْغِيْرِ شأْنِهِمْ، وهذا القَوْلُ على خِلافِ المَشْهُوْرِ[3].

- الصَّلاةُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[4] على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فَسَبِّحوا سُبْحانَ اللهِ على أَنَّ المُرادَ: فَصَلُّوا للهِ كما مَرَّ.

- التَّعَجُّبُ كما مَرَّ في: سُبْحانَ مِنْ كَذا.

---

(١) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، سبح : ٦/ ٤٤٧ .

(٢) انظر : الدر المصون : ١/ ٢٥٩ .

(٣) انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون : ٢/ ٨٤ .

(٤) الروم :١٧ .

- النَّفْسُ كما في القَوْلِ: أَنْتَ أَعْلَمُ بما في سُبْحانِكَ، على أَنَّ المُرادَ: أَنْتَ أَعْلَمُ بما في نَفْسِكَ[1].

- التَّسْمِيَةُ بِهِ، ومِنْهُ: سُبْحانُ بْنُ أَحْمَدَ (مِنْ وَلَدِ هارُوْنِ الرَّشِيْدِ).

وقِيْلَ إِنَّ مِنْ مَعانِيْ التَّسْبِيحِ: الاسْتِثْناءَ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ "[2] على أَنَّ المُرادَ: لولا تَسْتَثْنُوْنَ، وأَنَّ الاسْتِثْناءَ تَعْظِيْمٌ للهِ[3].

والمَصادِرُ المَنْصُوْبَةُ غَيْرُ المُتَصَرِّفَةِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ نَوْعانِ[4]:

O مَصادِرُ مُفْرَدَةٌ: مِنْ هذِهِ المَصادِرِ:

سُبْحانَ اللهِ: سَبَقَ الحَدِيْثُ عَنْ هذا المَصدَرِ[5].

مَعاذَ اللهِ:

مَصْدَرٌ ميْميٌّ مُشْتَقٌّ مِنْ: عاذَ بِهِ يَعُوْذُ عَوْذاً، ومَعاذاً، ومَعاذَةً، وعِياذاً، وعِياذَةً (لَجَأَ إِلَيْهِ، واعْتَصَمَ)، على أَنَّهُ مِنْ بابِ (مَفْعَلٍ: مَعْوَذ)، وقِيْلَ إِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ مِثْلَ (سُبْحانَ)، ويُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في كِتابَ اللهِ إِلاَّ في مَوْضِعَيْنِ:

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[6].

* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ ﴾[7].

ومِنَ الشِّعْرِ:

(١) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، سبح : ٦/ ٤٤٧ .

(٢) القلم :٢٨ .

(٣) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، سبح : ٦/ ٤٤٧ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٨/ ٢٥٣ .

(٤) انظر : أبو حيّان النَّحوِيّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧١ .

(٥) انظر الصفحة :٨٨ - .

(٦) يوسف : ٢٣ .

(٧) يوسف : ٧٩ .

* قَوْلُ أَبي فِراسٍ[1]:

مَعاذَ الهَوَى ما ذُقْتُ طارِقَةَ النَّوَى ... وما خَطَرَتْ مِنْكِ الهُمُوْمُ ببالِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

مَعاذَ الإِلَهِ أَنْ تَكُوْنَ كظَبْيَةٍ ... ولا دُمْيَةٍ ولا عَقيْلَةِ رَبْرَبِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

أَحافِرَةً على صَلَعٍ وشَيْبٍ ... مَعاذَ اللهِ مِنْ سَفَهٍ وعارِ

ومِنَ الأَحادِيْثِ النَّبَوِيّةِ الشَّرِيْفَةِ:

* قَوْلُ الرَّسُوْلِ عليهِ السَّلامُ مُجِيْباً أَبا رافِعِ القُرَظِيَّ، والسَّيِّدَ مِنْ نَصارَى نَجْرانَ اللَّذيْنِ قالا لَهُ: أَتُرِيْدُ أَنْ نَعْبُدَكَ، ونَتَّخِذَكَ ربّاً: " مَعاذَ اللهِ أَنْ نَعْبُدَ غَيْرَ اللهِ، أَوْ أَنْ نَأْمُرَ بِعِبادَةِ غَيْرِ اللهِ، فما بذلِكَ بَعَثَنِيْ، ولا بذلِكَ أَمَرَنِيْ "[4].

ويقالُ أَيْضاً: مَعاذَةَ اللهِ، ومَعاذَ وَجْهِ اللهِ، ومَعاذَةَ وَجْهِ اللهِ، وعُدَّ هذا المَصْدَرُ مِنْ أَلْفاظِ القَسَمِ[5].

ويَظْهَرُ لي أَنَّ حَذْفَ العامِلِ في هذا المَصْدَرِ المِيْمِيِّ وُجُوْباً يَعُوْدُ إلى كَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِ، وأَنَّ عَدَمَ تَصَرُّفِهِ يَعُوْدُ إلى اسْتِعْمالِ العَرَبِ لَهُ في ظُرُوْفٍ خاصَّةٍ يَكُوْنُ فيها المُتَكَلِّمُ في ضِيْقٍ نَفْسِيٍّ بسَبَبِ كَوْنِ كَلامِ المُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبَيْنِ على خِلافِ ما يُؤْمِنُ بِهِ، وأَنَّ إِيْثارَ المَصْدَرِ المِيْمِيِّ على المَصْدَرِ السَّماعِيِّ (عَوْذ) على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ أَثْقَلَ في النُّطْقِ يَعُوْدُ إلى الرَّغْبَةِ في اسْتِعْمالِ مَصْدَرٍ مُشْتَقٍّ مِنْ (عاذَ) على سَبِيْلِ التَّنَوُّعِ فَضْلاً عَنِ المُبالَغَةِ في الدّلالَةِ.

---

(١) انظر : الكشاف : ١/ ٥٣٦ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٦/ ٤٦٦ .

(٣) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١٠/ ٦٧٠ .

(٤) انظر : الزمخشريّ ، الكشاف : ١/ ٣٧٧ (المكتبة الشاملة) .

(٥) انظر : الزَّبيديّ ، تاج العروس ، عوذ : ٩/ ٤٢١ – ٤٢٢ .

وذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ[1] أَنَّ أَصْلَ اسْتِعْمالِ هذا المَصْدَرِ أَنْ يَكُوْنَ مُنَوّناً يَصِلُ إلى مَعْمُوْلِهِ بالباءِ: مَعاذاً باللهِ كما في قَوْلِ العَرَبِ: عِياذاً باللهِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ كَثْرَةَ الاسْتِعْمالِ قَدْ أَسْهَمَتْ في إضافَتِهِ إلى مَعْمُوْلِهِ، وحَذْفِ الباءِ لتَحْقِيْقِ تَخْفِيْفِهِ، على أَنَّ المُضافَ إِلَيْهِ يَكادُ يَكُوْنُ مَحْصُوراً في (اللهِ)، و(الإِلهِ)، ومِمَّا جاءَ فيْهِ المُضافُ إِلَيْهِ غَيْرَ هاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ: مَعاذَ الهوى كما في قَوْلِ أَبِي فِراسٍ السَّابِقِ.

رَيْحانَهُ:

الرَّيْحانُ: اسْمُ جِنسٍ جَمْعِيٌّ واحِدَتُه: رَيْحانَةٌ، وجَمْعُ الجَمْعِ: رَياحِيْنُ، والرَّيْحانُ: الاسْتِرْزاقُ، والطِّيْبُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[2]، وقَوْلِ النَّمِر بْنِ تَوْلَبٍ[3]:

سَلامُ اللهِ ورَيْحانُهُ ورَحْمَتُهُ وسَماءٌ دِرَرْ

على أَنَّ السَّلامَ يَكْثُرُ أَنْ يَكُوْنَ مَصْحُوْباً بالطِّيْبِ، وجاءَ في هذا الشَّاهِدِ (رَيْحانُهُ) مرْفُوْعاً بالعَطْفِ على المُبْتَدَأ (سلام)؛ لأَنهُ بهذِهِ الدَّلالَةِ يَكُوْنُ مُتَصَرِّفاً لا عَديمَ التَّصَرُّفِ، ولذلكَ يجوْزُ اقْتِرانُهُ بحرْفِ التَّعْرِيْفِ.

ويُقَيَّدُ كَوْنُهُ مَصْدَراً مَنْصُوْباً حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً، وغَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بما يَأْتِي:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَعْناهُ الاسْتِرْزاقَ: اسْتِرْزاقاً، فإِنِ اسْتُعْمِلَ بمَعْنَى: رِزْقَهُ عُدَّ مَصْدَراً مُتَصَرِّفاً.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ، أَوْ أَنَّ فِعْلَهُ مَتْرُوْكٌ؛ لأَنَّ هذا الفِعْلَ مِنْ لفْظِهِ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، ولذلِكَ يُقَدَّرُ لَهُ فِعلٌ مِنْ مَعْناهُ: أَسْتَرْزِقُهُ اسْتِرْزاقاً.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ مُضافاً وُجُوْباً.

(د) أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَسْبُوْقاً بـ: سبْحانَ اللهِ، في الغالِبِ كما قِيْلَ.

---

(١) انظر : التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٤ .

(٢) الواقعة : ٨٩ .

(٣) انظر : أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٠ ، ١٧٤ .

(هـ) أَنَّهُ قَدْ يسْتَعْمَلُ مُتَصَرِّفاً إِذا كـانَ بمَعْنَى الـرِّزْقِ كـما في: خَرَجْـتُ أَبْتَغِـيْ رَيْحـانَ اللهِ (رِزْقَهُ)، وكما في قَوْلِ النَّمِرِ بْنِ تَوْلَبِ السَّابِقِ، وبِمَعْنَى الوَلَـدِ مَجازاً كـما في الحَـدِيْثِ: " الوَلَدُ مِنْ رَيْحانِ اللهِ "(١)، و" إِنَّكُـمْ لَتُبَخِّلُـوْنَ، وتُجَهِّلُوْنَ، وتُجَبِّنُـوْنَ، وإِنَّكُـمْ لَمِـنْ رَيْحـانِ اللهِ"(٢)، على أَنَّ المُرادَ الأَوْلادُ، ومِنْهُ قَوْلُ الرَّسُوْلِ علَيْهِ السَّلامُ لعلِيٍّ: " أُوْصِيْكَ بِرَيْحانَتَيَّ خَيْراً قَبْلَ أَنْ يَنْهَدَّ رُكْناكَ "(٣) على أَنَّ المُرادَ بالرَّيْحـانَتَيْنِ الحَسَـنُ، والحُسَـيْنِ، وأَنَّ الـرُّكْنَ الأَوَّلَ الرَّسُوْلُ، والثَّانِيَ: فاطِمَةُ. وقِيْلَ إِنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ خَبَراً بمَعْنَى الإِقْرارِ بالنِّعْمَةِ كـما في: شُكْراً لَكَ.

وفي وَزْنِ هذِهِ اللَّفْظَةِ خِلافٌ(٤):

- أَنَّ أَصْلَها: فَيْعَلان (رَوْيَحان)؛ لأَنَّها مِنْ: رَوحَ، على أَنَّ الواوَ قُلِبَتْ يـاءً، ثُـمَّ أُدْغِمـتِ الياءُ في الياءِ الأُخْرَى، وخُفِّفَ كما خُفِّفَ: سَيِّدٌ، ومَيِّتٌ، وهَـيِّنٌ: رَيْحـان، وهُـوَ قَـوْلُ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ
- أَنَّ أَصْلَها: رَوْحانُ (فَعْلان) على أَنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً على غَيْرِ قِياسٍ.

سَلاماً:

مِنْ مَعانِيْ السَّلامِ في العَرَبِيَّةِ مِنْ أَسْماءِ اللهِ سُبْحانَهُ، على أَنَّ المُرادَ سَلامَتُهُ مِـنَ العَيْـبِ، والنَّقْصِ، والفَناءِ، والبَراءَةُ، والتَّسَلُّمُ، وشَـجَرٌ، عـلى أَنَّ المُـرادَ هُنـا: بَـراءَةَ اللهِ مِـنَ السُّـوْءِ، وتَسَلُّماً: " وزَعَمَ أَبُو الخَطَّابِ أَنَّ مِثْلَهُ، فزَعَمَ أَنَّهُ سَأَلَهُ، ففَسَّرَهُ لَهُ بمَعْنَى: بَراءَةً مِنْـكَ، وزَعَـمَ أَنَّ هذِهِ الآيَةَ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾(٥) بمَنْزِلَةِ ذلِكَ؛ لأَنَّ الآيَةَ فيما زَعَـمَ مَكِيَّةٌ، ولَمْ يُؤْمَرِ المُسْلِمُوْنَ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُسَلِّمُوا على المُشْرِكِيْنَ، ولكِنَّهُ على قَوْلِـكَ: بَـراءَةً مِـنْكُمْ، وتَسَلُّماً، لا خَيْرَ بَيْنَنا وبَيْنَكُمْ، ولا شَرَّ. وزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وهُوَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

---

(١) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، روح: ٦/ ٤١٦.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، روح: ٦/ ٤١٦.

(٣) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، روح: ٦/ ٤١٦ – ٤١٧.

(٤) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، روح: ٦/ ٤١٦، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٧٤ – ١٧٥.

(٥) الفرقان: ٦٣.

سَـــلامَكَ رَبَّنـــا في كُـــلِّ فَجْـــرٍ   بَرِيْئـــاً مـــا تُغَنِّثُـــكَ الــــذُّمُوْمُ

على قَوْلِهِ: بَراءَتَكَ رَبَّنا مِنْ كُلِّ سُوْءٍ. فكُلُّ هذا يَنْتَصِبُ انْتِصابَ: حَمْداً، وشُكْرا إلاَّ أَنَّ هذا يَتَصَرَّفُ، وذلِكَ لا يَتَصَرَّفُ "(1).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ لـ (سَلاماً) اسْتِعْمالَيْنِ:

O أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَصْدَراً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بقَيْدِ كَوْنِهِ بمَعْنَى: سُبْحانَ اللهِ (بَراءَةَ اللهِ).

O أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَصْدَراً مُتَصَرِّفاً على أَنَّهُ بمَعْنَى التَّحِيَّةِ كما في قَـوْلِ أُمَيَّـةَ بْـنِ أَبي الصَّـلْتِ السَّابِقِ. وذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ مِنَ العَـرَبِ مِـنْ يَرْفَـعُ (سَـلاماً) إذا كـانَ بمَعْنَـى المُبـارَأَةِ، والتَّقْدِيْرُ: أَمْرُنا سَلامٌ كما في قَوْلِ العَرَبِ: لا يَكُوْنَنَّ مِنِّيْ إلاَّ سَلامٌ فسَـلامٌ. ويَـتَحَكَّمُ في اسْتِعْمالِ هذِهِ اللَّفْظَةُ مَصْدَراً مُتَصَرِّفاً، وغَيْرَ مُتَصَرِّفِ الدَّلالَةُ، والاسْتِعْمالُ اللُّغَـوِيُّ ولا سيَّما مَعَ لَفْظِ الجَلالَةِ.

حِجْراً:

لهذِ المَصْدَرِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ أَكْثَرُ مِنْ لُغَةٍ، ودَلالَةٍ(2):

O أنَّهُ بتَثْلِيْثِ الحاءِ: المَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ، على أَنَّ الضَّمِ والكسْرَ فيْهِ لُغَتان.

O أَنَّهُ بتَثْلِيْثِ الحاءِ – كما ذَكَرَ ابْنُ سِيْدَه – مَصْدَرُ (حَجَـرَ): حَجَـرَ عَلَيْـهِ يَحْجُـرُ حَجْـراً، وحُجْراً، وحِجْراً، وحُجْراناً، وحِجْراناً (مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ).

O أَنَّهُ بالفتْحِ، والكَسْرِ: حِجرُ الإنْسانِ.

O أَنَّهُ بالضَّمِّ، والكَسْرِ: الحَرامُ، على أَنَّ الكَسرَ أَفْصَحُ، ومِنْهُ قَوْلُـهُ تَعـالَى ﴿ وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ ﴾(3)، وقَوْلِهِ: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾(4) على أَنَّ المُرادَ: حَراماً مُحَرَّماً.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 1/ 324 – 325.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 326، الزبيديّ، تاج العروس، حجر: 10/ 530 –، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: 7/ 176.

(3) الأنعام: 138.

(4) الفرقان: 22.

O أَنَّهُ في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ (١): سِتْراً مَسْتُوْراً.

O أَنَّهُ بالفَتْحِ: نَقا الرَّمْلِ، ومَحْجِرُ العَيْن.

O أَنَّهُ بالكَسْر: العَقْلُ، وحِجْرُ الإِنْسانِ، والكَعْبَةِ، والأُنْثَى منَ الخَيْـلِ، والقَرابَـةُ، وفَـرجُ المَرْأَةِ، والرَّجُل.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ مُتَصَرِّفَةٌ في اسْتِعْمالاتِها جَمِيْعِها مَصْدَراً كانَتْ، أَوْ اسْماً، وعَلَيْهِ فإِنَّ كَوْنَها مَصْدَراً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ يَحْتاجُ إِلى ما يُخْرِجُها عَمَّا مَرَّ، وتَنْمازُ عَنْـهُ في اللَّفْـظِ، أَوِ الدِّلالَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فيما يَأْتِي:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ دَلالَتُها تَشْمَلُ المَنْعَ مُضَمَّناً مَعْنَى المُبارَأَةِ، والتَّعَوُّذِ، وهُـوَ مَـذْهبُ سِـيْبَوَيْهِ: " ومِثْلُ هذا قَوْلُهُ جَلَّ ثَناؤُهُ: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ (٢) أَيْ: حَراماً مُحَرَّماً، يُرِيْدُ الـبَراءَةَ مِنَ الأَمْرِ، ويُبَعِّدُ عنْ نَفْسِهِ أَمْراً، فكَأَنَّهُ قالَ: أُحَرِّمُ ذلِكَ حَراماً مُحَرَّمـاً. ومِثْـلُ ذلِـكَ أَنْ يَقُوْلَ الرَّجُلُ: أَتَفْعَلُ كذا، وكَذا، فيَقُوْلُ الرَّجُلُ: حِجْراً، أَيْ سِتْراً، وبَراءَةً مِنْ هذا، فهذا يَنْتَصِبُ على إِضْمارِ الفِعْلِ، ولَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَـهُ مُبْتَـدَأً خَـبَرُهُ بَعْـدَهُ، ولا مَبْنِيّـاً عـلى اسْـمٍ مُضْمَرٍ"(٣). وعَلَيْهِ فإِنَّ مَعْنَى: أَحْجُرُهُ حَجْراً: أَمْنَعُهُ عَنْ نَفْسِيْ، وأُبْعِدُهُ، وأَبْرَأُ مِنْهُ.

وتُسْتَعْمَلُ هذِهِ اللَّفْظَةُ بِهذِهِ الدَّلالَةِ في أَثْناءِ لِقاءِ عَدُوٍّ مَوْتُوْرٍ، أَوْ وُقوْعِ أَمْرٍ مُفْجِـعٍ، أَوْ رُؤْيَةِ ما يُخافُ مِنْهُ، فيَقُوْلُ الرَّجُلُ إِذا رَأَى رَجُلاً يَخـافُ أَنْ يَقْتُلَـهُ في الأَشْـهُرِ الحُـرُمِ: حِجْـراً مَحْجُوْراً،على أَنَّ المُرادَ: حَرامٌ قَتْلِيْ (عَوْذَةٌ) كما ذَكَرَ الخَلِيْلُ، وأَبُوْعُبَيْـدَة، وكـما في قَـوْلِ رَجُـلٍ لآخَرَ: أَتَفْعَلُ كَذا، وكَذا، فيَقُوْلُ: حِجْراً مُسْتَعِيْذاً باللهِ أَنْ يَمْنَعَ المَكْـرُوْهَ عَنْـه، فكَأَنَّـهُ يَقُـوْلُ: أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَمْنَعَ ذلِكَ.

(ب) أَنَّ أَصْلَها بفَتْحِ الحاءِ على أَنَّها مَصْدَرُ: حَجَرَهُ، ولكِنَّ هذِهِ الحاءَ كُسِـرَتْ كفَـتْحِ عَـيْنِ (لَعَمْرُكَ) المَضْمُوْمَةِ في الأَصْلِ في القَسَمِ، وقِيْلَ إِنَّها اسْمٌ وُضِعَ مَوْضِـعَ المَصْـدَرِ، عـلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الحِجْرَ مَصْدَرٌ آخَرُ كما ذَكَرَ ابْنُ سِيْدَه.

---

(١) الفرقان : ٥٣ .

(٢) الفرقان : ٢٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٢٦

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنّ ما جاءَتْ فِيْهِ هذِهِ اللَّفْظَةُ مُتَصَرِّفَةً بهذِيْنِ القَيْدَيْنِ يُحْمَلُ على الضَّرُوْرَةِ كما في قَوْلِ الرَّاجِزِ[1]:

قالَتْ: فيها حَيْدَةٌ وذُعْرُ
عَوْذٌ برَبِّي مِنْكُمُ وحِجْرُ

على أَنَّ (حِجْرٌ) مَعْطُوْفٌ على (عَوْذٌ)، وأَنَّ اسْتِعْمالَها مُتَصَرِّفَةً في غَيْرِ التَّعَوُّذِ هُوَ الأَصْلُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[2] على أَنَّ (حِجْراً) مَعْطُوْفٌ على (برْزَخاً) مَفْعُوْلِ (جَعَلَ) الأَوَّلِ.

ومِنَ الأَسْماءِ المَوْضُوْعَةِ مَوْضِعَ المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً:

عَمْرَكَ اللّهَ، عَمْرُكَ اللّهَ، عمرَكَ اللّهُ:

القَسَمُ يُعَدُّ في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ أَعْلى وَسائِلِ التَّوْكِيْدِ، فأُسْلُوْبُهُ يَتَكَوَّنُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ الأُوْلى ما يُقْسَمُ بِهِ، والأُخْرَى ما يُقْسَمُ عَلَيْهِ، أَوْ جَوابُ القَسَمِ، وهذا التَّوْكِيْدُ يَكْمُنُ في أَنَّ الجُمْلَةَ الأُوْلَى (المُقْسَمَ بِهِ) تُؤَكِّدُ الثَّانِيَةَ (جَوابُ القَسَمِ). وهذا القَسَمُ صَرِيْحٌ، وغَيْرُ صَرِيْحٍ على وَفْقِ الأَلْفاظِ المُسْتَعْمَلَةِ في المُقْسَمِ بِهِ، على أَنَّ الصَّرِيْحَ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ ظاهِرُ اللَّفظِ المُقْسَمِ بِهِ، ويَتَبَيَّنُهُ المَرْءُ بيُسْرٍ، وسُهُوْلَةٍ كما في: أَحْلِفُ، وأُقْسِمُ، ولَعَمْرُ اللهِ، وايْمُنُ اللهِ، وغَيْرِها، وقِيْلَ إِنَّ المُرادَ بالنَّصِّ الصَّرِيْحِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ غَلَبَةُ اسْتِعْمالِ اللَّفْظَةِ في القَسَمِ، وَعَلَيْهِ فإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: لَعَمْرُكَ طَوِيْلٌ، أَوْ مُبارَكٌ، وغَيْرُ الصَّرِيْحِ هُوَ ما لَمْ يَتَبيَّنْهُ المُخاطَبُ، أَوِ السَّامِعُ مِنْ خِلالِ التَّلَفُّظِ بهذا المُقْسَمِ بِهِ بَلْ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَعِيْنَ بقَرِيْنَةٍ كجَوابِ القَسْمِ الَّذي لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُتَلَقَّى بأَلْفاظٍ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ هذا القَوْلَ قَسَمٌ كما في قَوْلِكَ: عليَّ عَهْدُ اللهِ لأَنْصُرَنَّ دِيْنَهُ، وفي ذِمَّتي لأَساعِدَنَّ الفُقَراءَ، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[3]، وقَوْلِهِ تَعالَى:

---

(١) انظر: ابن عاشور ن تفسير التحرير والتنوير: ١٩/ ٧ (المكتبة الشاملة)، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٢٧٤.

(٢) الفرقان: ٥٣.

(٣) المنافقون: ١.

﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾[1]، على أَنَّ لامَ جوابِ القَسَمِ، وكَسْرَ هَمْزَة (إنَّ) أمارةٌ جَلِيَّةٌ تُوْمِئُ إلى أَنَّ هذا قَسَمٌ غيرُ صَريحٍ، وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الألفاظِ الأُخْرَى (عَلِمَ اللهُ، وعاهَدْتُ، وواثَقْتُ) في هذِهِ المَسْأَلَةِ[2]. وهذِهِ الأَسْماءُ الَّتي تُعَدُّ مِنْ بابِ القَسَمِ غَيْرِ الصَّريحِ تُسْتَعْمَلُ كَثيْراً في غَيْرِ القَسَمِ، ولذلِكَ يَجُوْزُ حَذْفُ خَبَرِها، وذِكْرُهُ.

وتُطالِعَ القارِئَ في كَلامِ النُّحاةِ عَنْ أَلْفاظِ هذا القَسَمِ الصَّريحِ تَداخُلُ تَفْسِيْراتِهِمْ المَعْنَوِيَّةِ، والنَّحْوِيَّةِ لِهذِهِ الألفاظِ في هذا الأُسْلُوْبِ، وتَوَهُّماتٌ لا تَحْتَمِلُها طَبيْعَةُ اللُّغَةِ، وغُمُوْضٌ في تَأْوِيْلِهِمْ دلالِيّاً؛ ولذلِكَ رَأَيْتُ أَنْ أَعْرِضَ كُلَّ ما لَهُ وَشِيْجٌ بِهذِهِ المَسْأَلَةِ؛ لأَنْتَهِيَ إلى تَدْوِيْنِ ما يَتَبَدَّى لي مِنْ تَأْوِيْلٍ تَخْتَفِيْ بِهِ ما فيها مِنْ تَوَهُّماتٍ، وتَتَبَدَّى الدَّلالَةُ بَيِّنَةً جَلِيَّةً، ويُسْهِمُ في تَيْسِيْرِها، وتَقْرِيْبِها إلى الطَّلَبَةِ، والمُرِيْدِيْنَ. وعَلَيْهِ فإِنَّني سَأُدَوِّنَ ما في مَظانِّها مِنْ شَواهِدَ، وأَقْوالٍ، وتَأَوِيْلَ أُتْبِعُها بِما يَتَبَدَّى لي مِنْ تفْسِيْرٍ، وتَخْرِيْجٍ.

أَوَّلاً: أُسْلُوْبُ القَسَمِ باسْتِعْمالِ: عَمْرَك، وعَمْرَ اللهِ، ولَعَمْرُك، وعَمْرُكَ (بِرَفْعِ الرَّاءِ، ونَصْبِها):

تُطالِعُ هذِهِ اللَّفْظَةُ القارِئَ في شَواهِدِها بالصُّوَرِ الآتِيَةِ: عمْرَكَ اللهَ، عَمْرَكَ اللهُ، وعَمْرُكَ اللهَ، وعَمْرُ اللهِ، وعَمْرَ اللهِ، ولَعَمْرُكَ، ولَعَمْرُ اللهِ.

(أ) الشَّواهِدُ الَّتي جاءَ فيها (عَمْر) مَنْصُوْباً، ومَرْفُوْعاً:

- عَمْرَ اللهِ ما فَعَلْتُ كَذا (بجَرِّ اللهِ، ونَصْبِ: عَمْرَ).
- عَمْرَكَ اللهَ ما فَعَلْتُ كَذا (بِنَصْبِ اللهِ، وعَمْرِ).
- عَمْرَكَ اللهَ افْعَلْ كَذا وإِلاَّ فَعَلْتَ كَذا، وإِلاَّ ما فَعَلْتَ كَذا.
- عَمْرَكَ اللهَ لا تَقُمْ[3].
- عَمْرَكَ اللهُ (بِرَفْعِ لَفْظِ الجَلالَةِ كما رُوِي عَنِ المازِنِيِّ)[4].

---

(١) آل عمران: ١٨٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ١١/ ٣٣٣.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب: ٢/ ٣٢٦ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوّض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت: ١/ ٣٩٠ - ٣٩٣.

O عَمْرَكَ اللهَّ (بفَتْحِ راء عَمْرٍ، وضَمِّها) كما ذَكَرَ أَبُـوْ حَيَّـانَ: " وحَكَـى ابْـنُ الأَعْـرابِيِّ: عَمْـرُكَ اللهَّ برَفْـعِ راءِ (عَمْـرُكَ اللهَّ)، وعـلى النَّصْـبِ رَواهُ أَهْـلُ العَرَبِيَّـةِ "[1]، وتَبِعَـهُ السُّيُوْطِيُّ فيْهِ : " وعَمْرَكَ اللهَّ بضَمِّ الرَّاءِ، وفَتْحِها مَعَ ضَمِّ العَيْنِ "[2]، وهذا مُخالِفٌ لما في مَظانِّ هذِهِ المَسْأَلَةِ ؛ لأَنَّ رَفْعَ راءِ (عَمْر)، وضَمَّ عَيْنِها لَمْ يَرِدْ فيها.

O عَمْرُ اللهَّ، وعَمْرُكَ، يا فُلانُ.

O قَوْلُ عُمَرَ بْنِ رَبِيْعَةَ[3]:

أَيُّهـا المُـنْكِحُ الثُّرَيّـا سُـهَيْلاً عَمْـرَكَ اللهَّ كَيْـفَ يَجْتَمِعـانِ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

عَمْـرَكَ اللهَّ أَمـا تَعْرِفُنِـيْ أَنـا حَـرَّاثُ المَنايـا في الفَـزَعْ

O قَوْلُ عَبْدِ بَنِيْ الحَسْحاسِ[5]:

أَلِكْنِـيْ إِلَيْهـا عَمْـرَكَ اللهَ يـا فَتَـى بآيَـةِ مـا جـاءَتْ إِلَيْنـا تَهادِيـا

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[6]:

عَمْـرَكِ اللهَّ يـا سـعادُ عـدِيْنِيْ بَعْـضَ مـا أَبْتَغِـيْ ولا تُؤْيِسِـيْنِيْ

O قوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

يـا عَمْـرَكِ اللهَّ إِلاَّ قُلْـتِ صـادِقَةً أَصـادِقاً وَصَـفَ المَجْنُـوْنُ أَمْ كَـذِباً

---

(١) التذييل والتكميل : ١١/ ٣٣٧ .

(٢) السيوطيّ ، همع الهوامع : ٤/ ٢٦١ .

(٣) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، عمر : ١٣/ ١٢٦ .

(٤) انظر : أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ١١/ ٣٣٦ .

(٥) انظر : اللامات :١/ ٨٤ (المكتبة الشاملة) .

(٦) انظر : السيوطي ، همع الهوامع : ٢/ ٤٩٨ (المكتبة الشاملة) .

(٧) انظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :١/ ٣٩١، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل:١١/ ٣٣٦.

O قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

أَلَمْ تَعْلَمِي - يا عَمْرَكِ اللهَ - أَنَّنِي ... كَرِيمٌ على حِينَ الكِرامُ قَلِيلُ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

عَمْرَكِ اللهَ ساعَةً حَدِّثِينا ... وذَرِينا مِنْ قَوْلِ مَنْ يُؤْذِينا

O قَوْلُ الرَّاجِزِ(٣):

عَمْرُكَ ما لَيْلِي بنامَ صاحِبُهْ

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ أَنَّ لَفْظَةَ (عَمرَكَ) تُوْسَمُ فيها بما يَأْتِيْ:

* أَنَّها مفْتُوْحَةُ العَيْنِ، وساكِنَةُ المِيْمِ وُجُوْباً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها في الأَصْلِ: عُمُرٌ، وعُمْرٌ، وعَمْرٌ، ولَمْ يُقْرَأْ في القِراءاتِ إِلاَّ بالفَتْحِ. وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّها تَخْتصُّ بأُسْلُوْبِ القَسَمِ، ودَلالَةٍ خاصَّةٍ، وهُوَ أَسْلُوْبٌ لا بُدَّ لَهُ مِنْ خَصائِصَ تَمَيِّزُه مِن مَواضِعِ اسْتِعْمالِ هذِهِ اللَّفْظَةِ في غَيْرِ القَسَمِ، وإِلى أَنَّ هذا الأُسْلُوْبُ يَكْثُرُ الالْتِجاءُ إِلَيْهِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ولذلِكَ صِيْرَ إِلى تَخْفِيْفِهِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ رُوِيَتْ بالضَّمِّ، والفَتْحِ في قَوْلِ عُمَر بْن رَبِيْعَةَ(٤):

أَأَقامَ أَمْسِ خَلِيْطُنا أَمْ سارا ... سائِلْ بَعَمْرِكَ أَيَّ ذاكَ اخْتارا

* أَنَّها مُضافَةٌ إِلى ضَمِيرِ المُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبَةِ.

* أَنَّها يَأْتِيْ بَعْدَها، وبَعْدَ ما تُضافُ إِلَيْهِ لَفْظُ الجَلالَةِ مَنْصُوْباً في الغالِبِ، ومَرْفُوْعاً في النَّادِرِ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/ ٥٩٥.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، عمر: ١٣/ ١٢٦، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ١١/ ٣٣٦.

(٣) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ذ/ ١١٢، الصّبّان، حاشية الصبّان: ٣/ ٣٩، ابن جنّيّ، الخصائص: ٢/ ٣٦٨

(٤) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٣.

* أنَّها لَمْ تَقْتَرِنْ بلامِ الابْتِداءِ على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، أَوْ لامِ جَوابِ القَسَمِ المَحْذُوْفِ على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ.

* أنَّها مَرْفُوْعَةٌ مُضافَةٌ إلى ضَمِيْرِ المُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبَةِ، وغَيْرِهما، وغَيْرَ مَذْكُوْرٍ بَعْدَها لَفْظُ الجَلالَةِ.

* أنَّها مَرْفُوْعَةٌ، ومَنْصُوْبَةٌ في: عَمْرَكَ (بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ) اللهَّ (بالنَّصْبِ).

* أنَّها مَنْصُوْبَةٌ في: عَمْرَ اللهَّ ما فَعَلْتُ.

* أنَّها اسْمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المَصْدَرِ كما قِيْلَ، أَوْ مَصْدَرٌ على حَذْفِ الزَّوائِدِ: تَعْمِيْرَك اللهَّ، وعَمْرَكَ اللهَّ.

* أنَّ مَعْناها: الدِّيْنُ، والحَياةُ، والعَيْشُ، والعِبادَةُ، والعِمارَةُ، والاعْتِبارُ كما ذَكَرَ المَعَرِيُّ على أنَّ الأَكْثَرَ على أنَّها الدِّيْنُ[1].

* أنَّها تُسْتَعْمَلُ في الدُّعاءِ، وغَيْرِهِ لا في القَسَمِ عِنْدَ النُّحاةِ في: عَمْرَكَ اللهَّ.

* أنَّها في: عَمْرَ اللهَّ (بِفَتْحِ راءِ: عَمْرَ، وجَرِّ لَفْظِ الجَلالَة) تُوْسَمُ بالقُبْحِ ؛ لأَنَّ الأَوْلَى الرَّفْعُ كما يُفْهَمُ.

* أنَّها في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ رَبِيْعَةَ السَّابِقِ:

أَيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيّا سُهَيْلاً   عَمْرَكَ اللهَّ كَيْفَ يَجْتَمِعانِ

لَمْ يُرِدِ القَسَمُ بها ؛ لأَنَّ المُرادَ: سَأَلْتُ اللهَّ أَنْ يُطِيْلَ عُمْرَكِ كما قِيْلَ، على أنَّها تُوْمِئُ إلى الدُّعاءِ.

وتَأْوِيْلُ نَصْبِ هذِهِ اللَّفْظَةِ المَوْضُوْعَةِ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المَزِيْدِ (عَمْرَكَ اللهَّ، وتَعْمِيْرَكَ اللهَّ) نَحْوِيّاً يَكْمُنُ فيما يَأْتِي:

O أنَّها مَنْصُوْبَةٌ بِفِعْلٍ مَتْرُوْكٍ إِظْهارُهُ، على أَنَّ الأَصْلَ مَعْنًى : عَمَّرْتُكَ اللهَّ تَعْمِيْراً، وأَنَّ الزّائدَ في (تَعْمِيْراً) قَدْ حُذِفَ.

O أنَّها مَنْصُوْبَةٌ بِفِعْلٍ مَتْرُوْكٍ إِظْهارُهُ، على أَنَّ الأَصْلَ: أُعَمِّرُكَ اللهَّ أَنْ تَفْعَلَ كَذا، وأَنَّ المُرادَ: تُحَلِّفُهُ باللهِ، وتَسْأَلُهُ بطُوْلِ عُمْرِهِ كما في قَوْلِ الشّاعِرِ[2]:

---

(١)انظر : االزبيديّ ، تاج العروس ، عمر : ١٣/ ١٢٣ .

(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، عمر : ١٣/ ١٢٣ ، سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٢٣ ، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ١/ ٣٣٥ .

عَمَّرْتُــكِ اللهَ الجَلِيْـــلَ فـــإِنَّنِيْ ... أَلْـوِيْ عَلَيْـكِ لَـوَ انَّ لُبَّـكِ يَهْتَـدِيْ

وقَوْلِ الآخَرِ:

عَمَّرْتُـكِ اللهَ إلاَّ مــا ذَكَــرْتِ لَنــا ... هَــلْ كُنْـتِ جارَتَنـا أَيَّـامَ ذِي سَـلَمِ

على أَنَّ المُرادَ كما قِيْلَ: ذَكَّرْتُكِ اللهَ.

- أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على مَعْنَى: عَمَّرْتُكَ اللهَ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: عَمَّـرْتُ اللهَ إِيَّـاكَ ، أَوْ سَـأَلْتُ اللهَ أَنْ يُعَمِّرَكَ، على أَنَّ الفِعْلَ ضُمِّنَ مَعْنَى: اسْـتَحْلَفْتُهُ بـاللهِ، وتَسْـأَلُهُ بطُـوْلِ عَمْـرِهِ، أَوْ: أَسْأَلُكَ تَعْمِيْرَكَ اللهَ، على أَنَّ لَفْظَ الجلالَةِ مَنْصُوْبٌ على المَفعولِ بِـهِ للمَصْـدرِ (عَمْـرَ) المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ (تَعْمِيْرَكَ).
- أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، وبواوِ قَسَمٍ حُذِفَتْ على أَنَّ الأَصْلَ: وعَمْرِكَ اللهَ، عـلى أَنَّ الواوَ نائِبَةٌ عَنِ الباءِ: أُقْسِمُ بعَمْـرِكَ، أَوْ بِفِعْـلٍ لَـيْسَ مِـنْ لَفْظِهـا كـما مَـرَّ، والتَّقْـدِيْرُ: عَمَّرْتُكَ اللهَ تَعْمِيْراً، على أَنَّ (عَمْرَكَ) وُضِعَتْ مَوْضِعَ التَّعْمِيْرِ، أَوْ مَصْدَرٌ على حَـذْفِ الزَّوائِدِ، وهذِهِ الأَقوالُ الثَّلاثَةُ مَنْسُوْبَةٌ إلى المُبَرِّدِ.
- أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: سَأَلْتُكَ بعَمْرِكَ اللهَ، أُقْسِمُ عَلَيْكَ بعَمْرِكَ (بتَعْمِيْرِكَ اللهَ)، على أَنَّ المُرادَ: بإقْرارِكَ لَهُ بالدَّوامِ، والبَقاءِ، ويُعَزِّزُ هذا القَـوْلَ دُخُوْلُ الباءِ عَلَيْهِ في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ رَبِيْعَةَ[1]:

بعَمْـرِكَ هَـلْ رَأَيْـتَ لَهـا سَـمِيّاً ... فشَــاقَكَ، أَمْ لَقِيْـتَ لَهـا خَـدِيْنا

- أَنَّ لَفْظَ الجَلالَةِ (اللهَ) لا يَجُوْزُ ذِكْرُهُ مَعَ (لَعَمْرُك) في مِثْلِ قَوْلِكَ: لَعَمْرُكَ اللهَ، ويَجُوزُ: لَعَمْرُ اللهِ، وعَمْرَ اللهَ لَقَدْ كانَ كَذا.

ومَذْهَبُ سِيبَوْيْهِ أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ بـ: عَمَّرْتُكَ تَعْمِيْراً، على أَنَّ التَّعْمِيْرَ خُفِّفَ ؛ لأَنَّهُ جُعِـلَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بهذا الفِعْلِ كما مَرَّ: " وكَأَنَّهُ حَيْثُ قالَ: عَمْرَكَ اللهَ، وقِعْدكَ اللهَ قالَ: عَمَّرْتُـكَ

(١) انظر : أبو حيان النحوي ، التذييل والتكميل : ١١/ ٣٣٦ .

اللهَّ بمَنْزِلةِ: نَشَدْتُكَ اللهَّ، فصارَتْ (عَمْرَكَ الله) مَنْصُوبَةً بـ: عَمَّرْتُكَ اللهَّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَمَّرْتُكَ عَمْراً، ونَشَدْتُكَ نَشْداً، ولكنَّهُمْ خَزَلُوا الفِعْلَ ؛ لأَنَّهُمْ جَعَلُوْهُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِهِ"(١).

وذَهَبَ أَبُوْعِلِيٍّ الفارِسِيُّ إلى أَنَّ (عَمْرَكَ) مَصْدَرٌ اسْتَعْمَلُوْهُ بحَذْفِ الزَّوائِدِ على أَنَّ أَصْلَهُ: تَعْمِيْرَكَ كالقَدْرِ والتَّقْدِيْرِ كما في قَوْلِ يَزِيْدَ بْنِ سِنانٍ+:

فَإِنْ يَبْرَأْ فلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ وإِنْ يَهْلِكْ فذلِكَ كانَ قَدْرِيْ

على أَنَّ القَدْرَ وُضِعَ مَوْضِعَ التَّقْدِيْرِ مَصْدَرِ: قَدَّرَ، وتَقْدِيْرُ الكَلام عِنْدَهُ: عَمَّرْتُكَ اللهَّ تَعْمِيْراً، والمُرادُ: سَأَلْتُ اللهَ تَعْمِيْرَكَ: " والأَصْلُ فيهِ: عَمَّرْتُكَ اللهَّ تَعْمِيْراً مِثْلَ تَعْمِيْرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، فالتَّعْمِيْرُ الأَوَّلُ مُضافٌ إلى الفاعِلِ يَعْنِيْ الكافَ، قالَ: والاسْمانِ الآخَرانِ مَفْعُوْلٌ بِهِما، يَعْنِيْ: إِيَّاهُ نَفْسَكَ، قال: ثُمَّ اخْتُصِرَ هذا الكَلامُ، وحُذِفَتْ زَوائِدُ المَصْدَرِ. انْتَهى كَلامُهُ"(٢).

والكافُ المُضافُ إِلَيْها (عَمْر) في هذا التَّقْدِيْر فاعِلٌ في المَعْنَى على أَنَّ المَصْدَرَ (عَمْرَ) الَّذي حَلَّ مَحَلَّ (تَعْمِيْرَ) مُضافٌ إلى فاعِلِهِ في المَعْنَى في هذا التَّقْدِيْرِ، وفيْهِ أَيضاً حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ، ومَفْعُوْلَيْهِ، وهُما: الكافُ، ولَفْظُ الجَلالَةِ، وبَقاءُ المَصْدَرِ وصِفَتِهِ (مِثْلَ)، والمَصْدَرِ الَّذي أُضِيْفَتْ إِلَيْه، ومَفْعُوْلَيْهِ: تَعْمِيْراً مِثْلَ تَعْمِيْرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَ المَوْصُوْفُ (تَعْمِيْراً)، وحَلَّتْ صِفَتُهُ (مِثْلَ) مَحَلَّهُ: مِثْلَ تَعْمِيْرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الصِفَةُ القائِمَةُ مَقامَ المَوْصوْفِ المَحْذُوْفِ: تَعْمِيْرَكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَتْ زَوائِدُ المَصْدَرِ (تَعْمِيْرَكَ)، فصارَ التَّرْكِيْبُ: عَمْرَكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ وُضِعَ الاسْمُ الظَّاهِرُ (اللهَّ) مَوْضِعَ الضَّمِيْرِ المُنْفَصِلِ (إِيَّاهُ)، فصارَ التَّرْكِيْبُ: عَمْرَكَ اللهَّ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَ المَفْعُوْلُ الثَّاني (نَفْسَكَ)، فصارَ التَّرْكِيْبُ: عَمْرَكَ اللهَّ.

وهذا التَّرْكِيْبُ فيما مَرَّ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ خَبَرِيّاً، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ دُعائِيّاً إِنْشائِيّاً على حَسَبِ نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ، وتَواصُلِهِ مَعَ المُخاطَبِ، وما يُؤَثِّرُ فيْهِ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٢٢ ٣٢٣.

(٢) انظر: ابن الشجريّ، أَمالي ابن الشَّجريّ: ٢/ ١١٠.

وخالَفَ المَعَرّيُّ إِجْماعَ النُّحاةِ، إِذْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ اشْتقاقَ (عَمْرَكَ اللهَ) مِن الاعْتِمارِ، والعُمْرَةِ، على أَنَّ المَعْنَى: عَمَرْتُ البَيْتَ الحَرامَ إِذا زُرْتُهُ، وأَنَّ التَّقْدِيْرَ: أُذَكِّرُكَ عَمْرَكَ اللهَ، وفي هذا التَّقْدِيرِ مُضافٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: أُذَكِّرُكَ خِدْمَتَكَ اللهَ، وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ: عَمَرْتُ الدَّارَ على أَنَّ المُرادَ: بعَمْرِكَ المَنازِلَ المُشَرَّفَةَ بِذِكْرِكَ اللهَ، وعِبادَتِهِ كما في قَوْلِ المُتَنَبِّي[1]:

عَمْـرَكَ اللهَ هَـلْ رَأَيْـتَ بُـدُوْراً قَبْلَهـا في بَراقِـعٍ وعُقُـوْدِ

على أَنَّهُ ذَهَبَ هذا المَذْهَبَ في عَدِّهِ (عَمْرَكَ) مُشْتَقّاً مِنَ الاعْتِمارِ، أَوْ مِنَ العِمارَةِ فِراراً مِن غُمُوْضِ أَقْوالِ النُّحاةِ في هذا القَوْلِ كما ذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: " فخالفَ قَوْلَ فُحُوْلِ النَّحْوِيِّيْنَ المُتَقَدِّمِيْنَ، والمُتَأَخِّرِيْنَ فِراراً مِنْ غُمُوْضِ مَعانِيْ أَقْوالِهِمْ فيهِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَّجِهْ لَهُ حَقِيْقَةُ ما قالُوْهُ، فتَمَحَّلَ اشْتِقاقاً مُحالاً "[2].

ويُفْهَمُ مِمَّا في مَظانِّ هذِهِ المَسأَلَةِ أَنَ (عَمْرَكَ) مَفْعُوْلٌ بِهِ ثانٍ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَسْأَلُ اللهَ عُمْرَكَ، على أَنَّ الكافَ مُضافٌ إِلَيْهِ، وأَنَّ لَفْظَ الجَلالَةِ مَنْصُوْبٌ بالمَصْدَرِ، وأَنَّهُ مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُطِيْلَ عُمْرَكَ، على أَنَّ الكافَ مُضافٌ إِلَيْهِ، وأَنَّ لَفْظَ الجَلالَةِ مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَسْأَلُ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ ما مَرَّ مِنْ تَأْوِيْلِ النُّحاةِ لهذِهِ العِبارَةِ يُوْسَمُ بغُمُوْضِ مَعانِيْها، وشُيُوْعِ التَّوَهُّمِ في هذِهِ التَّأْوِيْلِ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ .

ولَفْظُ الجَلالَةِ فيما مَرّ مَنْصُوْب على المَفْعُوْلِ بِهِ للمَصْدَرِ (تَعْمِيْر) الَّذي حَلَّ مَحَلَّهُ (عَمْر)، والتَّقْدِيرُ: تَعْمِيْرَكَ اللهَ، على أَنَّ الكافَ مُضافٌ إِلَيْهِ، وفاعِلٌ في المَعْنَى، وأَنَّ المُرادَ الإِقْرارُ لَهُ بالبَقاءِ، وقِيْلَ إِنَّ المُرادَ: عبادَتَكَ اللهَ.، وإِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيْرُ: أَسْأَلُ اللهَ تَعْمِيْرَكَ، على أَنَّ لَفْظَ الجَلالَةِ مَفْعُوْلٌ أَوَّلُ، و(تَعْمِيْرَكَ) مَفْعُوْلٌ ثانٍ.

وقِيلَ إِنَّ: عَمْرَ اللهَ – قَبِيْحٌ على أَنّ الأَحْسَنَ: عَمْرُكَ، وعَمْرُ اللهِ ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ (عَمْر) لَيْسَ مُضافاً إِلى الكاف وبَعْدَها لَفْظُ الجَلالَةِ مَنْصُوْباً كما مَرَّ: عَمْرَكَ اللهَ. ويَخْتَلِفُ قَوْلُهُمْ: عَمْرَكَ اللهَ – عَنْ قَوْلِهِمْ: عَمْرُ اللهِ – كما ذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ – فيما يَأْتي:

---

(1) انظر : ابن الشجريّ ، أمالي ابن الشجري : ٢/ ١١٣ .

(2) ابن الشجريّ ، أمالي ابن الشجري : ٢/ ١١٣ .

- أنَّ (عَمْرَكَ اللهَ) لَيس بقَسَم عِنْدَ جُلِّ النَّحْوِيِّيْنَ ؛ لأنَّهُ لا جوابَ لَهُ ظاهِراً، أوْ مُقَدَّراً ؛ لأنَّ المَعْنَى على أنَّكَ تَدْعُوْ للمُخاطَبِ بالتَّعْمِيرِ كما في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِيْ رَبِيْعَةَ السَّابِق.

- أنَّ نَصْبَ (عَمْرَ اللهَ) على المَفْعُوْلِ بِهِ بفعْلٍ مَحْذُوْفٍ، وأنَّ نَصب (عَمْرَكَ) اللهَ) على المَصْدَرِ.

- أنَّ العَمْرَ في (عَمْرَ اللهَ)، و (وعَمْرُكَ، يا فلانُ) بمَعْنَى العُمْر، وأنَّ (عَمْرَكَ اللهَ) بمَعنَى التَّعْمِيرِ، وهُوَ مَنْصُوْبٌ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوباً ؛ لأنَّ هذا المَصْدَرَ أُقِيْمَ مُقامَه، والتَّقْدِيْرُ: عَمَّرْتُكَ اللهَ تَعْمِيْراً (عَمْراً) كما مَرَّ.

وتَأْوِيْلُ رَفْعِ لَفْظِ الجَلالَةِ فيما حَكاهُ المازِنِيُّ: عَمْرَكَ اللهُ - يَكْمُنُ في أَنَّهُ مَرْفُوْعٌ على الفاعِلِ لـ (عَمْرَكَ) القائِمِ مَقامَ (تَعْمِيْرَكَ) كما مَرَّ، على أنَّ الكافَ مُضافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيّاً مَفْعُوْلٌ بِهِ مَعْنَوِيّاً، والمُرادُ: عَمَّرَكَ اللهُ تَعْمِيْراً.

(ب) الشَّواهِدُ الَّتي جاءَ فيها (عَمْرُ اللهِ) مَرْفُوْعاً:

O لَعَمْرُ أَبِيْكَ، لَعَمْرُكَ

O لَعَمْرُ اللهِ، لَعَمْرُ إلهِكَ (قَسَمٌ ببَقاءِ اللهِ، ودَوامِهِ).

O عَمْرُ اللهِ، عَمْرُكَ، وعَمْرَ اللهِ (بنَصْبِ: عَمْرَ، وعُدَّ ضَعِيْفاً، وقِيْلَ إنَّ نَصْبَهُ واجِبٌ إذا حُذِفَتِ اللاَّمُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في وُجُوْب عَدَمِ إِعْمالِه).

O قَوْلُ زُهَيْرٍ(1):

لَعَمْرُكَ والخُطُوْبُ مُغِيْراتٌ ... وفي طُوْلِ المُعاشَرَةِ التَّقالِيْ

O قَوْلُ الهُذَلِيِّ(2):

لَعَمْرُكَ أَبِيْ عُمَرَ ساقَهُ المُنَى ... إلى جَدَثٍ يُورى لَهُ الأَهاضِيْبُ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ(3):

---

(1) انظر : اللاّمات : 1/ 84 (المكتبة الشاملة) .

(2) انظر : اللاّمات : 1/ 84 (المكتبة الشاملة) .

(3) انظر : شرح أبيات سيبويه : 2/ 353 .

عَمْـرُكَ مـا زَيْـدٌ بنـامَ صـاحِبُهْ ... ولا مُخـالِطِ اللّيـانِ جانبُـهْ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

إِذا رَضِـيَتْ عـلَيَّ بنُـوْ قُشَـيْرٍ ... لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـيْ رِضـاها

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

أَجُهَّـالاً تَقُـوْلُ بَنِـيْ لُـؤَيٍّ ... لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ أَمْ مُتَجاهِلِيْنـا

O قَوْلُ أَبِيْ شِهابٍ الهُذَلِيِّ[3]:

فإِنَّـكِ عَمْـرَ اللهِ إِنْ تَسْـأَلِيْهِمْ ... بأَحْسـابِنا إِذا تَجِـلُّ الكَبـائِرُ

O قَوْلُ الأَعْشَى[4]:

ولَعَمـرُ مـن جَعَـلَ الشُّـهُوْرَ عَلامَـةً ... فَبَـيَّنَ مِنْهـا نَقْصَـها وكَمالَهـا

O قَوْلُ النَّابِغَةِ[5]:

لَعَمْـرِيْ ومـا عَمْـرِيْ عـلَيَّ بِهَـيِّنٍ ... لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْـلاً عـلَيَّ الأَقـارِعُ

O قَوْلُ طَرَفَةَ[6]:

لَعَمْـرُكَ إِنَّ المَـوْتَ أَخْطَـأَ الفَتَـى ... لكـالطِّوَلِ المُرْخَـى وثِنْيـاهُ باليَـدِ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

---

(١) ابن الأنباريّ، الإنصاف: ٢٥١٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ١١/ ٣٣٤.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٢.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٤٩٠ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: القرطبيّ، تفسير القرطبي: ١٠/ ٤١، السمين الحلبي، الدر المصون: ٧/ ١٧٥.

(٦) انظر: القرطبيّ، تفسير القرطبي: ١٠/ ٤١.

(٧) السمين الحلبي، الدر المصون: ٧/ ١٧٥.

رُقَـــيّ بعَمْـــرِكُمْ لا تَهْجُرِيْنـــا ومَنِّيْنـــا المُنَـــى ثُـــمَّ امْطُلِيْنـــا

على أَنَّ لَفْظَةَ العَمْرِ جُرَّتْ بالباءِ.

O قَوْلُ عُمارَةَ بْنِ عَقِيْلِ الحَنْظَلِيِّ(١):

رَعَمْلُـكَ إِنَّ الطَّـائِرَ الواقِـعَ الَّـذي تَعَـرَّضَ لي مِـنْ طـائِرٍ لَصَـدُوْقُ

يَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ لَفْظَةَ (عَمْر) تُوْسَمُ في هذِهِ الأَقْوالِ:

O أَنَّها مَرْفُوْعَةٌ مَسْبُوْقَةٌ باللاَّمِ المَفْتُوْحَةِ، ومُضافَةٌ إِلى لَفْظِ الجَلالَةِ، أَوْ غَيْرِهِ ضَمِيْراً كانَ، أَوْ اسْماً.

O أَنَّها مَرْفُوْعَةٌ، أَوْ مَنْصُوْبَةٌ غَيْرُ مَسْبُوْقَةٍ باللاَّمِ المَفْتُوْحَةِ، ومُضافَةٌ إِلى لَفْظِ الجَلالَةِ، أَوْ غَيْرِهِ ضَمِيْراً كانَ، أَوْ اسْماً.

O أَنَّها تَخْلُوْ مِنْ لَفْظِ الجَلالَةِ بَعْدَها، وبَعْدَ ما تُضافُ إِلَيْهِ مَنْصُوْباً، كما مَرَّ.

O أَنَّها تُسْتَعْمَلُ في القَسَمِ، وهُوَ اسْتِعْمالٌ بحاجَةٍ إِلى جَوابِ قَسَمٍ مَذْكُوْرٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ، أَوْ في غَيْرِ القَسَمِ.

O أَنَّ (رَعْمَلُك) مَقْلُوْبُ: لَعَمْرُكَ لتَحْقِيْقِ التَّخْفِيْفِ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، وقِيْلَ إِنَّهُ لُغَةٌ.

O أَنَّها يَجُوْزُ أَنْ تُجَرَّ بالباءِ.

وذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ(٢) أَنَّ قَوْلَ العَرَبِ: عَمْـرَكَ اللهَ – مُخالِفٌ لقَـوْلِهِمْ: عَمْـرُ اللهِ مِـنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَنَّ (عَمْرَكَ اللهَ) لا يُعَدُّ قَسَماً عِنْدَ جُلِّ النُّحاةِ، وأَنَّ (عَمْرُ اللهِ) قَسَـمٌ، ويُعَـزِّزُهُ بأَنَّـهُ لا جَوابَ قَسَمٍ لَهُ مُقَدّراً، أَوْ مَـذْكُوْراً، عـلى أَنَّـهُ إِخْبـارٌ يُـوْمِئُ إِلى الـدَّعْوَةِ للمُخاطَـبِ بالتَّعْمِيْرِ كما في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبِيْعَةَ السَّابِقِ:

أَيُّهـــا المُـــنْكِحُ الثُّرَيّـــا سُـــهَيْلاً عَمْـــرَكَ اللهَ كَيْـــفَ يَجْتَمِعـــانِ

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عمر: ١٣/ ١٢٧.

(٢) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ: ٢/ ١٠٨–١٠٩.

- أَنَّ لَفظَ الجَلالَةِ في (عَمْرَكَ اللهَ) مَنْصُوْبٌ على المَفعُوْلِ بِهِ للمَصْدَرِ (تَعمِيْرَ) الَّذي حَلَّ مَحَلَّهُ (عَمْرَ)، وهذا المَصْدَرُ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِيَّةِ، أَوِ المَفعُولِ المُطْلَقِ بِفِعْلٍ مَحذُوْفٍ وُجُوْباً ؛ لأَنَّ هذا المَصْدَرَ حَلَّ مَحَلَّهُ.

- أَنَّ: عَمْرُ اللهِ، وعَمْرُكَ، يا فُلانُ بمَعْنَى العُمُرِ، وأَنَّهُ في (عَمْرَكَ اللهَ) بمَعْنَى التَّعْمِيْرِ، كما مَرَّ.

وتُعْرَبُ لَفْظَةُ (لَعَمْرُكَ) في هذِهِ الشَّواهِدِ مُبْتَدَأً مَحْذُوْفَ الخَبَرِ وُجُوْباً، على أَنَّ اللاَّمَ لامُ الابْتِداءِ في المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، وفي المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ لامُ جَوابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، والتَّقْدِيْرُ: وعَمْرِكَ لَعَمْرُكَ عَظِيْمٌ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ:

(١) أَنَّ النُّحاةَ في مَظانِّ هذِهِ المَسْأَلَةِ مُجْمِعُوْنَ على نَصْبِ (عَمْرَ) في: عَمْرَكَ اللهَ إِلا ما طالَعَنا بِهِ أَبُوْحَيَّانَ، والسُّيُوْطِيُّ مِنْ حَيْثُ رَفْعُهُ، ونَصْبُهُ.

(٢) أَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ (عَمْرَكَ اللهَ) لا يُسْتَعْمَلُ في القَسَمِ ؛ لأَنَّهُ لا جَوابَ لَهُ ظاهِراً، أَوْ مُقَدَّراً إِلاَّ ما طالَعَنا بِهِ أَبو حَيّانَ، والسُّيُوْطِيُّ اللَّذانِ ذَكَرا هذا القَوْلَ في بابِ القَسِمِ [1].

(٣) أَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ في الغالِبِ على نَصْبِ (عَمْرَكَ) في: عَمْرَكَ اللهَ - على المَصْدَرِ عامِلُهُ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً في الغالِبِ كما مَرَّ.

(٤) أَنَّ (عَمْرُ) في: عَمْرُ اللهِ، وعَمْرُكَ، وعَمْرُ أَبِيْكَ مَرْفُوْعٌ، على أَنَّ نَصْبَهُ فيها عُدَّ قَبِيْحاً.

(٥) أَنَّهُ لا يُقالُ: لَعَمْرُكَ اللهَ.

(٦) أَنَّ هُناكَ فَرْقاً بَيْنَ: عَمْرَكَ اللهَ، وعَمْرُ اللهِ كما مَرَّ.

(٧) أَنَّ لَفْظَةَ (عَمْر) تُرْفَعُ وُجُوْباً إذا اقْتَرَنَتْ بلامِ الابْتِداءِ، أَوْ لَمْ تُقْتَرِنْ بها في مِثْلِ: عَمْرُكَ، وعَمْرُ اللهِ بقَيْدِ أَلاَّ يُذْكَرَ مَعَها لَفْظُ الجَلالَةِ مَنْصُوْباً، أَوْ مَرْفُوْعاً على أَنَّ نَصْبَها في: عَمْرَ اللهِ عُدَّ قَبِيْحاً.

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٤/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(٨) أَنَّ هُناكَ غُموْضاً في تَفسِيْراتِ النُّحاةِ نَحْوِيّاً، ودَلالِيّاً كما ذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ.

(٩) أَنَّ هُناكَ تَوَهُّماً، وتَحَيُّلاً في تَأْوِيْلاتِ النُّحاةِ فَضْلاً عَنْ تَعَدُّدِها.

(١٠) أَنَّ هُناكَ أَكْثَرَ مِنْ رِوايَةٍ في حَرَكَتَيْ (عَمْر)، ولَفْظِ الجَلالَةِ الإِعْرابِيَّتَيْنِ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ بما فيها مِنْ إِشْكالاتٍ تَفْرِضُ سُلْطانَها على الباحِثِ أَنْ يَرْجِعَ النَّظَرَ فيها مَسائِلِها المُخْتَلِفَةِ للتَّخَلُّصِ مِنَ التَّوَهُّماتِ، وإِزالَةِ ما عَلِقَ بها مِنْ غُمُوْضٍ رغْبَةً في تَيْسِيْرِها مِنْ خِلالِ ما يَأْتِيْ:

- أَنْ يُكْتَفَى بِأَنْ يُحْمَلَ نَصْبُ (عَمْرَ)، و(اللهَ) في: عمْرَكَ اللهَ - على أَنَّهُما يَحْمِلانَ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، أَوْ على أَنَّهُما مِنَ الفَضَلاتِ الَّتي يُسْهِمُ عاملُ التَّمام الكُوْفِيِّ في نَصْبِها إِنْ رَغِبْنا في الحِفاظِ على كَوْنِهِما مَنْصُوْبَيْنِ.
- أَنْ يُكْتَفَى بالرَّغْبَةِ في الحِفاظ على هذا التَّرْكِيْبِ الأُسْلُوْبِيِّ دُوْنَ التَّعَرُّض لإِعْرابِ مُكَوِّناتِهِ ؛ لأَنَّ لِكُلِّ أُسْلُوْبٍ في العَرَبِيَّةِ خَصائِصَ يَنْمازُ بها عَنْ غَيْرِهِ كما في أَساليْب المَدْحِ، والذَّمِّ، والتَّعَجُّبِ، والاسْتِغاثَةِ، والنُّدْبَةِ، والنِّداءِ، وغَيْرِها، لأَنَّ إِعْرابَ كُلِّ لَفْظَةٍ في هذِهِ الأَساليْبِ قَدْ يُسْهِمُ في إِفْسادِ ما يُمْكِنُ أَنْ تومِئَ إِلَيْهِ ظاهِرِيّاً، وسِيْمْيائِيّاً، وعَلَيْهِ فإِنَّني أَدْعُوْ إِلى الاكْتِفاءِ بتَدْوِيْنِها على أَنَّها غَيْرُ قابِلَةٍ للتَّفْكِيْكِ. ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا رَفْعُ هذا المَصْدَر في هذا القَوْلِ فَضْلاً عَنْ نَصْبِهِ: عَمْرَكَ اللهَ، وعَمْرُكَ اللهُ، وعَدُّ هذا المَصْدَر غَيْرَ مُتَصرِّفٍ على أَنَّ المُرادَ بذلِك التِزامُ اللَّفْظَة بحَرَكَةٍ إِعْرابيَّةٍ في هذا الأُسْلُوْبِ على الرَّغْم مِنْ كَوْنِ الحَرَكَةِ الإِعرابِيَّةِ نَصْبَةً، أَوْ رَفْعَةً كما يَظْهَرُ لي.
- أَنْ يَكُوْنَ أَصْلُ (عَمْرَ) في: عَمْرَكَ اللهَ - الرَّفْعَ حَمْلاً على: لَعَمْرُكَ المَرْفُوْعَةِ على الابْتِداءِ، على أَنَّ هُناك انْزِياحاً مِنَ الرَّفعَةِ إِلى النَّصْبَةِ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ بجَذْبِ الانْتباهِ إِلَيْها كما في نَصْبِ: عَمْرَكَ، وعَمْري، وعَمْرَ أَبِيْكَ الَّذي عُدَّ قَبِيْحاً، على أَنَّ في هذِهِ اللَّفْظَةِ انْزِياحاً مِنَ الرَّفْعِ إِلى النَّصْبِ لتحْقِيْقِ ما مَرَّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في رَفْعِ لَفْظِ الجَلالَةِ على خَبَرِ المُبْتَدَأ، على أَنَّ المُرادَ لَيْسَ القَسَمَ ؛ لأَنَّ خَبَرَهُ يَجُوْزُ ذِكْرُهُ، وحَذْفُهُ.
- أَنْ يُعَدَّ ما جاءَ فيما مَرّ مِنْ شَواهِدَ في هذهِ المَسْأَلةِ مِنْ بابِ أُسْلُوْب القَسَمِ الَّذي قَدْ يُوْمِئُ إِلى الدُّعاءِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ بابٍ غَيْرِه.

O أَنَّ نَصْب لَفْظِ الجَلالةِ في: عَمْرَكَ اللهَ يُمْكنُ أَنْ يُحْمَلَ على أَنَّهُ يَحْمِلُ وَظِيفَةً دَلاليَّةً؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ جِيْءَ بِها لتَتْمِيْمِ المَعْنَى، أوْ على أَنَّ الأَصْلَ رَفْعُهُ كما رُوِيَ: عَمْرُكَ اللهُ – على خَبَرِ المُبْتَدَأ (عَمْر) على أَنَّ التَّقْدِيرَ: عمْرُكَ اللهُ، على أَنَّ المُرادَ: عِبادَتُكَ، أَوْ وُجُودُكَ خِدْمَةَ اللهِ بتَنْفِيْذِ أَوامِرِهِ، واجْتِنابِ نَواهِيْهِ، أَوْ: عَمْرُكَ عِبادَةُ اللهِ، على أَنَّ فيهِ حَذْفَ المُضافِ، وإحْلالَ المُضافِ إِلَيْهِ مَحَلَّهُ. ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ رِوايَةُ الرَّفْعِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ النَّحْوِيَّ في ذلِكَ حَذْفُ الخَبَرِ وُجُوْباً إذا كانَ المُبْتَدَأُ نَصّاً صَرِيْحاً في القَسَمِ في الغالِبِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ الكَلامُ على غَيْرِ أُسْلُوْبِ القَسَمِ.

قِعْدَكَ، وقَعْدَكَ اللهَ، وقَعِيْدَكَ اللهَ:

مِنَ الشَّواهِدِ الَّتِيْ وَرَدَتْ فِيْها هذِهِ الأَلْفاظُ الثَّلاثَةُ(1):

* قِعْدَكَ اللهَ لأَفْعَلَنَّ.
* قَعْدَكَ أَلاَّ تَفْعَلَ كَذا.
* قَعِيْدَكَ أَلاَّ تَقُوْمَ.
* قِعْدَكَ، وقَعِيْدَكَ لا آتِيْكَ.
* قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

قَعِيْدَكُما اللهَ الَّذِيْ أَنْتُما لَهُ ... أَلَمْ تَسْمَعا بالبَيْضَتَيْنِ المُنادِيا

* قَوْلُ قَيْسٍ العامِرِيِّ:

قَعِيْدَكِ رَبَّ النَّاسِ، يا أُمَّ مالِكِ ... أَلَمْ تُعْلِمِيْنا نِعْمَ مَأْوَى المُحَصَّبِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قِعْدَكِ اللهَ، هَلْ عَلِمْتِ بِأَنِّي ... في هَواكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعَنَّى

(1) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١١/ ٣٤٠ –، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩١ –، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢٦١ –، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٣ –، الزبيديّ، تاج العروس، قعد: ٩/ ٥٦.

* قَوْلُ مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ:

فقِعــدَكِ أَلاَّ تُسْــمِعِيْنِيْ مَلامَــةً ... ولا تَنْكَئِــيْ قَــرْحَ الفُــؤادِ فَيَيْجَعــا

* قَوْلُ مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ السَّابِقُ:

بقِعــدِكِ أَلاَّ تُسْــمِعِيْنِيْ مَلامَــةً ... ولا تَنْكَئِــيْ قَــرْحَ الفُــؤادِ فَيَيْجَعــا

* قَوْلُ قُرَيبَةَ الأَعْرابِيَّةِ:

قَعِيْــدَكِ، عَمْــرَ اللهِ، يــا بِنْــتَ مالِــكٍ ... أَلَمْ تُعْلِمِيْنــا نِعْــمَ مَــوْلَى المُحَصَّــبِ

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ:

O أَنَّ في (قِعْدَكَ) لُغَتَيْنِ: فَتْحَ القافِ، وكَسْرَها.

O أَنَّ هاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ فيهما قَوْلانِ مِنْ حَيْثُ البِناءُ الصَّرْفِيُّ، ودَلالَته:

(أ) أَنَّهُما مَصْدَرانِ مِنْ بابِ (فِعْلٍ)، و(فَعِيْلٍ)، على أَنَّ نَظِيْرَهُما: الحِسُّ، والحَسِيْسُ، وأَنَّهما بمَعْنَى المُراقَبَةِ.

(ب) أَنَّهُما بمَعْنَى الرَّقِيْبِ الحَفِيْظِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[1]، على أَنَّ نَظِيْرَهُما: خِلٌّ وخَلِيْلٌ، ونِدٌّ ونَدِيْدٌ، وشِبْهٌ وشَبِيْهٌ، وأَنَّ المُرادَ بِهِما في هذا القَوْلِ اللهُ سُبْحانَهُ.

O أَنَّهُما يُسْتَعْمَلانِ في القَسَمِ بقَيْدِ تَوافُرِ قُيُوْدِ هذا القَسَمِ ككَوْنِهِما مَصْدَرَيْنِ مَنْصُوْبَيْنِ غَيْرَ مُتَصَرِّفَيْنِ حُذِفَ العامِلُ فيهِما وُجُوْباً كما يَظْهَرُ لي، وقِيْلَ إنَّ ما يَدُلُّ على ذلِكَ ذِكْرُ جَوابِ القَسَمِ كما في قَوْلِهِمْ: قِعْدَكَ اللهَ لأَفْعَلَنَّ ذلِكَ، على أَنَّهُما ضُمِّنا مَعْنَى القَسَمِ، ويَجُوْزُ أَنْ يُسْتَعْمَلا اسْتِعْمالَ: عَمْرَكَ اللهَ في الدُّعاءِ، على أَنَّ المُرادَ: أَثْبَتَكَ اللهُ.

O أَنَّ في نَصْبِهِما خِلافاً بَيْنَ النُّحاةِ:

(أ) أَنَّهُما مَصْدَرانِ مَنْصُوْبانِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ وُجُوْباً ؛ لأَنَّهُما قائِمانِ مَقامَهُ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِهِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قَعَدْتُكَ اللهَ، على أَنَّ المُرادَ : سأَلْتُكَ بِبَقاءِ اللهِ، وأَنَّهُما بمَنْزِلَةِ: عَمْرَكَ اللهَ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ كما مَرَّ.

---

(١) ق : ١٧ .

(ب) أَنَّهُما بمَعْنَى المُراقَبَةِ، ومَنْصُوْبانِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أُقْسِمُ بمُراقَبَتِكَ اللهَ، على أَنَّ الباءَ حُذِفَتْ، فَوَصَلَ فِعْلُ القَسَمِ إلى مَعْمُوْلِهِ بلا وَساطَةٍ، ثُمَّ حُذِفَ هذا الفِعْلُ تَخْفِيْفاً لِكَثْرَةِ اسْتِعْمالِ أُسْلُوْبِ القَسَمِ، وقِيْلَ إِنَّ هذا الحَذْفَ قَلِيْلٌ ؛ لأَنَّ القِياسَ أَلاَّ يُضْمَرَ ما يَتَعَدَّى بحَرْفِ جَرٍّ.

وقِيْلَ إِنَّ كِلَيْهِما بمَعْنَى: ناشَدْتُكَ اللهَ،وإِنَّهُ كأَنَّهُ قاعِدٌ مَعَكَ، ويَحْفَظُ علَيْكَ قَوْلَكَ، وإِنَّ المُرادَ مِنْهُما: نَشَدْتُكَ اللهَ، واللهُ مَعَكَ،على أَنَّ القَعِيْدَ (فَعِيْلٌ) بمَعْنَى المُقاعِدِ (المُفاعِلِ) كالخَلِيْطِ والمُخالِطِ، والصَّدِيْقِ والمُصادِقِ، والعَشِيْرِ، والمُعاشِرِ، وهُوَ قَوْلُ الكِسائِيِّ، وصاحِبُكَ الَّذي هُوَ صاحِبُ كُلِّ نَجْوَى.ولا يَخْرُجُ ما مَرّ عَنْ تَفْسِيْرِ المَعْنَى.

(ج) أَنَّ المازِنِيَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لا فِعْلَ لقَعِيْدٍ بخِلافِ: عَمْرَكَ اللهَ، وهذا القَوْلُ على خِلافِ مَذْهَبِ النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ يَبْنُوْنَ مِنْ كِلَيْهِما فِعْلاً.

O أَنَّ في نَصْبِ لَفْظِ الجَلالَةِ بَعْدَهُما قَوْلَيْنِ:

(أ) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بِهِما على أَنَّهُما مَصْدَرانِ بمَعْنَى المُراقَبَةِ، والتَّقْدِيْرُ: أَسْأَلُكَ بِقِعْدِكَ اللهَ، وتَقْعِيْدَكَ اللهَ، على أَنَّ المُرادَ: بوَصْفِكَ اللهَ بالثَّباتِ، والدَّوامِ، وهُوَ تَأْوِيْلُ ابْنِ سِيْدَه.

(ب) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على البَدَلِ مِنْهُما (قِعْدَكَ، وقَعِيْدَكَ) على أَنَّهُما بمَعْنَى الرَّقِيْبِ، والحَفِيْظ، وهُما للهِ، والتَّقْدِيْرُ: أُقْسِمُ بِقِعْدِكَ، وقَعِيْدِكَ، على أَنَّ حَرْفَ الخَفْضِ حُذِفَ تَخْفِيْفاً، ووَصَلَ الفعْلُ إِلَيْهِما، فيَكُوْنانِ مَنْصُوْبَيْنِ على نَزْعِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ: أُقْسِمُ قِعْدَكَ، وقَعِيْدَكَ اللهَ على أَنَّ الأَصْلَ: أُقْسِمُ بِقِعْدِكَ، وقَعِيْدِكَ باللهِ.

O أَنَّ (قَعِيْدَكِ)، و (عَمْرَ اللهِ) قَسَمانِ قَدْ تَجاوَرا، وهُوَ تَجاوُرٌ يُعَزِّزُ مُعامَلَةَ (قَعِيْدَكَ) مُعامَلَةَ (عَمْرَ اللهِ)، وأَنَّ القَسَمَ الثَّانِيْ يُؤَكِّدُ القَسَمَ الأَوَّلَ إذا لَمْ يُحْمَلْ هذا التَّجاوُرُ على الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ.

وبَعْدُ فلا تَخْفَى على القارِئِ تَوَهُّماتُ النُّحاةِ في تَأْوِيْلِ نَصْبِ هاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ، وهُوَ تَأْوِيْلٌ يَدُوْرُ في فَلَكِ تَفْسِيْرِ المَعْنَى لتَعْزِيْزِ تَفسِيْرِ النَّحْوِ، وعَلَيْهِ فإِنَّني أَدْعُو:

O إلى الاكْتِفاءِ بحِفظِ هذا الأُسْلُوبِ بمُكَوِّناتِهِ التَّرْكِيْبِيَّةِ بلا تَفْكِيْكٍ نَحْوِيٍّ ؛ لأَنَّ هذا التَّفْكِيْكَ يُفْسِدُ مَعْناهُ، ويَتَلاشَى بِهِ جَمالُهُ ؛ لأَنَّ لكُلِّ أُسْلُوْبٍ خَصائِصَ يَنْمازُ بها عَنْ غَيْرِهِ مِنَ التَّراكِيْبِ الأُخْرَى الَّتي لا تَنْدَرِجُ تَحْتَ بابِ الأَسالِيْبِ.

O إلى أَنْ يُعَدّ أَصْلُ هذا الأُسْلُوبِ: قِعْدُكَ اللهَ، وقَعِيْدُكَ اللهَ، على أَنَّ هُناكَ انْزِياحاً مِنَ الرَّفْعِ على الابْتِداءِ والخَبَرِ إلى النَّصْبِ لتَحْقِيْقِ التَّخْفِيْفِ لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِ هذا الأُسْلُوبِ، فَضْلاً عَمّا يَجِبُ أَنْ يَنْمازَ بِه، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النُّحاةَ لمْ يُوْمِئُوا إلى وُرُوْدِ هذا الرَّفْعِ في كَلامِ العَرَبِ، وهذا على خِلافِ: عَمْرَكَ اللهَ (عَمْرُكَ اللهَ، وعَمْرَكَ اللهُ، ولَعَمْرُكَ، وعَمْرُكَ، وعَمْرَكَ)، ويُمْكِنُ حَمْلُ رَفْعِهما على أَنّهُما لَيْسا في سِياقِ القَسَمِ.

ومِنَ المَصادِرِ الخَبَرِيَّةِ الَّتي لا تَتَصَرَّفُ: لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وحَنانَيْكَ، ودَوالَيْكَ، وهذاذَيْكَ، وحِجازَيْكَ، وحَذارَيْكَ بقَيْدِ التَّثْنِيَةِ، والإِضافَةِ:

لَبَّيْكَ:

يَشْتَمِلُ الحَدِيْثُ عَنْ هذا المَصْدر غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بقَيْدِ التَّثْنِيَةِ، والإِضافَةِ على ما يَأْتِي:

O بُنْيَتُهُ الصَّرْفِيَّةُ: في كَوْنِ هذا المَصْدَرِ مُفْرَداً، أَوْ مُثَنًّى قَوْلانِ(1):

(أ) أَنَّهُ مُثَنًّى واحِدُهُ: لَبٌّ، وهُوَ قَوْلُ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، والخَلِيْلِ، وسِيْبَوَيْهِ.

(ب) أَنَّهُ مُفْرَدٌ، على أَنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُضافَ: لَبَّى (اسْمٌ مَقْصُورٌ)، وأَنَّ أَلِفَهُ قُلِبَتْ ياءً لإِضافَتِها إلى كافِ الضَّمِيْرِ كما في لَدَيْكَ، وهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ.

وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنّ أَصْلَ هذا المَصْدَرِ المُضافِ عِنْدَ يُوْنُسَ هُوَ: لَبَّبٌ (فَعْلَلٌ)، على أَنَّ الباءَ الأَخِيْرَةَ مِنْ هذا الاسْمِ (لَبَّبٌ) قُلِبَتْ ياءً للتَّخَلُّصِ مِنَ التَّضْعِيْفِ، فصارَ: لَبَّيٌ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لتَحَرُّكِها، وانْفِتاحِ ما قَبْلَها: لَبَّى، وقَدْ قُلِبَتْ هذِهِ الأَلْفُ ياءً عِنْدَ إِضافَتِها: لَبَّيْكَ، لَبَّيهِ كما في: لَدَيْكَ، ولَدَيْهِ(2). ولا يَخْفَى على القارِئِ ما في هذا التَّأْوِيْلِ مِنَ التَوَهُّمِ الَّذِي لا تَحْتَمِلُهُ طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ.

وقِيْلَ إِنَّ ما يُوْهِنُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ يُوْنُسُ أَنَّ هذِهِ الأَلِفَ في (لَبَّى) المُتَوَهَّمَةِ تُقْلَبُ ياءً أَيْضاً إِذا أُضِيْفَتْ إِلى اسْمٍ ظاهِرٍ كما في قَوْلِ أَعْرابِيٍّ مِنْ بَنِي أَسَدٍ(3):

---

(1) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٥١ – ٣٥٣ ، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٨ – .

(2) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، لبب : ٤/ ١٨٦ – .

(3) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٨ – ، ابن جنّيّ ، سر صناعة اعراب : ٢/ ٧٤٧ .

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِيْ مِسْوَراً   فلَبَّى فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

على أَبا عِليٍّ الفارِسِيَّ ذَكَرَ أَنَّ هذِهِ الأَلِفَ المُتَطَرِّفَةَ في (لَبّى) تُقْلَبُ ياءً في الوَقْفِ كما في: هذِهِ أَفْعَيْ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يُجْرِيْ الوَقْفَ مُجْرَى الوَصْلِ، وهُوَ إِجْراءٌ يُعَزِّزُ بِهِ قَلْبَ الأَلِفِ في (لَبَّى) ياءً: لَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ، ومِنْ هذا الإِجْراءِ قَوْلُ زُهَيْرٍ(1):

قَفْراً بِمُنْدَفَعِ النَّحائِتِ مِنْ   ضَفَوَيْ أُوْلاتِ الضَّالِ والسِّدْرِ

على أَنَّ الضَّفَوى: مَكانٌ دُوْنَ المَدِيْنَةِ المُنَوَّرَةِ.

وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَيْضاً أَنَّ الأَلِفَ في (لَبّى) عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ هيَ ياءُ التَّثْنِيَةِ في لَبَّيْكَ؛ لأَنَّهُمْ اشْتَقُّوا فِعْلاً مِنْ الاسْمِ المَبْنِيِّ: لَبِّ (صَوْت، وهُوَ مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ ـ كما في: أَمْسِ، وغاقِ) في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ، وياءِ التَّثْنِيَةِ، فقالُوْا: لَبَّيْتُ (مِنْ: لَبَّيْكَ)، وهُوَ تَأْوِيْلُ قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ، ومَنْ تَبِعَهُ.

ويُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ(2) أَنَّهُ لا يُقالُ: لَبَى زَيْدٍ، وسَعْدَى زَيْدٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ أَصْلَ (لَبَّيْكَ) التَّثْنِيَةُ على أَنَّ المُفْرَدَ: لَبِّ (مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ (لَبَّيْ) في قَوْلِ الشَّاعِرِ(3):

دَعَوْنِيْ، فيا لَبَّيْ إِذا هَدَرَتْ لَهُمْ   شَقائِقُ أَقْوامٍ فأَسْكَتَها هَدْرِيْ

مُرَكَّبٌ إِضافِيٌّ المُضافُ فيْهِ: لَبِّ، والمُضافُ إِلَيْهِ ياءُ المُتَكَلِّمِ، إِذْ لَوْ كانَ أَصْلُهُ: لَبَّى ـ لقِيْلَ: لَبَّايَ، ولَبَّيَّ في لُغَةِ هُذَيْلٍ. وذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ أَنَّ إِضافَةَ (لَبَّى) إِلى الاسْمِ الظَّاهِرِ، وضَمِيْرِ الغائِبِ ـ تُوْسَمُ بالشُّذُوْذِ كما في قَوْلِ الرَّاجِزِ(4):

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِيْ ودُوْنِيْ   زَوْراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُوْنِ

لَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوْنِيْ

---

(1) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٧٩.

(2) انظر: الكتاب: ١/ ٣٥١.

(3) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٧٩.

(4) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٧٩.

وفي مَوْضِعِ الكافِ في (لَبَّيْكَ) قَوْلانِ[1]:

* أَنَّها مُضافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيّاً مَفْعُوْلٌ بِهِ مَعْنَوِيّاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لُزُوْماً لطاعَتِكَ، وانْقِياداً لِما تَرْغَبُ فيْهِ، وهُوَ قَوْلُ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ.

* أَنَّها حَرْفُ خِطابٍ كما في: أَبصِرْكَ، والنَّجاءَكَ (اسْمُ فِعْلٍ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ)، وأَلَسْتَكَ، على أَنَّ نُوْنَ التَّثْنِيَةِ حُذِفَتْ لشَبَهِ هذا الحَرْفِ بضَميرِ المُخاطِبِ المُتَّصِلِ، ولأَنَّهُ واجِبُ الاتِّصالِ بالاسْمِ كما في: ذلِكَ، وتِلْكَ، وذاكَ، وأُوْلئِكَ، وهذا الاتِّصالُ الواجِبُ لا يَتَحَقَّقُ إِلاَّ بحَذْفِ نُوْنِ المُثَنَّى، وهُوَ قَوْلُ أَبي الخَطَّابِ الأَعْلَمِ.

وبَعْدُ فلا مُحْوِجَ إلى تَفْكِيْكِ هذا المَصدَرِ، على أَنَّهُ كالعَلَمِ المَنْقُوْلِ مِنَ المُثَنَّى، وجَمعِ التَّصْحِيْحِ كما في: حَسَنَيْن، وعَوَضَيْن، وخالِدِيْنَ، وعابِدِيْنَ، وعَطِيَّاتٍ، وآياتٍ، وأَضْرابِها، ويُمْكِنُ الاكْتِفاءِ بِهِ مُضافاً إلى كافِ المُخاطَبِ لنُدْرَةِ المَسْمُوْعِ مِنْهُ مُضافاً إلى غَيْرِها، أَوْ أَنَّ الكافَ حَرْفُ خِطابٍ، وهُوَ الأَوْلَى؛ لأَنَّ الحِفاظَ على بُنْيَتِهِ يُسْهِمُ في تَبَيُّنِ دَلالَتِهِ في أَثْناءِ التَّلْبِيَةِ، ولا مانِعَ مِنْ إضافَةِ هذا المَصْدرِ المُثَنَّى إلى الاسْمِ الظَّاهِرِ، أَوْ ضَميْرِ الغائِبِ على حَسَبِ المُوَجَّهَةِ إِلَيْهِ التَّلْبِيَةُ، على الرَّغْمِ مِنْ تَوْهِيْنِ كَوْنِ الكافِ حَرْفَ خِطابٍ حُذِفَتْ لَهُ نُوْنُ التَّثْنِيَةِ، وعَلَيْهِ فلا مُحْوِجَ إلى تَبْيِيْنِ مَوْضِعِ الكافِ الإِعْرابِيِّ؛ لأَنَّها صارَتْ كالجُزْءِ مِنْ هذا المَصْدَرِ.

O العامِلُ النَّاصِبُ لَهُ:

قِيْلَ إِنَّ الفِعْلَ النَّاصِبَ لهذا المَصْدَرِ يُفهَمُ مِنْ مَعْناهُ (أَلْزَمُ طاعَتَكَ) لا مِنْ لَفْظِهِ، فكَأَنَّهُ مِنْ: أَلَبَّ بالمَكانِ (أَقامَ بِهِ)، على أَنَّهُ لا يُقالُ: أُلِبُّكَ لَبّاً كما ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ: " ولا تَقْدِرُ أَنْ تَقُوْلَ: أُلِبُّكَ لَبّاً، وأُسْعِدُكَ سَعْداً، ولا تَقُوْلُ (سَعْداً) بَدَلٌ مِنْ: أُسْعِدُ، ولا (لَبّاً) بَدَلٌ مِنْ: أُلِبُّ، فلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذلِكَ التُمِسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ مَعْناهُ... فالْتَمَسْتُ ذلِكَ للبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، واللَّفْظُ الَّذي اشْتُقّا مِنْهُ إِذا لَمْ يَكُوْنا فيْهِ بمَنْزِلَةِ الحَمْدِ، والسَّقْيِ في فِعْلِهِما، ولا يَتَصَرَّفانِ تَصرُّفَهُما، فمَعْناهُما القُرْبُ، والمُتابَعَةُ، فمَثَّلْتُ بِهِما في النَّصْبِ في لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ... "[2]. ولا

---

(1) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٣ -.

(2)سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٣، ٣٥٤.

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَذْهَبَ إِلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ لا تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ: أَلَبُّكَ إِلْباباً ؛ لأَنَّـهُ لَمْ يَسْمَعْ هُوَ، أَوْ غَيْرُهُ الكَلامَ العَرَبِيَّ كُلَّهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ مُصَنِّفِي مَعاجِمِ أَلافِيْظِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّنِي أَدْعُوْ إِلى أَنْ يُكْتَفَى بأَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ مِنْ هذِهِ المَصادِرِ المُثَنَّاةِ المَنْصُوْبَةِ يَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، وهِيَ وَظِيْفَةٌ تُسْهِمُ في حَرَكَتِهِ الإِعْرابِيَّةِ، أَوْ بعامِلِ التَّمامِ الكُوْفِيِّ، أَوْ بأَنَّ الفَضَلاتِ المُتَمِّماتِ للمَعانِيْ جَمِيْعَها مَنْصُوْبَةٌ دُوْنَ تَوَهُّمِ فِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً لَمْ يُسْمَعْ، أَوْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ.

O دَلالَةُ التَّثْنِيَةِ في هذا المَصْدَرِ:

قِيْلَ إِنَّ التَّثْنِيَةِ في هذا المَصْدَرِ حَقِيْقِيَّةٌ، على أَنَّ المُرادَ: تَلْبِيَةٌ مَوْصُوْلَةٌ بأُخْرَى، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: حَنانَيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وإِنَّ تَثْنِيَةَ: دَوالَيْكَ حَقِيْقِيَّةٌ أَيْضاً ؛ لأَنَّ المُداوَلَةَ، تَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: هذاذَيْكَ ؛ لأَنَّ الهَذَّ يَكُوْنُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَيْضاً. وقِيْلَ إِنَّ المُرادَ مِنْها التَّكْثِيْرُ، ومُداوَمَةُ العَمَلِ. ويَظْهَرُ لِي أَنَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَكَّمَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وما يُؤَثِّرُ فيها مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ.

حَنانَيْكَ:

القَوْلُ في هذا المَصْدَرِ المُثَنَّى كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ التَّصَرُّفِ، والنَّصْبُ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً إِلاَّ في كَوْنِ هذا الفِعْلِ مِنْ لَفْظِ هذا المَصْدَرِ: تَحَنَّنْ حَناناً، على أَنَّ الأَصْلَ: تَحَنَّنْ تَحَنُّناً بَعْدَ تَحَنُّنٍ كما في قَوْلِ الحُطَيْئَةِ[1]:

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَداكَ المَلِيْكُ ... فَإِنَّ لِكُلِّ مَقامٍ مَقالا

على أَنَّ تَحَنَّنْ بمَعْنَى: ارْحَمْ، واعْطِفْ.

واسْتِعْمالُ هذا المَصْدَرِ، وأَضْرابِهِ مُفْرَداً دُوْنَ تَثْنِيَةٍ يُصَيِّرُهُ مُتَصَرِّفاً، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾[2] على أَنَّ (حَناناً) مَعْطُوْفٌ على (الحُكْمَ) مَفْعُوْلِ (آتى) الثانِيْ.

---

(١) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، حنن: ٣٤/ ٤٦١، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٠.

(٢) مريم: ١١ – ١٢.

ومِنَ المتَصَرِّفِ أَيْضاً قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[1]:

ويَمْنَحُها بَنُو شَمَحَى بْنِ حَزْمٍ   مَعِيزَهُمُ حَنانَكَ ذا الحَنانِ

واسْتُعْمِلَ المُفْرَدُ مُضافاً كما في قَوْلِهِمْ: حَنانَكَ.

ومِنَ المُتَصَرِّفِ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

فقالَتْ حَنانٌ ما أَتَى بِكَ هاهُنا   أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عارِفُ

على أَنَّ (حَنانٌ) خَبَرٌ لِمُبْتَدأ مَحْذُوفٍ وُجُوباً. وذَكَرَ ابْنُ الطَّراوَةِ أَنَّ رَفْعَ (حَنانٌ) أَقْيَسُ مِنْ نَصْبِهِ ؛ لأَنَّهُ عِلاجٌ: " وزَعَمَ ابْنُ الطَّراوَةِ أَنَّ الرَّفْعَ في (حَنانٌ) أَقْيَسُ، وأَنَّ قَوْلَكَ: الواجِبُ عَلَيْنا آنَسُ مِنْ: حَنَنّا عَلَيْكَ ؛ لأَنَّ هذا عِلاجٌ. ورُدَّ بأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ (حَنَنّا عَلَيْكَ) واقِعاً، ولَيْسَ بعِلاجٍ، فيَكُوْنُ على حَدِّ الواجِبِ عَلَيْنا حَنانٌ، فهذا البابُ لَمَّا كانَ مُناجاةً لا يَسْتَقِلُّ أَحَدٌ فيهِ بالإِخْبارِ قَوِيَ فيْهِ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ الجامِعَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الدُّعاء أَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ ماضِياً، وهُوَ مُناجاةٌ "[3].

والكافَ في (حَنانَيْكَ) إذا كانَتْ في سِياقِ الطَّلَبِ عُدَّتْ مُضافاً إِلَيْهِ نَحْوِيّاً فاعِلاً في المَعْنَى ؛ لأَنَّ المُرادَ: تَحَنُّنُكَ، وهِيَ في (لَبَّيْكَ)، و (سَعْدَيْكَ)،و(حَنانَيْكَ) في الخَبَرِ مُضافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيّاً مَفْعُوْلٌ بِهِ مَعْنَوِيّاً ؛ لأَنَّ المُرادَ: لُزُوْماً، وانْقِياداً لطاعَتِكَ، ومُساعَدَةً، وانْقِياداً لما تُحِبُّ، على أَنَّها تَعُوْدُ إِلى اللهِ، أَوِ المُوَجَّهِ إِلَيْهِ هذا الكَلامُ.

ومِنَ المَصْدَرِ المُثَنَّى غَيْرِ المُتَصَرِّفِ قَوْلُ طَرَفَةَ[4]:

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا   حَنانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

ومِنْهُ حَدِيْثُ ابْنِ نُفَيْلٍ: " حَنانَيْكَ، يا رَبِّ "[5] على أَنَّ المُرادَ: رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٠ .

(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٨ .

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٧٨ .

(٤) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، حنن : ٣٤/ ٤٦١.

(٥) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، حنن : ٣٤/ ٤٦١،

دَوالَيْكَ:

ذَكَرُ ابْنُ الأَعْرابِيِّ أَنَّ (حِجازَيْكَ)،و(دَوالَيْكَ)، و(هذاذَيْكَ) حُرُوْفٌ خِلْقَتُها على هذا لا تُغَيَّرُ، وأَنَّ (دَوالَيْكَ) مِنْ: تَداوَلُوا الأَمْرَ بَيْنَهُمْ، فيَأْخُذُها هذا دَوْلَةً، وذاكَ أُخْرَى كما في قَوْلِ عَبْدِ بَنِيْ الحَسْحاسِ[1]:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ بُرْقُعٌ　　دَوالَيْكَ حَتَّى كُلُّنا غَيْرُ لابِسِ

على أَنَّ المُرادَ أَنَّ امْرَأً شَقَّ ثِيابَ امْرَأَةٍ لِيَنْظُرُ إِلى جَسَدِها، فشَقَّتْ هِيَ أَيْضاً ثِيابَهُ إِيْماءً إِلى الرَّغْبَةِ في تَكْوِيْنِ المَوَدَّةِ، وتَوْكِيْدِها، وهذا التَّصَرُّفُ مِنْ عَمَلِ الجاهِلِيَّةِ. والنَّاصِبُ لِهذا المَصْدَرِ المُثَنَّى مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: تَداوَلْنا دَوالَيْكَ (تَداوُلاً)، وقِيْلَ إِنَّ هذا المَصْدَرَ مَأْخُوذٌ منَ المُداوَلَةِ: داوَلَ مُداوَلَةً، ودِوالاً.

وقِيْلَ إِنَّ هذا المَصْدَرَ قَدْ يَقْتَرِنُ بـ (أَلْ): الدَّوالَيْكَ، فتُصَيِّرُهُ اسْماً: الدَّوالَيْكَ كما في[2]:

وصاحِبٍ صاحَبْتُهُ ذِيْ مَأْفَكَهْ

يَمْشِيْ الدَّوالَيْكَ ويَعْدُوْ البُنَّكَهْ[3]

على أَنَّ (الدَّوالَيْكَ) المَشْيُ بتَبَخْتُرٍ.

والكافُ في هذا المَصْدَرِ المُثَنَّى تَكُوْنُ فاعِلاً في المَعْنَى، ومُضافاً إِلَيْهِ في النَّحْوِ في سِياقِ الطَّلَبِ: تَداوُلَكَ، ومُداوَلَتَكَ غَيْرَكَ.

وأجازَ سَيْبَوَيْهِ[4] أَنْ يُعْرَبَ (دَوالَيْكَ)،و(هذاذَيْكَ) حالَيْنِ، على أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ المَحْذُوْفَ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِما، وتَقْدِيْرُهُ: نَفْعَلُهُ دَوالَيْكَ (مُداوَلَةً)، وتُوْقِعُهُ هذاذَيْكَ (هَذّاً). ومِمَّنْ تَبِعَ سِيْبَوَيْهِ في هذِهِ الإجازَةِ، أَوْ حاوَلَ أَنْ يُفَسِّرَ قَوْلَهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

(أ) ابْنا عُصْفُوْرٍ، وخَرُوْفٍ: ذَكَرا أَنَّ إِجازَةَ سِيْبَوَيْهِ لهذِهِ المَسْأَلَةِ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ هذِهِ المَصادِرَ

---

(١) انظر : : الزبيديّ ، تاج العروس ، دول : ٢٨/ ٥٠٨ .

(٢) الزبيديّ ، تاج العروس ، دول : ٢٨/ ٥٠٨ .

(٣) البُنَّكَةُ : الثِّقَلُ .

(٤) انظر : الكتاب : ١/ ٣٥٠ ، وانظر : أبو حيّان النجويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٥ .

مَصادِرُ تَشْبِيْهِيَّةٌ، على أَنَّ المُرادَ: مِثْلَ دَوالَيْكَ، ومِثْلَ هـذاذَيْكَ، وأَنَّ (مِثْلَ) نَكِرَةٌ على الرَّغْمِ مِنْ إِضافَتِها إِلى مَعْرِفَةٍ ؛ لأَنَّها لا تَكْتَسِبُ التَّعْرِيْفَ إِلاَّ إِذا وَقَعَتْ بَيْنَ ضِدَّيْنِ، وأَنَّ المُضافَ حُذِفَ، فحَلَّ المُضافُ إِلَيْهِ مَحَلَّهُ، فأَخذَ حُكْمَهُ في التَّنْكِيْرِ ؛ لأَنَّـهُ مَنْوِيٌّ، أَوْ مُرادٌ على الرَّغْمِ مِنْ أَن القائِمَ مَقامَ مِثْلٍ عِنْدَ سَيْبَوَيْهِ(1) لا يُعامَلُ مُعامَلَتَها إِلاَّ في الشِّعْرِ.

(ب) الأَعْلَمُ: ذَكَرَ أَنَّ سِيْبَوَيْهِ أَجازَ الحالَ في هذَيْنِ المَصْدَرَيْن ؛ لأَنَّهُما نَكِرَتانَ مُعْتَـدّاً بأَنَّ الكافَ حَرْفُ خِطابٍ لا ضَمِيْرٌ عِنْدَهُ كما مَرَّ.

(ج) أَحَدُ أَصْحابِ أَبِي حَيّانَ: ذَكَرَ أَنَّ نَصْبَ هـذَيْنِ المَصْـدَرَيْنِ (دَوالَيْـكَ، وهـذاذَيْك) في هذَيْنِ البَيْتَيْنِ على الحالِ في هذِهِ المَسْأَلَة – يَعُوْدُ إِلى أَنَّ النَّصْبَ على المَصْـدَرِ، أَوِ الحـالِ غَيْرُ مُنْقاسٍ كِلاهُما مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الحالِ مَعْرِفَةً، ووَضْعُ المَصْدَرِ مَوْضِعَ فِعْلِهِ.

وما مَـرَّ مِـنْ تَأوِيْـلٍ لا مُحْوِجَ إِلَيْهـا عِنْـدَ أَبِي حَيّـانَ ؛ لأَنَّ (دَوالَيْـكَ)، و(هـذاذَيْكَ) مَصْدَرانِ في الظّاهِرِ مُثَنَّيا:

(أ) على أَنَّ التَّشْبِيْهَ لا يَكُوْنُ في المَصْدَرِ إِلاَّ إِذا انْتَصَبَ انْتِصابَ المَصْدَرِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَكُوْنُ فيْهِ إِذا انْتَصَبَ انْتِصابَ الحالِ الَّتي لا تَكُوْنُ تَشْبِيْهِيَّةً، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: جاءَ زَيْـدٌ ضاحِكَ بَنِيْ فُلانٍ، على أَنَّ المُرادَ: جاءَ زَيْدٌ ضاحِكاً مِثْلَ ضاحِكِ بَنِيْ فُلانٍ.

(ب) على أَنَّ الكافَ لَيْسَتْ حَرْفَ خِطابٍ عِنْدَهُ.

(ج) على أَنَّ النَّصْبَ على المَصْدَرِ يُرَجَّحُ في القِياسِ على النَّصْبِ عـلى الحـالِ ؛ لأَنَّ المَصـادِرَ المُثَنّاةَ الأُخْرَى المَنْصُوْبَةَ (سَعْدَيْكَ، لَبَّيْـكَ، حـذارَيْكَ، حِجازَيْـكَ) تُسْـهِمُ في تَعْزِيْـزِ تَرْجِيْحِ النَّصْبِ على المَصْدَرِ على النَّصْبِ على الحالِ.

وبَعْدُ فلا مُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ تَنْكِيْرِ هـذَيْنِ المَصْـدَرَيْنِ عـلى تَـوَهُّمِ كَـوْنِ الكـافِ حَـرْفَ خِطابٍ، ونَصْبِهما على الحالِ ؛ لأَنَّ نَظائِرَهُما مِنَ المَصادِرِ المُثَنّاةِ الأُخْرَى تَجْعَلُنا نُخْضِـعُهُما لَهـا لِيَطَّرِدَ البابُ، ويَنْقاسَ فَضْلاً عَنْ أَنَّ الدَّلالَةَ تُعَـزِّزُ هـذِهِ المَسْـأَلَةِ ؛ لأَنَّ الأَصْـلَ في الحـالِ أَنْ تَكُوْنَ مُتَنَقِّلَةً، وأَنْ تَكُوْنَ مُشْتَقَّةً لا جامِدَةً، وعَنْ أَنَّ الحَمْلَ على الظّاهِرِ أَوْلَى إِذا لَمْ تَكُنْ هُنـاكَ ضَرُورَةٌ ما تَفْرِضُ سُـلْطانَها ولا سِيَّما المَعْنـى، وعَـنْ أَنَّ التَّواصُـلَ الإِخْبـارِيَّ بَـيْنَ المُـتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُراعَى في هذِهِ المَصادِرِ.

---

(1) انظر: الكتناب: ١/ ٣٦١، وانظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٥.

سَعْدَيْك:

مَصْدَرٌ مِنَ المَصادِرِ المُثَنَّاةِ المَنْصُوْبَةِ بِفِعْلٍ مَتْرُوْكٍ كما في قَوْلِ الرَّسُوْلِ علَيْهِ السَّلامُ في افْتِتاحِ الصَّلاةِ: " لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ بَيْنَ يَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ "[1]، وفي تَفْسِيْرِ ما في هذا الحَدِيْثِ مِنْ مُكَوِّناتٍ أَقْوالٌ[2]:

* الأَزْهَرِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ (لَبَّيْكَ) مَأْخُوْذٌ مِنْ: لَبَّ بالمَكانِ، وأَلَبَّ (أَقامَ بِهِ) لَبّاً، وإِلْباباً كما مَرَّ، على أَنَّ المُرادَ: أَنا مُقِيْمٌ على طاعَتِكَ إِقامَةً بَعْدَ إِقامَةٍ، ومُجِيْبٌ لَكَ إِجابَةً بَعْدض إِجابَةٍ.

* ابْنُ السِّكِّيْتِ: ذَكَرَ أَنَّ المُرادَ: إِلْباباً بَعْدَ إِلْبابٍ (لُزُوْماً لطاعَتِكَ بَعْدَ لُزُوْمٍ)، وإِسْعاداً بَعْدَ إِسْعادٍ.

* ثَعْلَبٌ: ذَكَرَ أَنَّ المُرادَ مِنْ (سَعْدَيْكَ): مُساعَدَةً لَكَ، ثُمَّ مُساعَدَةً، وإِسْعاداً لأَمْرِكَ بَعْدَ إِسْعادٍ.

* ابْنُ الأَثِيْرِ: ذَكَرَ أَنَّ المُرادَ: ساعَدْتُ طاعَتَكَ مُساعَدَةً بَعْدَ مُساعَدَةٍ، وإِسْعاداً بَعْدَ إِسْعادٍ.

* الفَرّاءُ: ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الإِسْعادِ، والمُساعَدَةِ: مُتابَعَةُ العَبْدِ أَمْرَ رَبِّهِ، ورِضاهُ.

* ابْنُ السِّكِّيْتِ، والمُبَرِّدُ: ذَكَرا أَنَّ المرادَ أَنَّ العَبْدَ يُخاطِبُ رَبَّهُ، ويَذْكُرُ طاعَتَهُ، ولُزُوْمَهُ أَمْرَهُ، فيَقُوْلُ: مُساعَدَةً لأَمْرِكَ بَعْدَ مُساعَدَةٍ.

* أَبُوْ طالِبٍ النَّحْوِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ المُرادَ: أَسْعَدَنِيْ اللهُ إِسْعاداً بَعْدَ إِسْعادٍ، وهُوَ على خِلافِ التَّأْوِيْلِ السَّابِقَةِ إِلاَّ إِذا تُوُهِّمَ أَنَّ العَبْدَ بَعْدَ مُتابَعَتِهِ لأَمْرِ رَبِّهِ، واجْتِنابِ نَواهِيْهِ كانَ الحاصِلُ أَنَّ اللهَ أَسْعَدَهُ إِسْعاداً بَعْدَ إِسْعادٍ.

وقِيْلَ إِنَّ المُرادَ: كُلَّما أَمَرْتَنِيْ أَطَعْتُكَ، وساعَدْتُكَ مُساعَدَةً بَعْدَ مُساعَدَةٍ، وإِنَّ (سَعْدَيْكَ) لا يُسْتَعْمَلُ إِلاّ مَسْبُوْقاً بـ (لَبَّيْكَ) كما في: وَيْلٌ لَكَ، وَعَوْلٌ لَكَ، فلا يُقالُ (عَوْلٌ لَكَ) إلا بَعْدَ (وَيْلٌ لَكَ) كما ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ[3]، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: وَيْلاً لَكَ، وعَوْلاً لَكَ.

---

(١) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، سعد : ٨/ ١٩٣ .

(٢) وانظر : أبو حيّان النجويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٥،٧/ ١٨١ .

(٣) انظر الكتاب : ١/ ٣٣٢ .

ويَتبيَّنُ مِمّا مَرَّ أن هذِهِ الأَقْوالَ في تَأْوِيْلِ (سَعْدَيْكَ) تَدُوْرُ في فَلَكَ: مُساعَدَةً بَعْدَ مُساعَدَةٍ، وإِسْعاداً بَعْدَ إِسْعادٍ كما في المَصادِرِ الأُخْرَى مِنْ هذا البابِ.

هَذاذَيْكَ:

الهَذُّ: مَصْدَرُ: هذَّ الكِتابَ هذّاً (أَسْرَعَ فيهِ)، على أَنَّ الهَذَّ سُرْعَةُ القَطْعِ، وسُرْعَةُ القِراءَةِ، و(هذاذَيْكَ): هذّاً بَعْدَ هَذٍّ (قَطْعاً بَعْدَ قَطْعٍ) كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ(١):

ضَرْباً هذاذَيْكَ وطَعْناً وَخْضا

على أَنَّ (هذاذَيْكَ) مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: يَهُذُّ هذاذَيْكَ، وأَجازَ سِيْبَوَيْهِ أَنْ يُعْرَبُ هذا المَصْدَرُ المُثَنَّى حالاً، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ كما مَرَّ لاطِّرادِ البابِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ.

ومِمّا وَرَدَ فيهِ هذا المَصْدَرُ قَوْلُ عَبْدِ بَنِيْ الحَسْحاسِ(٢):

إِذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالبُرْدِ بُرْقُعٌ ... هَذاذَيْكَ حَتَّى لَيْسَ للبُرْدِ لابِسُ

وقَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

فباكَرَ مَخْتُوْماً عَلَيْهِ سَياعُهُ ... هذاذَيْكَ حَتَّى أَنْفَذَ الدَّنَّ أَجْمَعا

على أَنَّ المُرادَ: هذّاً بَعْدَ هَذٍّ (شُرْباً بَعْدَ شُرْبٍ كما قِيْلَ).

حَجازَيْكَ:

القَوْلُ في هذا المَصْدَرِ المُثَنَّى كالقَوْلِ في أَضْرابِهِ مِنْ حَيْثُ العامِلُ المَحْذُوْفُ، وتَقْدِيْرُهُ: احْجِزْ بَيْنَ القَوْمِ حَجْزاً بَعْدَ حَجْزٍ بلا فاصِلٍ، أَوْ: تَحْجِزُ حِجازَيْكَ، على أَنَّ المُرادَ المَنْعُ للعِراكِ، وغَيْرِهِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ اثْنَيْنِ(٤).

---

(١) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٠، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٠

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، هذذ: ٩/ ٤٩٨.

(٣) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، هذذ: ٩/ ٤٩٨.

(٤) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨١

حَذارَيْكَ:

يُعَدُّ الفِعْلُ النَّاصِبُ لهذا المَصْدَرِ المُثَنَّى والمَحْذُوْفُ وُجُوْباً – فِعْلَ أَمْرٍ تَقْدِيْرُهُ: احْذَرْ حَذَراً بَعْدَ حَذَرٍ (لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ)(١). وذَكَرَ ابْنُ الأثِيْرِ(٢) أَنَّ هذا المَصْدَرَ لا مُفْرَدَ لَهُ، وعُدَّ هذا المَصْدَرُ المُثَنَّى المَنْصُوْبُ اسْمَ فِعْلٍ كما يُفْهَمُ مِمَّا في (تاج العروس): " ومِنْ أَسْماءِ الفِعْلِ قَوْلُكَ: حَذَرَكَ زَيْداً وحَذارَيْكَ زَيْداً إذا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْهُ، وحَذارَكَ، وحَكَى اللِّحْيانِيُّ: حَذارِكَ بكَسْرِ الرَّاءِ. وقِيْلَ: مَعْنَى التَّثْنِيَةِ أَنَّهُ يُرِيْدُ: لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ "(٣)، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَراً لإِجْماعِ النُّحاةِ عَلَيْهِ فَضلاً عَنِ المَعْنَى، وتَحْقِيْقِ اطِّرادِ البابِ.

حَوالَيْكَ(٤):

أَجازَ صاحِبُ البَسِيْطِ أَنْ يَكُوْنَ (حَوالَيْكَ) مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ ظَرْفاً،وحالاً: " وأَمَّا حَوالَيْكَ فبِمَعْنَى الإِقامَةِ، والقُرْبِ، فكَأَنَّهُ أَرادَ الإِحاطَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ؛ لأَنَّهُ يُقالُ: أَحْوالَه، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيْدُ: إِطاقَةً بَعْدَ إِطاقَةٍ، ولَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، ويَجُوْزُ نَصْبُهُ على الظَّرْف ؛ لأَنَّهُ بمَعْناهُ، وعلى الحالِ أَيْضاً "(٥).

هَجاجَيْكَ:

وَرَدَ هذا المَصْدَرُ المُثَنَّى المَنْصُوْبُ فيما يَأْتِي(٦):

- مَنْ أَرادَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ شَيْءٍ قالَ: هَجاجَيْكَ، وهَذاذَيْكَ.
- يُقالُ للأَسَدِ، والذِّئْبِ، وغَيْرِهِما في التَّسْكِيْنِ: هَجاجَيْكَ، وهذاذَيْكَ.
- هَجاجَيْكَ هاهُنا وهاهُنا (كُفَّ).

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب :١/ ٣٤٩ ، أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٧

(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، حذر : ١٠/ ٥٦٨ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ٢/ ٨٠٠ (المكتبة الشاملة) .

(٣) الزبيديّ ، تاج العروس ، حذر : ١٠/ ٥٦٨ .

(٤) انظر في كَوْنِهِ ظَرْفاً : كتابي : المَفْعُوْل فيه فَضلة نَحويّة ذات وظيفة دَلاليَّة .

(٥) أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ١٨٧ .

(٦) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، هجج : ٦/ ٢٦٨ ، السيوطي ، المزهر : ٢/ ١٧٦ .

O النَّاسُ هجاجَيْكَ (مِثْلُ: دَوالَيْكَ، وحَوالَيْكَ في التَّثْنِيَةِ).

ويتبَيَّنُ لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هذا المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً مَعْناهُ يَدُوْرُ في فَلَكِ الكَفِّ، والمَنْعِ بأَيَّةِ وَسِيْلَةٍ كالصِّياحِ بالأَسَدِ، وغَيْرِهِ، وزَجْرِهِ لتَسْكِيْنِهِ،على أَنَّ الهَجْهَجَةَ: حِكايَةُ صَوْتِ الرَّجُلِ بالأَسَدِ، والفِعْلُ: هَجْهَجْتُ بالأَسَدِ (صِحْتُ بِهِ)، وهَجْ هَجْ: زَجْرٌ للغَنَمِ، والكَلْبِ، والأَسَدِ، وغَيْرِهِ مِنَ الحَيَواناتِ المُفْتَرِسَةِ، وهَجْهَجَ الرَّجُلَ: رَدَّهُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، فيكُوْنُ المَعْنَى: كَفّاً للناس بَعْدَ كَفٍّ، ومَنْعاً لَهُمْ بَعْدَ مَنْعٍ، وَزَجْراً للأَسَدِ، وغَيْرِهِ بَعْدَ زَجْرٍ.

وبَعْدُ فإِنَّ هذِهِ المَصادِرَ المُثَنَّاةَ المَنْصُوْبَةَ تُوْسَمُ:

(أ) بأَنَّ مِنْها ما يَكُوْنُ مُتَعَدِّياً إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ كما في: حَجازَيْكَ، وحَذارَيْكَ، ومِنْها ما لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ.

(ب) أَنَّ الالْتِجاءَ إلى اسْتِعْمالِها يُوْمِئُ إلى رَغْبَةِ المُتَكَلِّمِ في التَّكْثِيرِ المُرادِ مِنْهُ المُبالَغَةُ.

(ج) أَنَّها لا يُقاسُ عَلَيْها غَيْرُها حَمْلاً على أَنَّ النُّحاةَ القُدامَى لَمْ يُطالِعْنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ قَدْ صَرَّحَ بذلِكَ فَضْلاً عَنْ أَنَّ ما وَرَدَ مِنْها في الكَلامِ العَرَبِيِّ قَلِيْلٌ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الرُّواةَ، والنُّحاةَ لَمْ يَجْمَعُوا إلاَّ القَلِيْلَ مِنْ هذا الكَلامِ. وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّنِي أَدْعُوْ إلى القِياسِ عَلَيْها إذا رَغِبَ المُتَكَلِّمُ في تَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ من اسْتِعْمالِها.

(٣) أَسالِيْبُ خَبَرِيَّةٌ مَحْضَةٌ لا تَحْمِلُ الدَّلالَةَ على الدُّعاءِ:

تَشْتَمِلُ هذِهِ الأَسالِيْبُ على تَراكِيْبَ لُغَوِيَّةٍ يُقاسُ عَلَيْها بقَيْدِ كَوْنِ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً مِنْ لَفْظِ المَصْدَرِ، ومادَّتِهِ، وهذِهِ التَّراكِيْبُ تُوَزَّعُ على ما يَأْتِي:

◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ واقِعاً في سِياقِ التَّفْصِيْلِ لِما قَبْلَهُ بَعْدَ (إمَّا)، كما في:

O قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [1]، على أَنَّ التَّقْدِيرَ: فإِمَّا أَنْ تَمُنُّوا مَنّاً، وإِمَّا أَنْ تُفادُوهُمْ فِداءً، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنا مَفْعُوْلَيْنِ لفعْلَيْنِ مَحْذُوْفَيْنِ تقْدِيْرُهُما: فإمّا أَنْ تُوْلُوْهُمْ منّاً، وإِمّا أَنْ تقْبَلوا فِداءً.

O قَوْلُ الشّاعِرِ[2]:

---

(١) محمد: ٤.

(٢) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٤.

لأَجْهَــدَنَّ فإِمّـا دَرْءَ واقِعَـةٍ تُخْشَى، وإِمَّـا بُلُـوْغَ السُّـؤلِ والأَمَـلِ

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: وإِمّا أَنْ أَدْرأَ دَرْأً واقِعَةٍ، وإِمَّا أَن أَبْلُغَ بُلُوْغَ السُّؤلِ.

ومِنَ المُعْرِبِيْنَ القُدامَى مَنْ جعَلَ الفِعْلَ المُضارِعَ المُقدّرَ مَسْبُوْقاً بـ (أَنِ) المَصْدَرِيَّةِ النَّاصِبَةِ للمُضارِعِ كما مَرَّ، ومِنْهُمْ مَنِ اكْتَفَى بهذا الفِعْلِ غَيْرَ مَسْبُوْقٍ بهذا الحَرْفِ: فإِمَّا تَمُنُّوْنَ مَنّاً، وإِمَّا تُفادُوْنَ فِداءً، وقَدْ تَبِعَهُمْ في ذلِكَ المُحْدَثُوْنَ كعبّاس حَسَن[1]، على أَنَّ ذِكْرَ (أَنْ) يُوْجِبُ تأْوِيْلَ مَصْدَرٍ مُؤَوَّلٍ مِنها، ومِمّا في حَيِّزِها، ويُعْرَبُ هذا المَصْدَرُ فاعِلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: فإِمّا يَكُوْنُ مِنْكُمْ مَنٌّ، وإِمَّا يَكُوْنُ مِنْكُمْ فِداءٌ على أَنَّ هذا الفِعْلَ تامٌّ فاعِلُهُ المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ، والأَوْلَى عَدَمُ ذِكْرِ هذا الحَرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ تأْوِيْلِ مَصْدَرٍ مُؤَوَّلٍ ذِي مَوْضِعٍ إِعْرابِيٍّ.

O قَوْلُكَ للطَّالِبِ غَيْرِ المُنْتَبِهِ إِلى المُحاضَرَةِ: إِمَّا انْتِباهاً، وإِمَّا صَمْتاً، وإِمَّا اسْتِماعاً إِلى ما أَقُوْلُ، وإِمَّا سُكُوْتاً.

O قَوْلُكَ للمُساءِ إِلَيْهِ: إِمَّا عَفْواً عَنِ المُسِيْءِ، وإِمّا تَأْنِيْباً لَهُ مِنْ خلالِ تَبْيِيْنِ أَثَرِ إِساءَتِهِ إِلَيْكَ.

وتُقَيَّدُ هذِهِ المَسْأَلَةُ بالقُيُوْدِ الثَّلاثَةِ الآتِيَةِ:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ المَنْصُوْبُ مَصْدَراً يُبَيِّنُ أَمْراً مُبْهَماً في جُمْلَةٍ قَبْلَهُ، ويُفَصِّلُ عاقِبَةَ هذا الأَمْرِ المُبْهَمِ الَّذِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هذِهِ الجُمْلَةُ.

(ب) أَنْ يُسْبَقَ بجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ على أَمْرٍ مُبْهَمٍ.

(ج) أَنْ يَتَوَلَّى هذا المَصْدَرُ تَفْصِيْلَ عاقِبَةِ هذا الأَمْرِ المُبْهَمِ.

◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ مَحْصُوْراً بَعْدَ أَداتَيِ الحَصْرِ (إِلاَّ)، و (إِنَّما) في المَعْنَى، على أَنْ يَكُوْنَ ما قَبْلَ (إِلاَّ) مُبْتَدأً مِنْ بابِ اسْمِ الذَّاتِ، كما في: **ما أَنْتَ إِلاَّ لَعِباً، وإِلاَّ قِراءَةً، وإِلاَّ مَشْياً، وإِلاَّ صَبْراً، وإِنَّما أَنْتَ مَشْياً،** وصَبْراً، ولَعِباً، وقِراءَةً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: **ما أَنْتَ إِلاَّ تَلْعَبُ لَعِباً، وإِلاَّ تَقْرَأُ قِراءَةً، وإِلاَّ تَمْشِيْ مَشْياً، وإِلاَّ تَصْبِرُ صَبْراً، وإِنَّما أَنْتَ تَمْشِيْ مَشْياً،**

---

(١) انظر : النحو الوافي :٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥ .

وتَصْبِرُ صَبْراً، وتَلْعَبُ لَعِباً، وتَقْرَأُ قِراءَةً، وتَكُوْنُ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ مِنَ الفِعْلِ المُقَدَّرِ، وفاعِلِهِ والمَفْعُوْلِ المُطْلَقِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (أَنْتَ).

ومِنْ مَجِيْءِ هذا المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً بَعْدَ (إِنَّما) قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

أَلا إِنَّما المُسْتَوْجِبُوْنَ تَفَضُّلاً ... بِداراً بِداراً إِلى نَيْلِ التَّقَدُّمِ والفَضْلِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: إِنَّما المُسْتَوْجِبُوْنَ تَفَضُّلاً يُبادِرُوْنَ بِداراً، أَوْ مُبادَرَةً.

وحُمِلَ حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ في المَصْدَرِ على أَنَّ الحَصْرَ كَأَنَّهُ يَقُوْمُ مَقامَ التَّكْرِيْرِ؛ على أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُما يَعُوْدُ إِلى أَنَّ في الحَصْرِ تَقْوِيَةً للمَعْنَى، وهِيَ تَقْوِيَةٌ تَقُوْمُ مَقامَ التَّكْرِيْرِ.

وتُقَيَّدُ هذِهِ المَسْأَلَةُ، وما بَعْدَها (تَكْرِيْرُ المَصْدَرِ) بِأَنْ يَكُوْنَ المُبْتَدَأُ اسْمَ عَيْنٍ، أَوْ ذاتٍ لا اسْمَ مَعْنًى (مَصْدَرٌ)؛ لأَنَّهُ لَوْ كانَ كذلِكَ لَرُفِعَ المَصْدَرُ على الخَبَرِ، فيُقالُ: ما أَنْتَ إِلاَّ مَشْيٌ، أَوْ لَعِبٌ، و: أَنْتَ مَشْيٌ مَشْيٌ، ولَعِبٌ لَعِبٌ، وجِدٌّ جِدٌّ؛ لأَنَّ وُقُوْعَ المَصْدَرِ خَبَراً عَنِ اسْمِ الذَّاتِ، أَوِ العَيْنِ لا يَكُوْنُ إِلاَّ مَجازاً كما قِيْلَ[2].

ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هذا النَّصْبُ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلى النَّصْبِ لِتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بِجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْها على أَنْ يُحْمَلَ تَجْوِيْزُ الإِخْبارِ بالمَصْدَرِ عَنِ اسْمِ الذَاتِ على الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، أَوْ على أَنّ هُناكَ مُضافاً مَحْذُوْفاً، أَوْ على تَأْوِيْلِ المَصْدَرِ بالمُشْتَقِّ، والرَّفْعُ على الخَبَرِ أَوْلى؛ لأَنَّ هذا الخَبَرَ مُفْرَدٌ وهُوَ الأَصْلُ، وأَخَفُّ مِنْ كَوْنِهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً حُذِفَ فيها الفِعْلُ العامِلُ.

ويُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ ما جاءَ في (التَّذييل والتّكميل): " وهذا النَّوْعُ، يَعْنِيْ ما نُصِبَ على الفِعْلِ الواجِبِ إِضْمارُهُ – يَجُوْزُ فيْهِ الرَّفْعُ على جِهَةِ المَجازِ، والاتِّساعِ "[3]، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّه قِيْلَ إِنَّ الرَّفْعَ في المُكَرَّرِ وُسِمَ بالضَّعْفِ لِقُوَّةِ دَلالَةِ الفِعْلِ على المُعالَجَةِ، لكِنَّه جائِزٌ، وهذا الرَّفْعُ يَكُوْنُ في المَصْدَرَيْنِ لا في أَحَدِهِما. والقَوْلُ نَفْسُهُ في جَوازِ نَصْبِ هذا المَصْدَرِ، ورَفْعِهِ إِذا لَمْ تَتَوافَرْ قُيُوْدُ نَصْبِهِ وُجُوْباً مِنْ حَيْثُ عَدَمُ وُجُوْبِ حَذْفِ الفِعْلِ، وجَوازُ رَفْعِهِ كما يَظْهَرُ لي.

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٤.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٥.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٦.

ويَعَزِّزُهُ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ: " وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ هذا كُلَّهُ، فجَعَلْتَ الآخِرَ هُوَ الأَوَّلَ، فجازَ على سَعَةِ الكَلامِ. مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الخَنْساءِ:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ ... فإنَّما هيَ إقْبالٌ، وإدْبارُ

فجَعَلَها الإقْبالَ، والإدْبارَ، فجازَ على سَعَةِ الكَلامِ كَقَوْلِكَ: نَهارُكَ صائِمٌ، ولَيْلُكَ قائِمٌ... "[1].

ويُعَزِّزُهُ أَيْضاً جَوازُ رَفْعِ الأَوَّلِ، ووُجُوْبُ نَصْبِ الثَّانِي إذا كانَ المُتَعاطِفانِ مُنْفَصِلَيْنِ في المَعْنَى كما في: ما زَيْدٌ ضَرْبٌ وقَتْلاً، وكما في قَوْلِ مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ[2]:

لَعَمْرُكَ ما دَهْرِيْ بتَأْبِيْنِ هالِكٍ ... ولا جَزَعٍ مِمَّا أَصابَ وأَوْجَعا

على أَنَّ المُرادَ: وما دَهْرِي دَهْرُ جَزَعٍ، وأَنَّ نَصْبَهُ جائِزٌ.

وقِيْلَ إنَّ حُكْمَ ما لا يَنْفَصِلانِ فيْهِ في المَعْنَى وُجُوْبُ الرَّفْعِ: " وأَمَّا إنْ لَمْ يَنْفَصِلا نَحْوُ: زَيْدٌ سَيْراً، ورَدّاً ؛ لأَنَّكَ تُرِيْدُ: لا يَثْبُتُ على حالَةٍ، فهذا المَعْنَى لا يَسْتَقِلُّ بِهِ أَحَدُهُما، فلا بُدَّ مِنْ رَفْعِهِما كقَوْلِهِ... "[3].

وبَعْدُ فإنَّ الاكْتِفاءَ بوَضْعٍ إعْرابيٍّ واحِدٍ أَوْلَى، وأَخَفُّ كما مَرَّ فَضْلاً عَنْ أَنَّ الرَّفْعَ الأَصْلُ لكَوْنِهِ رُكْناً أَساسِيّاً في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ.

◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ مُكَرَّراً، أَوْ مُؤَكَّداً تَوْكِيْداً لَفْظِيّاً، ومَسْبُوقاً بمُبْتَدَأ مِنْ بابِ اسْمِ الذَّاتِ، كما في: **أَنْتَ مَشْياً مَشْياً، أَنْتَ صَوْماً صَوْماً، الخَيْلُ سُرْعَةً سُرْعَةً، الوَلَدُ بُكاءً بُكاءً**، على أَنَّ الفِعْلَ المَحْذُوْفَ وُجُوْباً، وفاعِلَهُ، والمَصْدَرَ المَنْصُوْبَ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

أنا جِدّاً جِدّاً، ولَهْوُكَ يَزْدادُ إذا ما إلى اتِّفاقٍ سَبِيْلُ

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٦ – ٣٣٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٧، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٧.

(٣) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٧.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٤.

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَنا أَجِدُّ جِدّاً (الجِدُّ: الاجْتِهادُ)، وأَنَّ أَحَدَ المَصْدَرَيْنِ يُعَدُّ عِوَضاً مِنْ ذِكْرِ الفِعْلِ.

ويُعَدُّ مِنْ بابِ التَّكْرِيْرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

O ما كانَ فيْهِ المَصْدَرُ الثَّاني لَفْظُهُ غَيْرُ لَفظِ الأَوَّلِ كما في: أَنْتَ قِياماً قُعُوْداً إِذا كانَ المُتَكَلِّمُ لا يُرِيْدُ أَحَدَهُما.

O ما كانَ فيْهِ المَصْدَرُ الثَّانِيْ مَعْطُوْفاً على الأَوَّلِ بالواوِ، أَوْ غَيْرِها كما في: زَيْدٌ سَيْراً ورَدّاً، وضَرْباً وقَتْلاً، زَيْدٌ إِمَّا قِياماً وإِمَّا قُعُوْداً[1].

◊ أَنْ يَكُوْنَ المُبْتَدَأُ مَسْبُوْقاً باسْتِفْهام كما في قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ سَيْراً، أَوْ غَضَباً، أَوْ فَرَحاً ؛ لأَنَّ مَعْنَى الاسْتِفْهامِ الَّذيْ يَطْلُبُ الفِعْلَ كَأَنَّهُ يُغْنِيْ عَنِ التَّكْرِيْرِ، أَوْ يَقُوْمُ مَقامَهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ.

◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ مُؤَكِّداً لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ، أَوْ مَعْناها: لهذا المَصْدَرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ نَوْعانِ:

O المَصْدَرُ المُؤَكِّدُ لنَفْسِهِ: يُوْسَمُ هذا المَصْدَرُ بهذِهِ السِّمَةِ إِذا كانَ مَعْناه الحَقِيْقيُّ لا المَجازِيُّ مَعْنَى الجُمْلَةِ قَبْلَهُ نَفْسَهُ على أَلاَّ تُوْمِئَ هذِهِ الجُمْلَةُ إِلى مَعْنًى آخرَ غَيْرِ مَعْناهُ، فيَكُوْنُ مُؤَكِّداً لنَفْسِهِ، وكَأَنَّهُ بمَنْزِلَةِ تكْرِيرِ هذِهِ الجُمْلَةِ كما في قَوْلِكَ: لَهُ عليَّ عشْرُوْنَ دِيْناراً اعْتِرافاً، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (لَهُ عَلَيَّ عشْرُوْنَ دِيناراً) نَصٌّ صَرِيْحٌ على اعْتِرافِ المُتَكَلِّمِ بهذا المَبْلَغِ، ولا تَحْتَمِلُ غَيْرَ ذلِكَ، ومَدْلُوْلُها مَدْلُوْلُ هذا المَصْدَرِ، وهذا التَّوافُقُ الدَّلاليُّ صَيَّرَ هذا المَصْدَرَ كَأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ لنَفْسِهِ. وتَقْدِيْرُ هذا الفِعْلِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً الَّذي نابَ عَنْهُ مَصْدَرُهُ في الدَّلالَةِ على مَعْناهُ: تَعْتَرِفُ اعْتِرافاً.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: لوالِدَيْكِ عَلَيْكَ حَقُّ إِطاعَتِهِما يَقِيْناً، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (لوالِدَيْكَ عَلَيْكَ حَقٌّ...) هُوَ مَعْنَى (يَقِيْناً) نَفْسُهُ، على أَنَّ هذا المَصْدَرَ نائِبٌ عَنِ الفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ، وتَقْدِيْرُ هذا الفِعْلِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً الَّذِي نابَتْ عَنْهُ: تَوَقَّنْ يَقِيْناً.

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٠٥ .

ومِنْهُ قَوْلُكَ لِمَنْ تَراهُ يرْكُضُ: يُعْجِبنِي رَكْضُكَ مُسْرِعاً حَقّاً، على أَنَّ الجُمْلَـةَ (يُعْجِبُنِـي رَكْضُكَ...) هُوَ الحَقُّ ؛ لأنَّ إعْجابِي بِرَكْضِكَ مُسْرِعاً حَقٌّ، علـى أَنَّ مَضْمُوْنَ الجُمْلَـةِ هُـوَ مَضْمُوْنُ المَصْدَرِ (حَقّاً)، ولذلِكَ نابَتْ عَنِ النَّاصِبِ لهذا المَصْدَرِ المَحذُوْفِ وُجُوباً، وتَقْـدِيْرُ هذا الفِعْلِ: أُحِقُّ حَقّاً.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ هذا التَّوْكِيْدَ يُمْكِنُ إِدْراجُهُ تَحْتَ بابِ التَّوْكِيْدِ اللَّفْظِيِّ، وعَلَيْـهِ فـإِنَّ هـذا المَصْدَرَ المُؤَكِّدَ لا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ على هذِهِ الجُمْلَةِ على وَفْقِ أَصْلِ التَّوْكِيْدِ اللَّفْظِيِّ.

وتُعَدُّ **(أَلْبَتَّةَ)** (١) في قَوْلَكَ: لا أَفْعَلُ الأَمْرَ أَلْبَتَّةَ، وأَنْتِ طالِقٌ البَتَّةَ، ولا عَوْدَةَ لَهُ البَتَّـةَ – مِنْ هذا البابِ على أَنَّها مَصْدَرُ المَرَّةِ مِنْ: بَتَّ الشَّيْءَ بَتَّةً، وتُفِيْدُ اسْتِمْرارَ النَّفْيِ الَّذي تُوْمِئُ إِلَيْهِ الجُمْلَةُ المُصَدَّرَةُ بـ (لا)، وتُسْـتَعْمَلُ في كُـلِ أَمْـرٍ لا تَـرَدُّدَ فيـهِ، ولا رَجْعَـةَ فيْـهِ. ومِـنْ هـذِهِ الاسْتِعْمالاتِ: مالَكَ عَلَيْهِ عَتْبٌ، لا يُشَكُّ في هذا الأَمْرِ أَلْبَتَّةَ، ولا عَهْدَ لَـهُ أَلْبَتَّـةَ. وتُسْـتَعْمَلُ مَرْفُوْعَةً كما في: صَدَقَةٌ بَتَّةٌ، ومَنْصُوْبَةً: حَلَفَ على ذلِكَ يَمِيْناً بَتّاً، وبَتَّةً، وبَتاتـاً، وأُعْطِـيَ هـذِهِ القِطْعَةَ بَتّاً (٢).

ويُقالُ: لا أَفْعَلُهُ بَتَّةً بالتَّنْكِيْرِ على مَذْهَبِ الفَرَّاءِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سِيْبَوَيْهِ، ومَنِ اتَّبَعَهُ لا يَسْتَعْمِلُوْنَها إِلاَّ مَعْرِفَةً إِذا أُرِيْدَ التَّأْكِيْدُ، ولـذلِكَ حُمِلَـتْ لَفْظَـةُ (بَتاتـاً) في قَـوْلِ أَبي صَـخْرٍ الهُذَلِيِّ (٣):

وإِنِّيْ لآتِيْهـا وفي الـنَّفْسِ هَجْرُهـا بَتاتـاً لأُخْـرَى الـدَّهْرِ مـا طَلَـعَ الفَجْـرُ

على الشُّذُوْذِ، أَوْ على الحالِ.

O المَصْدَرُ المُؤَكِّدُ لغَيْرِهِ: يُوْسَمُ المَصْدَرُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بهذِهِ السِّمَةِ إِذا كـانَ لَـيْسَ الجُمْلَـةَ الَّتي قَبْلَهُ لَفْظاً، ومَعْنًى، أَوْ أَنَّ هذِهِ الجُمْلَةَ تَحْتَمِلُ مَعانِيَ أُخْرَى مِنْها مَعْنَى هذا المَصْدرِ المَنْصُوبِ قَبْلَ ذِكْرِهِ مَعَها مُكَوِّناً مِنْ مُكَوِّناتِها، وهذا الاحْتِمالُ يَتَلاشَـى بـذِكْرِهِ تَمامـاً،

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٨، محمد النّجار، ضياء السالك: ٢/ ١٢٨ – ١٢٩، النحو الوافي: ٢/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس: بتت: ٤/ ٤٢١ – .

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢٠٨ – .

ويَصِيْرُ المَعْنَى نَصًّا على شَيْءٍ واحِدٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّ كَوْنَهُ بمَنْزِلَةِ تكْرِيْرِ الجُملَةِ لَيْسَ مُتَوافِراً كذلِكَ الَّذي يَكُوْنُ كذلِكَ، وهُوَ المَصْدرُ المُؤَكِّدُ لنَفْسِهِ.

ومِنْ ذلِكَ: هُوَ ابْنِي حَقّاً، وهُوَ أَبِيْ حَقّاً، وهُوَ ابْنُ عَمِّي حَقّاً، على أَنَّ الجُمْلَةَ قَبْلَ هذا المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ تُوْمِئُ إلى الحَقِيْقَةِ، والمَجازِ المُرادِ مِنْهُ أَنَّهُ مِثْلُ ابْنِيْ حُنُوّاً، وقُرْباً، وهذا المَصْدَرُ تَوَلَّى إزالَةَ الشَّكِّ بإِزالَةِ هذا المَعْنَى المَجازِيِّ، وبذلِكَ تُتَبَيَّنُ الحَقِيْقَةُ وتَثْبُتُ مُؤَكَّدَةً بهذا المَصْدَرِ، ولذلِكَ عُدَّ مُؤَكِّداً لغَيْرِه لا لنَفْسِهِ، على أَنَّهُ لَيْسَ الجُمْلَةَ الَّتي قَبْلَهُ لَفْظاً، أَوْ مَعْنًى، ولَيْسَ بمَنْزِلَةِ تَكْرِيْرِ الجُمْلَةِ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بمَعْناها كما في المُؤَكِّدِ لنَفْسِهِ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ مُسافِرٌ حَقّاً، على أَنَّ (زَيْدٌ مُسافِرٌ) يَحْتَمِلُ السَّفَرَ، وعَدمَ السَّفَرِ، فجِيْءَ بـ(حَقّاً)، فأَزالَتِ احْتِمالَ عَدَمِ السَّفَرِ. ويُعَدُّ هذا المَصْدَرُ المُؤَكِّدُ لغَيْرِهِ نائِباً عَنِ الفِعْلِ العامِلِ فيْهِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً.

ويَتَبَدّى لِيْ أَنَّ المُرادَ بالتَّوْكِيْدِ نَفْيُ احْتِمالِ إرادَةِ مَعْنًى غَيْرِ المَعْنَى الحَقِيْقِي، فصارَ بذلِكَ تَوْكِيْداً لمَعْناهُ الَّذي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الجُمْلَةُ قَبْلَهُ فَضْلاً عَنْ بَعْضِ المَعانِيْ الأُخْرَى المَجازِيَّةِ، أَوْ تَوْكِيْداً للجمْلَةِ قَبْلَهُ، وهذا على خِلافِ النَّوْعِ الأَوَّلِ.

وذَكَرَ عَبَّاس حَسَن أَنَّ فاعِلَ المَصْدَرِ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنَ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً، ولَسْتُ أَدْرِيْ عَلامَ اعْتَمَدَ في اسْتِتارِ ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ في هذا المَصْدَرِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ صَرَّحَ بانْتِقالِهِ مِنَ الفِعْلِ العامِلِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ هذا الفِعْلِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى هذا التَّأْوِيْلِ ؛ لأَنَّ هذا الفاعِلَ حُذِفَ مَعَ فِعْلِهِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً: أُحِقُّ حَقّاً.

وأَجازَ نُحاةٌ كَثِيْرُوْنَ مَجِيْءَ هذا المَصْدَرِ بنَوْعَيْهِ نَكِرَةً، ومُضافاً، ومُقْتَرِناً بـ(أَلْ) كما في: هذا عَبْدُ اللهِ حَقّاً، ويَقيْناً، وقَطْعاً، وقِيْلَ إِنَّ مِنَ النَّكِرَةِ قَوْلَكَ: هُوَ عالِمٌ جِدّاً، وقَوْلَ المُقَنَّعِ الكِنْدِيِّ(1):

وإِنَّ الَّذي بَيْنِي وبَيْنَ بَنِي أَبِيْ ... وبَيْنَ بَنِي عَمِّي لَمُخْتَلِفٌ جِدّاً

على أَنَّ (جِدّاً) مَنْصُوْبَةٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ(2) على الحالِ لا المَصْدَرِ في مِثْلِ: هُوَ حَسِيْبٌ جِدّاً ؛ لأَنَّ (جِدّاً) عِنْدَهُ تُعامَلُ على أَنَّها وَصْفٌ كما في: هُوَ العالِمُ جِدُّ العالِمِ.

(1) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٠٨ .

(2) انظر : الكتاب : ٢/ ١١٨ .

ومِنَ المَعْرِفَةِ: هذا زَيْدٌ الحَقَّ لا الباطِلَ، واليَقِيْنَ لا الشَّكَّ، و(غَيْرَ)،(وقَوْلَ) بقَيْدِ إضافَتِهِما إلى مَعْرِفَةٍ كما في: هذا القَوْلُ لا قَوْلَكَ، وهذا القَوْلُ غَيْرَ ما تَقُوْلُ. وقَدِ اسْتُثْنِيَ مِنَ التَّنْكِيْرِ (أَلْبَتَّةَ) كما مَرَّ.

وقَدْ يَكُوْنُ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ لَفْظُهُ لَفْظُ مُكَوِّنٍ مِنْ مُكَوِّناتِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ في الكَلامِ المُثْبَتِ كما في[1]:

* هذا القَوْلُ قَوْلَ الحَقِّ.
* هذا كَلامُكَ لا كَلامَ النَّاسِ.
* هذا القَوْلُ لا قَوْلَكَ.

وقدْ تُسْتَعْمَلُ (غَيْرَ) في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُضافَةً إلى الاسْمِ المَوْصُوْلِ الَّذي تَشْتَمِلُ صِلَتُهُ على فِعْلِ القَوْلِ كما في: هذا زَيْدٌ غَيْرَ ما تَقُوْلُ، على أَنَّ المُرادَ (حَقّاً)، أَوْ مُضافَةً إلى مَصْدَرِ القَوْلِ كما في: هذا الأَمْرُ غَيْرَ قِيْلِ باطِلٍ، على أَنَّ الأَمْرَ بمَعْنَى القَوْلِ، ومَنْزِلَتِهِ، أَوْ أَنَّ (غَيْرَ قِيْلِ باطِلٍ) يُوْمِئُ إلى أَنَّهُ بمَعْنَى: حَقّاً، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: هذا الأَمْرُ حَقّاً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (غَيْرَ ذِيْ شَكٍّ) في قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غَيْرَ ذِيْ شَكٍّ.

وأَجازَ الفَرّاءُ، والمُبَرِّدُ رَفْعَ ما مَرَّ على خَبَرِ المُبْتَدَأ الثَّانِي، وهُوَ رَفْعٌ تُعَزِّزُهُ قِراءَةُ عاصِمٍ، ونافِعٍ: " ذلِكَ عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلُ الحَقِّ "[2] برَفْعِ (قَوْلُ الحَقِّ) على خَبَرِ المُبْتَدَأ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: هذا القَوْلُ قَوْلُ الحَقِّ. وللنُّحاةِ في تَأْوِيْلِ النَّصْبِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[3]:

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَدْحِ على أَنَّ المُرادَ بالحَقِّ اللهُ تعالَى.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بإِضْمارِ: أَعْنِي.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ مِنْ عِيْسَى.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٠٨ - .

(٢) مريم : ٣٤ .

(٣) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٧/ ٥٩٨ .

ويُعَدُّ هذا الرَّفْعُ أَوْلى عِنْدَ صاحِبِ (البَسِيْطِ) ؛ لأَنَّهُ إِخْبارٌ ثانٍ بزِيادَةِ فائِدَةٍ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ حَمْلَ ما جاءَ مِنْ هذِهِ المَصادِرِ المُؤَكِّدَةِ جَمِيْعِها على تَقْدِيْرِ فِعْلٍ، وفاعِلٍ مَذْهَبُ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، ويُمْكِنُ حَمْلُ المَنْصُوْبِ أَيْضاً على الحالِ المُؤَكِّدَةِ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ(1)، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها مَصْدَراً ؛ لأَنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ ثَرَّةً تُعَزِّزُ مَجِيْءَ الحالِ مَصْدَراً على وَفْقِ المُكَوِّنِ في الجُمْلَةِ قَبْلَ هذا المَصْدَرِ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ حَمْلَ المَنْصُوْبِ فيما مَرَّ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ إِلى النَّصْبِ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْها، على أَنَّ هذا الرَّفْعَ يُلْتَمَسُ لَهُ ما يُجِيْزُهُ كالرَّفْعِ على الخَبَرِ، أَوْ النَّعْتِ، أَوْ على خَبَرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ – أَقَلُّ تَكَلُّفاً.

وفي تَقْدِيْمِ المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ بنَوْعَيْهِ (مُؤَكِّدٌ لنَفْسِهِ، ومُؤَكِّدٌ لغَيْرِهِ) على الجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ قَبْلَهُ، وتَوْسِيْطِهِ – قَوْلانِ(2):

(أ) أَنَّ الأَصَحَّ عَدَمُ تَقْدِيْمِ هذا المَصْدَرِ بنَوْعَيْهِ على الجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ قَبْلَهُ ؛ لأَنَّ العامِلَ فيْهِ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً، وهذا الفِعْلُ يُفَسِّرُهُ مَضْمُوْنُ هذِهِ الجُمْلَةِ في المَعْنَى، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: اعْتِرافاً لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِيْنارٍ، ولا: حَقّاً هُوَ ابْنِيْ ؛ لأَنَّ تَفْسِيْرَ مَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ لهذا الفِعلِ مَعْنًى يَجْعَلُهُ يُشْبِهُ العامِلَ المَعْنَوِيَّ الَّذي لا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُوْلُهُ عَلَيْهِ.

(ب) أَنَّ التَّقْدِيْمَ جائِزٌ قياساً على قَوْلِ العَرَبِ: أَحَقّاً زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟، وهذِهِ الهَمْزَةُ تَدْخُلُ على الفِعْلِ النَّاصِبِ لهذا المَصْدَرِ وُجوْباً، والتَّقْدِيْرُ: أَأَحُقُّ حَقّاً ؟ على أَنَّها لَوْ أُجِيْزَ دُخُوْلُها على ما بَعْدَ هذا المَصْدَرِ لكانَ المَعْنَى: أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ حَقّاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُفْضِي إِلى الفَصْلِ بَيْنَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، والمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ بجُمْلَةٍ، وهُوَ فَصْلٌ لَمْ يُجِزْهُ إِلاَّ يُوْنُسُ بْنُ حَبِيْبٍ كما فيْ قَوْلِ الشَّاعِرِ(3):

أَحارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ ... كلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

على أَنَّ المَعْنَى على: أَتَرَى – يا حارِ – بَرْقاً.

---

(1) انظر الحال المؤكدة في كتابي : الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلاليّة .

(2) انظر : أبو حيّان النحوي ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٠٩ – ٢١٣ ، السيوطيّ ، همع الهوامع : ٣/ ١٢٤ .

(3) انظر : أبو حيان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٢/ ٨٩ ، ٧/ ٢١٢ .

وتأويلُ مَنْ مَنَعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ هذا المَصْدرُ على الجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ قَبْلَهُ – يَكْمُنُ في أَنَّ (حَقّاً) في قَوْلِهِمْ: أَحَقّاً زَيْدٌ مُنْطلِقٌ – مَنْصُوبٌ انْتِصابَ الظَّرْفِ لا انْتِصابَ المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ كما مَرَّ، على أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَفي حَقٍّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[1] في مِثْلِ قَوْلِكَ: أَحَقّاً أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، على أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَفي حَقٍّ أَنَّكَ مُنْطلِقٌ، وأَنَّ (في حَقٍّ) شِبْهُ جُمْلَةٍ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ المَصْدرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها.

وأَجازَ أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ تَقْدِيمَ (غَيْرَ ذِيْ شَكٍّ) في قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غَيْرَ ذِيْ شَكٍّ، إِذْ يُقالُ: غَيْرَ ذِيْ شَكٍّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ لأَنَّ (غَيْرَ ذِيْ شَكٍّ) نَقِيضُ: ظَنِّيْ الَّذي أُجْرِيَ مُجْرَى الظَّرْفِ الَّذي يَعْمَلُ فيهِ المَعْنَى مُتَقَدِّماً كما في قَوْلِكَ: أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ. وفي تَأْوِيلِ أَبي عَلِيٍّ السَّابِقِ حَمْلُ النَّقِيضِ على نَقِيضِهِ كما في إِعْمالِ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ إِعْمالَ (إِنَّ) الَّتِيْ تُعَدُّ نَقِيْضاً لـ (لا) ؛ لأَنَّها إِثْباتٌ، و(لا) نَفْيٌ، وهِيَ عِلَّةٌ تَحْتاجُ إِلى مَسائِلَ أُخْرَى غَيْرِ المُتَوافِرَةِ يُمْكِنُ أَنْ تُسْهِمَ فِيْ أَنْ يُعْتَدَّ بِها في القِياسِ.

ومِمَّا يَدُلُّ ظاهِرُهُ على تَعْزِيزِ إِجازَةِ التَّقْدِيمِ قَوْلُ العَرَبِ: أَجِدَّكَ لا تَفْعَلُ كَذا ؟ وكَذا، وللنُّحاةِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَقْوالٌ[2]:

* سِيْبَوَيْهِ: ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ هذا المَصْدَرِ مِنَ الجِدِّ، وأَنَّهُ مَصْدَرٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، ولا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مُضافاً كما في: لَبَّيْكَ، وأَضْرابِهِ، وَأَنَّ مَعْناهُ: أَحَقّاً لا تَفْعَلُ كَذا، وكَذا. ويُتَبَيَّنُ مِنْ ظاهِرِ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ هذا المَصْدَرَ المُؤَكِّدَ لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ (لا تَفْعَلُ كَذا، وكَذا ؟) قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْها، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَمْنَعُ مِثْلَ هذا التَّقَدُّمِ: " ومِثْلُ ذلِكَ في الاسْتِفْهامِ: أَجِدَّكَ لا تَفْعَلُ كَذا، وكَذا ؟ كَأَنَّهُ قالَ: أَحَقّاً لا تَفْعَلُ كَذا، وكذا ؟ وأَصْلُهُ مِنَ الجِدِّ كَأَنَّهُ قالَ: أَجِدّاً ؟ ولكِنَّهُ لا يَتَصَرَّفُ، ولا يُفارِقُهُ الإِضافَةُ كما كانَ ذلِكَ في: لَبَّيْكَ، ومَعاذَ اللهِ"[3].

---

(١) انظر : الكتاب : ٣/ ١٣٤ – ١٣٧.

(٢) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٧٩ ، أبو حيان النحويّ ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢١٠ ، السيوطيّ ، همع الهوامع : ٣/ ١٢٥ .

(٣) سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

ويَتَصَدّى أَبُوْ حَيّانَ لتَوْضِيْحِ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ الَّذي يُوْمِئُ ظاهِرُهُ إِلى تَقْدِيْمِ المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ على الجُمْلَةِ الَّتيْ جِيْءَ بِهِ لِتَوْكِيْدِها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في أَنَّ هذا المَصْدَرَ يُؤَكِّدُ جُمْلَةً قَبْلَهُ غَيرَ مَذْكُوْرَةٍ، على أَنَّهُ جوابٌ لِمَنْ قالَ: أَنا لا أَفْعَلُ كَذا، وكَذا، وأَنَّ كَلامَ هذا المُتَكَلِّمِ يُحْمَلُ على الجِدِّ، ولذلِكَ قِيْلَ لَهُ: أَتَجِدُّ ذلِكَ جِدّاً، فيَكُوْنُ هذا القَوْلُ تَوْكِيْداً لِما قَبْلَه لا لِما بَعْدَهُ: أَجِدَّكَ لا تَفْعَلُ كَذا، وكَذا.

وقِيْلَ إِنَّ الغالِبَ في هذا المَصْدَرِ المُضافِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بَعْدَ: لا، أَوْ لَمْ، أَوْ لَنْ[1].

ويَتَبَدّى لِيْ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ تَحْتاجُ إِلى تَبَيُّنِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطِبُ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُؤَثِّرَ في هذا القَوْلِ مِنْ مُؤَثِّراتٍ داخِلَ النَّصِّ، وخارِجَهُ.

* أَبُوْ علي الشَّلَوْبِيْن: ذَكَرَ أَنَّ (أَجِدَّكَ) فيهِ مَعْنَى القَسَمِ، ولذلِكَ قُدِّمَ على أَنَّ (لا تَفْعَلُ ذلِكَ) جَوابُ القَسَمِ.

* أَبُوْ عليٍّ الفارِسِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ فِيْهِ تَقْدِيْرَيْنِ:

- أَنَّ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّة (لا تَفْعَلُ كَذا، وكَذا) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ كافِ المُخاطَبِ.

- أَنَّ أَصْلَ (أَجِدَّكَ لا تَفْعَلُ كَذا، وكَذا): أَجِدَّكَ أَنْ لا تَفْعَلَ كَذا، وكذا، على أَنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ ارْتَفَعَ بَعْدَ حَذْفِ (أَنْ)، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنْ) المَحْذُوْفَةِ، وما في حَيِّزِها مَجْرُوْرٌ بالباءِ المَحْذوْفَةِ: أَجِدَّكَ بِأَنْ لا تَفْعَلَ كَذا، وكَذا (بِعَدَمِ الفِعْلِ)، وأَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقُ بهذا المَصْدرِ المَنْصُوْبِ المُؤَكِّدِ لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

ويَبْدُوْ لي أَنَّ هذيْنِ التَّأْوِيْلَيْنِ يُوْمِئانَ إِلى أَنَّ الجُمْلَةَ المُؤَكَّدَةَ مَحْذُوْفَةٌ على أَنَّ (جِدَّكَ) المَصدَرَ المُؤَكِّدَ لِمَضْمُوْنِها جاءَ بَعْدَها، ولَيْسَ مُقَدّما عَلَيْها كما مَرَّ في تَأْوِيْلِ أَبِيْ حَيّانَ لِقَوْلِ سِيْبَوَيْهِ السّابِقِ.

* ابْنُ الأَثِيْرِ: أَنَّ (أَجِدَّكَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ يُؤَكِّدُ الجُمْلَةَ الَّتي بَعْدَهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الضَّمِيْرَ المُضافَ إِلَيْهِ هذا المَصْدَرُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُطابِقَ فاعِلَ الفِعْلِ الَّذي في الجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ بَعدَهُ تَكَلُّما، وخِطاباً، وغَيْبَةً كما في قَوْلِكَ: أَجِدِّيْ أَكْرَمْتُكَ، وأَجِدَّكَ لا تَفْعَلُ، وأَجِدَّكَ لَمْ

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ١٢٥.

تَفْعَلْ، وأَجِدَّهُ لَمْ يَزُرْنا ؛ لأَنَّ إِضافَتَهُ لغَيْرِ فاعِلِ هذا الفِعْلِ في الجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ يُفْضِـيْ إِلى اخْتِلالِ التَّوْكيْدِ[1].

ومِمَّا وَرَدَ فيْهِ هذا المَصْدَرُ:

O قَوْلُ قِسِّ بْنِ ساعِدَةَ[2]:

خَلِـيْلَيَّ، هُبّـا، طالَمَـا قَـدْ رَقَـدْتُما   أَجِـدَّكُما لا تَقْضِـيانِ كَـراكُما

O قَوْلُ الشّاعِرِ[3]:

أَجِـدَّكَ لَـنْ تَـرَى بثُعَيْلِبـاتٍ   ولا بَيْـدانَ ناجِيَـةً ذَمُـوْلا

O قَوْلُ الأَعْشَى[4]:

أَجِـدَّكَ لَمْ تَغْـتَمِضْ لَيْلَـةً   فتَرْقُـدُها مَـعَ رُقّادِهـا

O قَوْلُ الشّاعِرِ[5]:

أَجِـدَّكَ لَمْ تَسْـمَعْ وَصـاةَ مُحَمَّـدٍ   نَبِـيِّ الإِلـهِ حِـيْنَ أَوْصَى وأَشْـهَدا

O قَوْلُ الشّاعِرِ[6]:

أَجِـدَّكَ أَمّـا كُنْـتَ في النّـاسِ ناعِقـاً   تُراعِـيْ بـأَعْلَى ذِي الحِجـازِ الوَصـايِلا

(ج) أَنَّ تَوَسُّطَ هذا المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ بَيْنَ المُبْتَدَأ، وخَبَرِهِ – جائِزٌ كَما في: لَـهُ عَلَيَّ عُرْفاً أَلْفُ دِيْنارٍ، واللهَ قَسَماً لأَفْعَلَنَّ، وفي قَوْلِ الأَحْوَصِ[7]:

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ٢٥٦، السيوطيّ، همع الهوامع: ٣/ ١٢٥ – ١٢٦

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢١٠.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢١٠.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢١٠.

(٥) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٢/ ٣٦٢ (المكتبة الشاملة).

(٦) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٤/ ٤٤٩.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢١٢.

إِنِّيْ لأَمْنَحُـــكَ الصُّـــدُوْدَ، وإِنَّنِـــيْ قَسَـــماً إِلَيْـــكَ مَـــعَ الصُّـــدُوْدِ لأَمْيَـــلُ

على أَنَّ الأَصْلَ: إِنَّنِيْ لأَمْيَلُ إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُوْدِ قَسَماً. ومِمَّنْ أَجازَ هذا التَّوَسُّطَ الزَّجّاجُ.

وبَعْدُ فإِنَّ النُّحاةَ في هذا المَنْعِ، أَوِ الإِجازَةِ تَقْدِيْماً، وتَوَسُّطاً يَـدُوْرُوْنَ في فَلَـكِ الأَصْـلِ النَّحْوِيِّ مُتَناسِيْنَ ما يُمْكِنُ أَنْ يُحَقِّقَهُ هذا التَّقْدِيْمُ، أَوِ التَّوَسُّطُ دَلالَةً، وعَلَيْـهِ فـإِنَّني أَدْعُـوْ إِلى إِجازَةِ هذِه المَسْأَلَةِ ؛ لأَنَّ فيها تَصْيِيْرَ المُقَـدَّمِ، أَوِ المُتَوَسِّـطِ - مِحْـوَراً، أَوْ بُـؤْرَةً فَضْـلاً عَـنْ أَنَّ وَظِيْفَةَ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ دَلالِيَّةٌ مُكَمِّلَةٌ للمَعْنَى، فلا ضَرُوْرَةَ إِلى تَوَهُّمِ العامِلِ إِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بـالتَّمامِ الكُوْفِيِّ عامِلاً، أَوْ إِلى أَنَّ الجُمْلَةَ المُؤَكَّدَ مَضْمُوْنُها مَحْذُوْفَـةٌ عـلى أَنَّهـا في كَـلامٍ سـابِقٍ تَـمَّ بَـيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ مُراعاةَ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تُوْلَى العِنايَةَ الَّتي تَسْتَحِقُّها فَضْلاً عَمّا يُؤَثِّرُ في النَّصِّ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ علىى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّحْوَ العَرَبِيَّ نَحْوُ جُمَلٍ لَيْسَتْ في نُصُوْصٍ.

◊ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ يَدُلُّ على التَّشْبِيْهِ وقَبْلَهُ جُمْلَةٌ تَشْتَمِلُ إِجْمالاً على فِعْلِهِ،وفاعِلِهِ مَعْنًى لا لَفْظاً، ولا تَشْتَمِلُ على عامِلٍ يَصْلُحُ للعَمَلِ في هذا المَصْدَرِ غَيْرَ ذلِـكَ الفِعْـلَ المَحْذُوْفَ[1]:

يُقَيِّدُ حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ وُجُوْباً في هذا المَصْدَرِ بما يَأْتِي:

○ أَنْ يَكُوْنَ المَنْصُوْبُ مَصْدَراً، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كذلِكَ فلا يُنْصَبُ نَصْبَ المَصْدَرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كما في قَوْلِكَ: لَهُ جِسْمٌ جِسْمَ فِيْلٍ، ولَهُ يَدٌ يَدَ أَسَدٍ، ولَهُ عُنُقٌ عُنُقَ غَزالٍ، وعَلَيْـهِ فـلا بُـدَّ مِنَ الرَّفْعِ على البَدَلِ، أَوِ الصِّفَةِ على نِيَّةِ مُضافٍ: مِثْلُ أَسَدٍ، ومِثْلُ جِسْمِ فِيْلٍ، ومِثْلُ عُنُقِ غَزالٍ، أَوْ على خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ.

○ أَنْ يَكُوْنَ هذاالمَصْـدَرُ يُشْـعِرُ بالتَّجَـدُّدِ، أَوْ أَنْ يَكُـوْنَ عِلاجِيّـاً، عـلى أَنَّ المُـرادَ بالتَّجَـدُّدِ الحُدُوْثُ المُتَجَدِّدُ لا الأَمْرُ الثّابِتُ الَّذي لا يَتَجَدَّدُ، أَوِ السَّجايا الفِطْرِيَّةُ الثّابِتَةُ الَّتي تُلازِمُ صاحِبَها كالذَّكاءِ، والطُّوْلِ، والقِصَرِ، والاكْتِنـازِ، وأَنَّ المُـرادَ بـالعِلاجِيِّ مـا يُسْـهِمُ في

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ٢١٣، النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ١٢٩، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٥، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ: ٢/ ١٢٠.

وُقُوْعِهِ عُضْوٌ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَعْضاءِ الجَسَدِ كالضَّرْبِ، والأَكْلِ، والكَلامِ، والمَشْيِ، وغَيْرِها. ومِنْ ذلِكَ:

* مَرَرْتُ بِهِ فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ.
* مَرَرْتُ بِهِ فإذا لَهُ صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى.
* قَوْلُ النّابِغَةِ الذُّبْيانِي[1]:

مَقْذُوْفَةٍ بِدَخِيْسِ النَّحْضِ بازِلُها ... لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[2]

* قَوْلُ الجَعْدِيِّ[3]:

لَها بَعْدَ إِسْنادِ الكَلِيْمِ وهَدْئِهِ ... ورَنَّةِ مَنْ يَبْكِي إذا كانَ باكِيا

هَدِيْرٌ هَدِيْرَ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ ... يَذُبُّ بِرَوْقَيْهِ الكِلابَ الضَّوارِيا

* قَوْلُ أَبِي كَبِيْرٍ الهُذَلِيِّ[4]:

ما إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ ... مِنْهُ وحَرْفُ السّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

على أَنَّ (طَيَّ المِحْمَلِ) مَنْصُوْبٌ على المَصْدرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجوباً، على الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَوافُرِ قُيُوْدِ هذا النّصْبِ، على أَنَّ قَوْلَهُ (ما إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ) بمَنْزِلَةِ: لَهُ طَيٌّ كما ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ[5].

ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ هذا البابِ: لَهُ ذَكاءٌ ذَكاءَ العالِمِ، ولَهُ عِلْمٌ عِلْمَ النّابِغِيْنَ ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ (ذَكاء) لَيْسَ مِنَ المَصادِرِ الَّتي تَطْرَأُ، وتَتَجَدَّدُ، بَلْ هُوَ مِنَ السَّجايا الفِطْرِيَّةِ كما مَرَّ،

(١) انظر : أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢١٣، سيبويه، الكتاب : ١/ ٣٥٥.

(٢) الصَّريفُ : الصِّياحُ، والمَسَدُ : الحَبْلُ، والقَعْوُ : ما تَدُورُ عليْهِ البَكَرَةُ، والنَّحْضُ : اللَّحْمُ، والدَّخِيْسُ : ما تَداخَلَ مِنَ اللَّحْمِ، وتَراكَبَ.

(٣) انظر : أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢١٣.

(٤) انظر : أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل : ٢٢٠.

(٥) انظر : الكتاب : ١/ ٣٦٠، أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل : ٢٢٠.

وقِيْلَ إِنْ عُبِّرَ عَنْ عَمَلٍ يَدُلُّ على ذَكاءٍ بالذَّكاءِ جازَ نَصْبُهُ، والقَوْلُ نَفْسُـهُ في: لَـهُ طُـوْلٌ طُـوْلَ الزَّرافَةِ، وأَضْرابِ ذلِكَ، فلا يَصِحُّ نَصْبُ هذِهِ المَصادِرِ على وَفْقِ ما مَرَّ بَلْ يَجِـبُ الرَّفْـعُ عـلى البَدَلِ مِمَّا قَبْلَها.

- أَنْ يَكُوْنَ هذاالمَصْدَرُ دالاًّ على التَّشْبِيْهِ: يَكُوْنُ المَصْدرُ المَنْصُوْبُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُشَبَّها بِهِ، على أَنَّ المُشَبَّهَ المَصْدَرُ في الجُمْلَةِ الَّتي قَبْلَهُ، وعَلَيْـهِ فـلا يَصِـحُّ نَصْـبُهُ في مِثْـلِ قَوْلِـكَ: لَـهُ صَوْتٌ صَوْتٌ مُرْتِفِعٌ لعَدَمِ تَوافُرِ التَّشْبِيْهِ.
- أَنْ يُسْبَقَ هذا المَصْدَرُ المَنْصُوْبُ بجُمْلَةٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ نَصْبُ هذا المَصْـدَرِ في مِثْـلِ قَوْلِكَ: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمارٍ، وهَدِيْرُهُ هَدِيْرُ أَسَدٍ، وبُكاؤُهُ بُكاءُ ثَكْلَى ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُسْبَقْ بجُمْلَـةٍ بَلْ سُبِقَ بمُفْرَدٍ.
- أَنْ تَشْتَمِلَ هذِهِ الجُمْلَةُ الَّتي قَبْلَ هذا المَصْدَرِ المَنْصُوبِ على مَعْناهُ، وعلى فاعِلِهِ في المَعْنَى، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ نَصْبُهُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: لَهُ ضَرْبٌ صَوْتَ حِمارٍ، ولَهُ أَكْـلٌ صَـوْتَ بُلْبُـلٍ، بَلْ يَجِبُ رَفْعهُ.
- أَنْ تَشْتَمِلَ هذِهِ الجُمْلَةُ الَّتي قَبْلَ هذا المَصْـدَرِ المَنْصـوْبِ عـلى فاعِلِـهِ في المَعْنَـى، أَوْ عـلى صاحِبِهِ، وعَلَيْهِ فلا يَصِحُّ نَصْبُهُ في مِثْلِ قَوْلِكَ:فإِذا في الـدَّارِ صَـوْتٌ صَـوْتُ حِمـارٍ ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ المُسْتَتِرَ في الخَبَرِ شِبْهِ الجُمْلَةِ (لَهُ) للمَصْدَرِ لا لِصاحِبِهِ، وقَوْلِكَ: فـإِذا عَلَيْـهِ نَـوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ في (عَلَيْهِ) يَعُوْدُ على المَنُوْحِ عَلَيْهِ، ولَـيْسَ عـلى النَّائِحِ، وبـذلِكَ تَخْلُوْ الجُمْلَةُ الَّتي قَبْلَ المَصْدَرِ مِنْ فاعِلِهِ في المَعْنَى. ويَجُوْزُ نَصْبُ هذيْنِ المَصْدَرَيْنِ في هذَيْنِ القَوْلَيْنِ على الحالِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في شِبْهِ الجُمْلَةِ مِنَ الجارِّ والمَجْـرُوْرِ، عـلى أَنَّ الأَوْلَى الرَّفْعُ على البَدَلِ، أَوْ النَّعْتِ كما مَرَّ. والقَوْلُ نَفْسُهُ فـيما لَمْ تَتَـوافَرْ فيْـهِ قُيُـوْدُ النَّصْـبِ عـلى المَصْدَرِ كما في: لَهُ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ، ولَهُ عِلْمٌ عِلْمُ نَبَغَةٍ، ولَـهُ ضَرْبٌ ضَرْبُ حِمـارٍ – مِـنْ حَيْـثُ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ على الحالِ على نِيَّةِ مُضافٍ (مِثْل).
- أَلاَّ تَشْتَمِلَ الجُمْلَةُ قَبْلَ هذا المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ على عامِـلٍ يَعْمَـلُ في هـذا المَصْـدَرِ: يُقَيَّـدُ نَصْبُ المَصْدَرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بِأَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيْهِ مَحْـذُوْفاً لا مَـذْكُوْراً، عـلى أَنْ تَشْـتَمِلَ هذِهِ الجُمْلَةُ على مَعْناهُ لا على لَفْظِهِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ نَصْبَ المَصْـدَرِ في مِثْـلِ: هُـوَ يَبْكِـيْ بُكـاءَ

ثَكلَى – لَيْسَ مِنْ هذا الباب ؛ لأَنَّ الفِعْلَ العامِلَ في المَصْدَرِ مَذْكُوْرٌ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: هُوَ مُصَوِّتٌ صَوْتَ حِمارٍ، على أَنَّ العامِلَ في المَصْدَرِ اسْمُ الفاعِلِ (مُصَوِّتٌ).

وبَعْدُ فإِنَّنِيْ أَدْعُوْ إلى الاكْتِفاءِ بكَوْنِ هذا المَصْدرِ مَرْفُوْعاً على البَدَلِ، أَوِ على الصِّفَةِ، أَوْ على خَبَرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ، على أَنَّ النَّصْبَةَ حَرَكَةُ انْزِياحٍ مِنَ الرَّفْعِ لتَوْكِيْدِ الكَلِمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْها، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّ النُّحاةَ أَجازُوا هذا الرَّفْعِ، والنَّصْبَ على الحالِ فَضْلاً عَنِ النَّصْبِ على المَصْدَرِ، ولَسْتُ أَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُوْنَ النَّصْبُ مِنَ النُّحاةِ ؛ لأَنَّ الشَّواهِدَ النَّحْوِيَّةَ وَصَلَتْ إِلَيْنا مَكْتُوْبَةً:

(أ) أَنَّ أَبا عليٍّ الشَّلُوْبِيْنَ أَجازَ النَّصْبَ على المَصْدَرِ، والحالِ إِنْ كانَ هذا المَصْدَرُ نَكِرَةً على نِيَّةِ (مِثْلَ).

(ب) أَنَّ النُّحاةَ أَجازُوا رَفْعَهُ على الصِّفَةِ إِنْ كانَ نَكِرَةً، وأَجازَ الخَلِيْلُ ذلِكَ إِنْ كانَ مَعْرِفَةً كما في: لَهُ هَدِيْرٌ هَدِيْرُ الثَّوْرِ ؛ لأَنَّهُ بمَعْنَى النَّكِرَةِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سِيْبَوَيْهِ وَسَمَ هذِهِ الإِجازَةَ بالقُبحِ، وأَنَّ مَكانَها الشِّعْرُ.

(ج) أَنَّ ابْنَ خَرُوْفٍ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ الوَجْهُ، والأَقْوَى ؛ لأَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على المَجازِ، والاتِّساعِ.

(د) أَنَّ ابْنَ عُصْفُوْرٍ ذَكَرَ أَنَّ الوَجْهَيْنِ مُتَكافِئانِ ؛ لأَنَّ في النَّصْبِ إِضْماراً، وأَنَّ في الرَّفْعِ مَجازاً.

(هـ) أَنَّ الدَّمامِيْنِيَّ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ على المَصْدَرِ مَذْهَبُ الأَكْثَرِيْنَ.

(و) أَنَّ الرَّضِيَّ ذَكَرَ أَنَّ ظاهِرَ كَلام سِيْبَوَيْهِ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ في: لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ – مَنْصُوْبُ بـ (صَوْتٌ) في الجُمْلَةِ قَبْلَهُ: " فإِنَّما انْتَصَبَ هذا ؛ لأَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ في حالِ تَصْوِيْتٍ، ولَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الآخِرَ صِفَةً للأَوَّلِ، ولا بَدَلاً مِنْهُ، ولكِنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: لَهُ صَوْتٌ – عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ كانَ ثَمَّ عَمَلٌ، فصارَ قَوْلُكَ: لَهُ صَوْتٌ بمَنْزِلَةَ قَوْلِكَ: فإِذا هُوَ يُصَوِّتُ، فحَمَلْتَ الثّانِيَ على المَعْنَى... "(١).

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٥٦ .

(ب) ما يَنُوبُ عَنِ المَصْدَرِ في بابِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ:

يَتَبَيَّنُ لَنا مِنَ الأَلْفاظِ الآتِيَةِ الوارِدَةِ في النَّصِّ السَّابِقِ: ثَمانِيْنَ جَلْدَةً، والضَّمِيْرِ في: لا أُعَذِّبُهُ، وكُلَّ المَيْلِ، وقَلِيْلاً، وكَثِيْراً - أَنَّ هُناكَ أَلْفاظاً حَلَّتْ، أَوْ نابَتْ مَنابَ مَصادِرِ الأَفْعالِ قَبْلَها، وهذِهِ الأَلْفاظُ تُعْرَبُ مَفاعِيْلَ مُطْلَقَةً نائِبَةً عَنِ مَصادِرِ الأَفْعالِ الأَصِيْلَةِ قَبْلَها، ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ المُحْدَثِيْنَ في تَسْمِيَتِها بالنَّائِبِ عَنِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ . وفي العَرَبِيَّةِ أَلْفاظٌ تُؤَدِّي هذِهِ الوَظِيْفَةَ النَّحْوِيَّةَ، وهِيَ:

(١) أَسْماءُ العَدَدِ: يَنُوْبُ اسْمُ العَدَدِ عَنِ المَصْدَرِ في بابِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ بقَيْدِ أَنْ يَكُوْنَ مُضافاً إِلى مَصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ، أَوْ مُمَيَّزاً بِهِ (اسْمُ المَرَّةِ)، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ (١)، و﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٢).

ويَنْدَرِجُ تَحْتَ أَسْماءِ العَدَدِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ: المَرَّةُ، ومُثَنَّاها، وجَمْعُها، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ (٣)، على أَنَّ (مَرَّتَيْنِ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ، والتَّقْدِيْرُ: إِفْسادَتَيْنِ مرَّتَيْن، وأَنَّ المَوْصُوْفَ حُذِفَ، فحَلَّتِ الصِّفَةُ مَحَلَّهُ، كما يَظْهَرُ لي، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النُّحاةَ عَدُّوْهُ مَصْدَراً (٤) العامِلُ فيهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ.

ومِنْ ذلِك أَيْضاً قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (٥)، وقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (٦).

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما يُعَدُّ مِنْ بابِ كِناياتِ العَدَدِ كما في (كَم) الاسْتِفْهامِيَّةِ كما في قَوْلِكَ: كَمْ قِراءَةً قَرَأْتَ القِصَّةَ ؟، و(كَم) الخَبَرِيَّةِ) كما في قَوْلِكَ: كَمْ قِراءَةٍ، وقِراءاتٍ قَرَأْتَ القِصَّةَ !، وتُقَيَّدانِ بأَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزُ الاسْتِفْهامِيَّةِ المَنْصُوْبُ مَصْدَرَ المَرَّةِ للفِعْلِ بَعْدَها، وأَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيزُ الخَبَرِيَّةِ المَجْرُوْرُ مَصْدَرَ المَرَّةِ مُفْرَداً، ومَجْمُوْعاً، **وكَذا**، كما في: قَرَأْتُ القصَّة كَذا قراءةً، وكذا وكذا قراءةً.

---

(١) النور : ٤ .

(٢) النور : ٢ .

(٣) الإسراء : ٤

(٤) انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط : ٥/ ٩٣ – ٩٤ ، العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن : / ٨١٢ .

(٥) الأنعام :٩٤ .

(٦) التوبة :٨٣ .

(٢) بَعْضُ الأَلْفاظِ: مِنْ هذِهِ الأَلْفاظِ: كُلّ، وبَعْض، ومِثْل، وغَيْر، وسِوَى، وأيٌّ اسْمَ شَرْطٍ، أَوِ اسْتِفْهام، وجَمِيعٌ، ونِصْفٌ، وثُلُثٌ، ورُبْعٌ، وشَيْءٌ، وأضْرابُها، وهِي مسْألةٌ مُقيَّدَةٌ بِإضافَتِها إِلى مصادِرِ الأفْعالِ العامِلَةِ، كما في قوْلِه تَعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[١]، ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾[٢]، وقَوْلِ قَيْس بن الملوّح[٣]:

وقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيْتَيْنِ بَعْدَما ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لا تَلاقِيا

وقَوْلِكَ: تَصَدَّقَ الابْنُ على المِسْكِيْنِ مِثْل تَصَدُّقِ أَبِيْهِ، وتأدَّبَ السّارِقُ في كلامِهِ بَعْضَ التَّأَدُّبِ، وأيَّ قِراءةٍ تقْرأُ القِصَّةَ تُحَقِّقْ فائِدةً مِنْها، على أنَّ (أيّاً) اسْمُ شَرْطٍ، وقوْلِهِ تَعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٤]، على أنَّ (أيّاً) اسْمُ اسْتِفْهامٍ، و(مُنْقلَبٍ) مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ، وقوْلِك: تصَدَّقَ الرَّجُلُ على الفقِيْرِ غَيْرَ تَصَدُّقِ صَدِيْقِهِ، وسِوى تصَدُّقِ صَدِيْقِهِ، وناقش الطُّلاَّبُ المسْألةَ جَمِيْعَ المُناقَشاتِ، وركضَ المَعُوْقُ نِصْفَ الرَّكْض.

وقَدْ عُدَّ (شَيْئاً)[٥] في قوْلِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾[٦]، و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾[٧] – مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً نائِباً عَنِ المَصْدَرِ.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ هذا العَدَّ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على تَوَهُّمِ المَعْنَى على أَنَّ المُرادَ: بَعْضَ الضَّرَرِ، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ شَيْئاً صِفَةً للمَصْدَرِ المَحْذُوْفِ، والتَّقْدِيْرُ: ضَرَراً شَيْئاً، على أَنَّ الصِّفَةَ قامَتْ مقامَ المَوصُوْفِ.، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ (شَيْئاً) في الآيَةِ الأُخْرَى مَفْعُوْلاً ثانِياً إِذا ضُمِّنَ الفِعْلُ (يَظْلِمُ) مَعْنَى (يَنقُصُ) الَّذي يُسْتَعْمَلُ لازِماً، كما في: نَقَصَ الشَّيْءُ، ومُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُوْلَيْنِ كما في: نَقَصَ الرَّجُلُ النَّاسَ الحَقَّ.

---

(١) النساء: ١٢٩ .

(٢) الإسراء: ٢٩ .

(٣) انظر: النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ١١٩ .

(٤) الشعراء: ٢٢٧ .

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٧/ ١٥٥ .

(٦) هود: ٥٧ .

(٧) يونس: ٤٤ .

(٣) صِفَةُ المصْدرِ: تُغْنِيْ هذِهِ الصِّفَةُ عنِ المصْدرِ المحْذُوْفِ اخْتِصاراً ؛ لأَنَّ المعْنى بَيِّنٌ، ومفْهُوْمٌ، كما في المِثالِ الوارِدِ في هذا النَّصِّ: جزاكَ اللهُ كثيْراً، على أنَّ المُراد: جَزاكَ اللهُ جَزاءً كَثِيْراً، وكما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ (١)، وتتقَدَّمُ البِلادُ سَرِيْعاً، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ، على أن الأَصْلَ: اشْتَمَلَ الشَّمْلَةَ الصَّمَّاءَ، وضَرَبَهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ، على أَنَّ الأَصْلَ: ضَرَبَهُ ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأَمِيرِ.

ويَظْهَرُ لي أنَّ الأَوْلى أنْ تكُوْنَ الصِّفةُ في هذِهِ المسْألةْ مِنْ بابِ الصِّفاتِ اللاَّزِمةِ، أَوِ الخاصَّةِ، أوْ ما يُعزِّزُ إقامَتها مُقام المصْدَرِ التّواصُلُ الإخْبارِيُّ بَيْنَ المُتكَلِّم، والمُخاطَبِ، أوِ السَّامِعِ، أَوِ السِّياقُ اللُّغوِيُّ، وهِي مسْألةٌ قدْ تُعْرَبُ فيها الصِّفةُ حالاً إذا لمْ يَتوافرْ ما مرَّ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ الأَصْلُ فيها أَنْ تكُوْنَ مِن المُشْتقّاتِ، وهُوَ أصْلٌ يُعَزِّزُ النّصْبَ على الحالِيّةِ.

وتنُوْبُ هذِهِ الصِّفةُ عَنِ المَصْدر في هذِهِ المسْألةِ إذا أُضِيْفَتْ إلى مصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ كما في: سِرْتُ أَحْسَنَ السّيْرِ، وعُوْمِلَ الفقِيْرُ أَحْسنَ مُعامَلةٍ.

ومِمَّا عُدَّ مِنْ بابِ الصِّفاتِ النّائِبةِ عَنِ المَصْدرِ في بابِ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ عِنْدَ بعْضِ النُّحاةِ: **هَنِيْئاً مَرِيْئاً** في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ (٢)، وقِيْل إنَّهما نُصِبا على الحالِ(٣)، على أنَّ (هنِيْئاً) إمّا أنْ تكُوْن صِفَةً مُشَبَّهَةً مُشْتَقَّةً مِنْ: هَنُؤَ الطّعامُ، وإِمَّا أنْ تكُوْن مِثالَ مُبالغَةٍ مُشْتقّاً مِنْ: هنأنِي الطَّعامُ، والقوْلُ نفْسُهُ في (مرِيْئاً)، على أنَّهُ مُشْتقٌّ مِنْ: مَرَأَنِيْ الطّعامُ، ومرُؤَ الطّعامُ، وقِيْل إنَّهما مِنْ بابِ المصادِرِ الّتيْ جاءتْ على زِنَةِ (فَعِيْلٍ) كالصَّهِيْلِ، ومصْدرا هاتَيْنِ اللّفْظتيْنِ: هَناءَةٌ، ومَراءَةٌ، على أَنَّهما مَصْدرا: هَنُؤَ، ومَرُؤَ، ومصْدراهُما مُشْتقّيْنِ مِنْ: هَنَأَنِي، ومَرَأَنِي: هِنْءٌ، وهَنْءٌ، ومِرْءٌ، وإِمْراءٌ على أنَّ (مَرَأنِيْ) إذا أُفْرِدَ قِيْل: أَمْرَأَنِيْ، كما قِيْل، ومِرْءٌ، ومَرْءٌ إذا قِيْس على: هنَأَنِيْ، على الرّغْم مِنْ أنّ هذَيْنِ المَصْدرَيْنِ لمْ يذْكُرْهُما الزَّبِيْدِيُّ(٤)، ومَرَأَ الإنْسانُ: طعِم، والمَرْءُ: الإطْعامُ، كما قِيْلَ.

---

(١) آل عمران : ٤١ .

(٢) النساء : ٤ .

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط " ٣/ ١٣٢ ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٧/ ٢٢٣ ، ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير : ٤/ ٢٤ .

(٤) انظر : تاج العروس ، مرأ : ١/ ٤٢٧ .

ومِنْهُ أَيْضاً ما يُصَدَّرُ بالكافِ حرْفاً جارّاً بمعْنى (مِثْلِ) كما في قوْلِهِ تعالَى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [1]، على أنّ التّقديرَ: جِئْتُمُوْنا مجيْئاً كخلْقِكُمْ أوّلَ مَرّةً، وأنّ (ما) مَصْدَرِيَّةٌ.

(٤) ما، وأيٌّ الاسْتِفْهامِيّتانِ، والشَّرْطِيّتانِ، وكمْ اسْتِفْهامِيَّةً، وخَبرِيَّةً، كما في قَوْلِكَ: ما تَضْرِبُ زيْداً ؟، وأيَّ ضَرْبٍ تَضْرِبُهُ ؟، وما شِئْتَ فَقُمْ، على أنَّ المُرادَ: أيَّ قِيامٍ شِئْتَ فقُمْ.

(٥) اسْمُ المَصْدرِ: يُعَدُّ هذا المُصْطَلَحُ الصّرْفِيُّ مِنْ زِيادَةِ بعْضِ المُتَأخِّرِيْن، وهُوَ كالمصْدرِ معْنًى، ودَلالَةً، ويخْتلِفُ عنْهُ فيما يأْتِيْ:

- أنّ حُرُوْفَهُ لا بُدّ مِنْ أنْ تَكُوْن أَقَلَّ مِنْ حُرُوْفِ المصْدَرِ القِياسِيِّ المَزِيْدِ، أَوْ أَنّ حُرُوفهُ لا تَتَوافَرُ فيها حُرُوْفُ هذا المصْدرِ جَمِيْعُها، على ألاّ يَكُوْن النّقْصُ مصْدرُهُ التَّعْوِيْضُ كالعِدَةِ، والعِظَةِ ؛ لأَنَّ المصْدَرَ القِياسِيّ لا تنْقُصُ حُرُوْفُه عنْ حُرُوْفِ الفِعْلِ الّذي اشْتُقّ مِنْهُ أصِيْلَةً، أَوْ زائِدَةً.

- أنّهُ اسْمَ عَلَمٍ لا يُسْتعْمَلُ مُؤَكِّداً، أَوْ مُبيِّناً كما في: حَمادِ، فلا يُقالُ: حَمَدْتُ حَمادِ ؛ لأَنَّ هذا العَلَم يَزِيْدُ في المَعْنَى على مَعْنَى الفِعْلِ العامِلِ، وهِيَ زِيادَةٌ لا تَسْمَحُ لَهُ بأَنْ يُنَزَّلَ مَنْزِلَةَ هذا الفِعْلِ العامِلِ مِنْ حَيْثُ التَّكْرِيْرُ، ولأَنّهُ كاسْمِ الفِعْلِ الّذي لا يُجْمَعُ بَيْنَهُ وبَيْنَ الفِعْلِ كما قِيْلَ.

- أنّهُ يُعْتَمدُ فيْهِ على السّماعِ لا القِياسِ.

- أنّهُ نوْعانِ:

* عَلَمٌ كما في: بَرَّةَ (علَمٌ على جِنْسِ البِرِّ)، وفجارِ: علَمٌ معْدُوْلٌ عنِ فَجْرةَ، وفجْرةُ علَمٌ ممْنُوْعٌ مِن الصّرْفِ كما ذَكَر ابْنُ جِنِّيٍّ[2]، وسُبْحانَ اللهِ (عَلَمٌ للتّسْبِيْحِ، وقِيْل إِنَّهُ مِنْ: سَبَح، ومِنْ: سَبَّح). واسْمُ العلم هذا لا يعْمَلُ عمَلَ الفِعْلِ.

* غيْرُ عَلَمٍ، ويخْتلِفُ عنِ اسْمِ العَلَمِ في أنّهُ يَعْملُ.

ومِمّا يُعَدُّ مِنْ بابِ اسْمِ المصْدَرِ غِيْرِ العلَمِ: اغْتسلَ غُسْلاً، وكلّمَهُ كَلاماً، وأَعْطاهُ عطاءً، وسلّم سَلاماً، وتَوَضّأَ وُضُوْءاً، وأعانَهُ عَوْناً، وأثابهُ ثواباً، وأنْبتَ نَباتاً، كما في قَوْلِهِ

(١) الأنعام : ٩٤ .

(٢) انظر : الزبيديّ ، تاج العروس ، فجر : ١٣/ ٣٠١ .

تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[1]، وأضلّه ضلالاً، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[2]، وأصْلَحَ صُلْحاً، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾[3]، وأقْرضهُ قَرْضاً، كما في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[4]، وأنْشأ نَشْأةً، كما في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾[5].

ومصادرُ هذِهِ الأفعالِ القِياسِيَّةُ هِيَ: اغْتِسالٌ، وتكْلِيْمٌ، وإعْطاءٌ، وتَسْلِيمٌ، وتَسْلِمةٌ، وتَوَضُّؤٌ، وإعانَةٌ، وإنْباتٌ، وإضْلالٌ، وإصْلاحٌ، وإقْراضٌ، وإنْشاءٌ.

(٦) مُرادِفُ مصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ المَحْذُوْفِ في المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المُؤَكِّدِ لعامِلِهِ: مِنْ ذلِك: فَرِح جَذَلاً، وقام وُقُوْفاً، وقعَد جُلُوْساً، وجَلَس قُعُوْداً، وكرِهَهُ بُغْضاً، وسَلَّمَ تَحِيَّةً، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً ﴾[6]، ودعاهُمْ جِهاراً، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾[7]، على أنَّ الجِهارَ أحدُ نَوْعَي الدُّعاءِ(٨)، وقَرَّبَهُ زُلْفى، كما في قَوْلِهِ تعالى[9]: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[10]، ورآهُ جَهْرةً، كما في قوْلِهِ تعالَى[11]: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾[12].

---

(١) نوح : ١٧ .

(٢) النساء : ٦٠ .

(٣) النساء : ١٢٨ .

(٤) المائدة : ١٢ .

(٥) العنكبوت : ٢٠ .

(٦) النور : ٦١ .

(٧) نوح : ٨ .

(٨) انظر : أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط : ٨/ ٣٣٩ .

(٩) انظر العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٠٧٠ ، أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط : ٧/ ٣٨٥ .

(١٠) سبأ : ٣٧ .

(١١) انظر : أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط : ١/ ٢١٠ — ٢١١ .

(١٢) البقرة : ٥٥ .

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾(١) على أَنَّ (غَرْقاً) مَنْصُوْبٌ باسْمِ الفاعِلِ (النَّازِعاتِ)؛ لأَنَّ النَّازِعَ المُغرِقُ، وأَنَّهُ مَصْدَرٌ على حَذْفِ الزَّوائِدِ (إغْراقاً)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً على نِيَّةِ مُضافٍ: والنَّازِعاتِ ذَواتِ غَرْقٍ(٢).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

ويَوْماً على ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

على أَنَّ (حَلْفَةً) مُرادِفَةٌ لِمَصْدرِ الفِعْلِ العامِلِ: آلَتْ.

ومِنْهُ قَوْلُ رُؤْبَةَ(٤):

لَوَّحَها مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ تَضْمِيْرَكَ السَّابِقَ يُطْوَى للسَّبَقْ

على أَنَّ مَعْنَى (لَوَّحها): ضَمَّرَها.

(٧) آلَةُ مَصْدرِ الفِعْلِ العامِلِ: تُقَيَّدُ هذِهِ الآلَةُ بأَنْ تَكُوْنَ معْهُوْدةَ الاسْتِعْمالِ آلَةً في إِحْداثِ دلالةِ مَصْدَرِ الفِعْلِ، كما في: ضَربَ اللاَّعِبُ الكُرةَ رأساً، أَوْ رِجْلاً، وضَربَ الشُّرْطِيُّ اللِّصَّ سوْطاً، أَوْ عَصاً، أَوْ مِقْرَعَةً، أَوْ كَفّاً، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: ضَرَبَهُ خَشَبةً، ورَمَيْتُهُ آجُرَّةً، وسَقَيْتُهُ دَلْواً؛ لأَنَّ الخشبةَ آلَةٌ للرَّمْيِ، وهِيَ لَمْ تُعْهَدْ آلَةً للضَّرْبِ، والدَّلْوُ لمْ يُعْهدْ آلَةً للسَّقْيِ. وأَصْلُ الآلَةِ الّتي نابَتْ عَنِ المصْدَرِ مُضافٌ إِلَيْهِ، على أَنّها حلَّتْ محَلَّ المُضافِ بَعْدَ حذْفِهِ: ضَرَبَ اللاَّعِبُ الكُرةَ ضَرْبَ رَأْسٍ، أَوْ ضَرْبَ رِجْلٍ، أَوْ ضَرْبَ سَوْطٍ، أَوْ ضَرْبَ عصاً، وهكذا دَوالَيْكَ.

(٨) اسْمُ الإِشارةِ: يُسْتعْملُ اسْمُ الإِشارةِ مفْعُوْلاً مُطْلَقاً نائِباً عَنِ المصْدرِ مَتْبُوْعاً بمصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ الَّذي يُعْرَبُ بَدَلاً مِنْهُ، كما في قَوْلِكَ: جاهَدَ المُسْلِمُ هذا الجِهادَ، وأعانَهُ تِلْكَ الإِعانَةَ، وتَوَضَّأَ ذلِكَ التَّوضُّؤَ، وكافأَهُ تِلْكَ المُكافأَةَ.

---

(١) النازعات: ١.

(٢) انظر: السَّمين الحلبي، الدر المصون: ١/ ٦٦٧، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٦٩.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٥٣.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٨، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧/ ١٥٣.

(٩) ضميرُ المَصْدَرِ المَحْذُوْفِ، كما في: شَرحَ الأُستاذُ المحاضرةَ شَرْحاً لَمْ يَشْرَحْهُ أُسْتاذٌ آخَرُ، وأكْرَمَهُ الرَّجُلُ إكْراماً لَمْ يُكْرِمْهُ إِيّاهُ آخَرُ، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا﴾[1]، على أنَّ المصْدَرَ حُذِف تَخْفِيْفاً، وجِيْء بالضَّمِيْرِ كَنايَةً عنْهُ، والتَّقْدِيْرُ: شَرْحاً لَمْ يَشْرَحِ المُحاضَرَةَ الشَّرْحَ، وإِكْراماً لَمْ يُكْرِمْهُ الإِكْرام، وعذاباً لا أُعَذِّبُ العَذابَ أَحداً.

(١٠) بَعْضُ الأَلْفاظِ مُضافَةً إلى مصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ: مِنْ هذِهِ الأَلْفاظُ: حقٌّ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾[2]، و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[3]، **وأَحْسنُ، وأَفْضَلُ، وأتَمُّ، وكمالُ، وغَيْرُها.**

(١١) مصْدرُ الهَيْئةِ: يُصاغُ هذا المصْدَرُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ على زِنَةِ (فِعْلَةٍ)، كما في: جَلَسَ جِلْسَةَ الواثِقِ، وغَضِب غِضْبةَ المَظْلُوْمِ.

(١٢) وقْتُ المَصْدَرِ: عاشَ ساعةَ المَرِيْضِ، وخاف مِنْهُ يوْمَ المظْلُوْمِ، وفرِح لَيْلَةَ المُنْتصِرِ، على أنَّ الأَصْلَ: عاشَ عَيْشَ ساعَةِ المَرِيْضِ، وخافَ مِنْهُ خَوْفَ يوْمِ المَظْلُوْمِ، وفرِحَ فَرَحَ لَيْلَةِ المُنْتصِرِ. ومِنْهُ قَوْلُ الأعشى[4]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا ... وبِتَّ كما باتَ السَّلِيْمُ مُسَهَّدا

على أنَّ المُرادَ: اغْتِماضَ لَيْلَةِ أَرْمَدَ.

(١٣) نَوْعُ المَصْدرِ: مِنْ ذلِكَ: قَعَدَ القُرْفُصاءَ (نَوْعٌ مِنَ القُعُوْدِ)، ورجع القَهْقَرى(التَّقَهْقُرُ)، ونام مِلْءَ جُفُوْنِهِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قَعَدَ قُعُوْدَ القُرْفُصاءِ، ورَجَعَ رُجُوْعَ القَهْقَرى، ونامَ نَوْماً مِلْءَ الجُفُوْنِ.

---

(١) المائدة : ١٥٥ .

(٢) الحج : ٧٨ .

(٣) آل عمران : ١٠٢ .

(٤) انظر : السيوطيّ ، همع الهوامع : ٣/ ١٠٢ .

التَدارِيْبُ

أوّلاً: شَواهِدُ وأَمْثِلَةٌ مُعْرَبَة:

(١) قَوْلُ الشَّاعِرِ[١]:

لأَجْهَدَنَّ فإمَّا دَرْءَ واقِعَةٍ   تُخْشَى وإمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

دَرْءَ: مفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلٍ محْذُوْفٍ هُوَ وفاعِلُهُ وُجُوْباً تقْدِيْرُهُ: أَدْرَأُ درْءَ واقِعةٍ، أَوْ أنْ أَدْرَأَ، على أنّ المصْدر المُؤَوَّلَ مِنْ (أنْ) وما في حيزِها في محلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ لِفِعْلٍ محْذُوْفٍ تقْدِيْرُهُ: يَكُنْ درْءُ وَقِيْعةٍ،، والمصْدرُ بَعْدَ (إمّا) الثانيةِ معْطُوْفٌ على المصْدرِ الأوّلِ، والأَوْلى أنْ يُقدَّرَ الفِعْلُ دُوْن حرْفٍ مَصْدرِيٍّ ؛ لأنّ فِيْهِ هجْراً للتّقْدِيْرِ، والتّوَهُّمِ.

واقِعةٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ، وهُوَ مفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنى، وفي كوْنِ الإضافَةِ حَقِيْقِيّةً، أوْ لفْظِيّةً خِلافٌ ؛ لأنّ المُضافَ مصْدَرُ فِعْلٍ مُتعَدٍّ.

تُخْشَى: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَبْنِيٌّ للمَفْعُوْلِ مرْفُوْعٌ منَعَ مِنْ ظُهُوْرِ الضّمّةِ التّعَذُّرُ، ونائِبُ الفاعِلِ، أَوْ مَفْعُوْلُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ضَمِيْرٌ مُسْتتِرٌ يَعُوْدُ على (واقِعَةٍ)، والجُمْلةُ الفِعْلِيّةُ في محَلِّ جَرٍّ على الصِّفةِ لـ(واقِعَةٍ).

بُلُوْغَ السُّؤْلِ: القوْلُ في إعْرابِ (بُلُوْغَ) كالقوْلِ في (دَرْءَ واقِعةٍ) مِنْ حيْثُ كُوْنُهُ مفْعُوْلاً مُطْلَقاً لِفعْلٍ محْذُوْفٍ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: أَبْلُغُ بُلُوْغَ السُّؤْلِ، أوْ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفعْلٍ محْذُوْفٍ تقْدِيْرُهُ: أُحقِّقُ بُلُوْغَ السُّؤْلِ، ويجُوْزُ أنْ يكُوْن التّقْدِيْرُ: أنْ أَبْلُغَ، أوْ أنْ أُحقِّقَ بُلُوْغَ السُّؤْلِ، والجُمْلَةُ الفِعْلِيّةُ، أوِ المصْدرُ المُؤَوّلُ مِنْ (أنْ)، وما في حيْزِها معْطُوْفةٌ، أَوْمعْطُوْفٌ على ما بعْد (إمّا) الأُوْلى.

(٢) دافع سُكّانُ غَزّةَ عنْ أنْفُسِهِمْ أَفْضَلَ مُدافعةٍ في أثْناءِ مُحاولةِ إِسْرائِيْلَ تَدْمِيْرَها كُلَّ تدْمِيْرٍ:

أَفْضَلَ: مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدرِ.

مُدافَعَةٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ.

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسْهِيْل: ٧/ ٢٠٤.

في أثْناءِ: جارٌّ ومَجْرُوْرٌ (مَفْعُوْلٌ فيْهِ غيْر صَرِيْح).

مُحاوَلَةِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُورٌ.

إِسْرائِيْلَ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ علامَةُ جرِّهِ الفَتْحَةُ ؛ لأَنَّهُ مَمْنُوْعٌ مِنَ الصَّـرْفِ (فاعِلٌ في المَعْنَى).

تَدْمِيْرَها: تدْمِيْرَ: مفعُوْلٌ بِهِ للمَصْدرِ (مُحاوَلَةِ)، والهاءُ: ضَـمِيْرٌ مُتَّصِـلٌ في محَلِّ جرٍّ عـلى المُضافِ إِلَيْهِ (مَفعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى).

كُلَّ: مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدرِ منْصُوْبٌ.

تَدْمِيْرٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ.

(٣) " وكُلا مِنْها رَغَداً حيْثُ شِئْتُما "(١):

كُلا: فعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على حذْفِ النُّوْن لإِسْنادِهِ إِلى أَلِفِ الاثْنَيْنِ أوهذِهِ الأَلِفُ ضَـمِيْرُ رَفْـعٍ مُتّصِلٌ في محَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

رَغَداً: يجُوْزُ أَنْ يُعربَ مفْعُوْلاً مُطْلَقاً منْصُوْباً، على أَنَّهُ نائِبٌ عـنْ مَصْـدَرِ الفِعْـلِ العامِـلِ (كُلا)، والتَّقْدِيْرُ: كُلا مِنْها أَكْلاً رَغَداً، وأَنْ يُعْرَبَ حالاً.

حيْثُ: ظرْفُ مكانٍ في الأَصْلِ مبْنِيٌّ على الضَّمِ، وهُوَ في هذِهِ الآيَـةِ يَشْـتمِلُ عـلى معْنيَـيْ (متَى)، و (كيْفَ) زِيادةً على مَعْناهُ الأَصِيْلِ، وهذِهِ الدّلالةُ المُرَكّبَةُ تجْعلُهُ يحْتمِلُ الحـالَ بالدّلالاتِ الثّلاثِ.

شِئْتُما: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ لاتِّصـالِهِ بضَـمِيْرِ المُخـاطَبَيْنِ آدمَ، وحَـوَّاءَ، وهـذا الضَّمِيْرُ في محَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ، ومفْعُوْلُ فِعْلِ المشِيْئةِ محْذُوْفٌ، والجُمْلـةُ الفِعْلِيّـةِ في محَلِّ جَرٍّ على المُضافِ إِلَيْهِ على أَنَّ المُضافَ (حَيْثُ).

(٤) قوْلُ لَيْلى الأَخْيلِيّةِ(٢):

نَظَـرْتُ ودُوْنِيْ مِـنْ عَمايَـةَ منْكِـبٌ وبطْـنِ الرَّكـاءِ أَيَّ نظْـرَةِ نـاظِرِ(٣)

---

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ ، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل : ٧/ ١٥٤ .

(٣) عَمايَة : اسْمُ جبَلٍ ، والمنْكِبُ : المُرْتَفِعُ مِن الأَرضِ ، والرَّكاءِ : وادٍ في دِيارِ بنِيْ عقِيْلٍ .

أَيَّ: مفعُولٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عنِ المَصْدرِ منْصُوْبٌ، على أنّها كَمالِيَّةٌ، وصِفَةٌ للمصْدرِ المحْذُوف تقْدِيْرُهُ: نَظَرْتُ نظْرَةً أيَّ نظْرَةِ ناظِرٍ.

نَظْرةِ: مُضافٌ إِلَيهِ مَجْرُوْرٌ.

ناظِرٍ: مُضافٌ إِلَيْه مَجْرُوْرٌ.

(٥) احْتفَلَ الكُوَيْتِيُّوْن شُيُوْخاً، وشُبَّاناً وعَجائِزَ وشَوابَّ بعِيْدِ الكُوَيْتِ الوطَنِيِّ السّادِسِ والعِشْرِيْنَ مَجْمُوْعَةَ احْتِفالاتٍ، وفَرِحُوا ليْلَةَ فَرَحِ المُنْتَصِرِ:

شُيُوْخاً: حالٌ منْصُوْبَةٌ

وشُبَّاناً: معْطُوْفٌ على (شُيُوْخاً) منْصُوْبٌ.

وعَجائِزَ: معْطُوْفٌ على (شُيُوْخاً) منْصُوْبٌ، وهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

وشَوابَّ: مَعْطُوْفٌ على ما قَبْلَهُ منْصُوْبٌ، وهُوَ مَمْنُوْعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

السّادسِ: نعْتٌ لـ (عيْدِ الكُويْتِ).

والعِشْرِيْنَ: معْطُوْفٌ على (السَّادِسِ) مجْرُوْرٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ.

مَجْمُوْعَةَ: مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ منْصُوْبٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدرِ.

احْتِفالاتٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ.

لَيْلة: مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عنِ المَصْدَرِ؛ لأَنّهُ وَقْتُ المصْدَرِ.

فرَحِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ.

المُنْتَصِرِ مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ.

(٦) رُبَّ إِكْرامٍ جيِّدٍ أَكْرمْتُ الفَقِيْرَ:

رُبَّ: حَرْفُ جَرٍّ شَبِيْهٌ بالزَّائِدِ يُفِيْدُ التَّكْثِيْرَ في الغالِبِ.

إِكْرامٍ: مجْرُوْرٌ لفْظاً مَنْصُوْبٌ محلاً على أَنَّهُ مفْعُولٌ مُطْلَقٌ قُدِّمَ على عامِلِهِ (أَكْرَمْتُ).

جيِّدٍ: نعْتٌ مَجْرُوْرٌ.

أَكْرَمْتُ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ، والتّاءُ: ضَمِيْرٌ مُتّصِلٌ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

الفَقِيْرَ: مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ.

(٧) رُبَّ إِكْرامٍ جيِّدٍ أكْرمْتَهُ الفَقِيْرَ:

رُبَّ: إِعْرابُها كما في الجُمْلةِ السَّابِقَةِ.

إِكْرامٍ: مجْرُوْرٌ لفظاً مرْفُوْعٌ محلاًّ على أنَّهُ مُبْتَدأٌ.

جيِّدٍ: إِعْرابُها كما في الجُمْلةِ السّابِقَةْ.

أكْرمْتَهُ: أكْرَم: فِعْلٌ ماضٍ مبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ لإِسْنادِهِ إلى تاءِ الفاعِلِ، والهاءُ : ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في محَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ النَّائِبِ عَنِ المَصْدرِ.

الفَقِيْرَ: إِعْرابُها كما في الجُمْلَةِ السّابِقَةِ. والجُمْلَةُ الفِعْلِيّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ.

(٨) وسَيَعْلَمُ الأهْلُوْن أيَّ احْتِرامٍ تحْتَرِمُهُمْ ؟:

الأهْلُوْنَ: فاعِلٌ مَرْفُوْعٌ عَلامةُ رَفْعِهِ الواوُ ؛ لأنَّهُ مُلْحَقٌ بجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ في الإِعْرابِ.

أيَّ: اسْمُ اسْتِفْهامٍ، مفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوْبٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ، وهُوَ مُقَدَّمٌ وُجُوْباً ؛ لأَنَّ أَسْماءَ الاسْتِفْهامِ لَها صّدارَةُ الجُمْلَةِ لا يعْمَلُ فيها عامِلٌ قبْلها إلاَّ المُضافُ، والجارُّ.

احْتِرامٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ.

تحْتَرِمُهُمْ: تحْتَرِمُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مرْفُوْعٌ، و(هُمْ): ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ، والفاعِلُ: ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيْرُهُ: أَنْتَ.

(٩) ما الطَّالِبُ إلاَّ انْتِباهاً :

ما: حَرْفُ نفْيٍ، إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ تَمِيْمِيّاً فلا يَعْمَلُ، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ حِجازِيّاً مُهْمَلاً ؛ لأنَّ الخَبَرَ سُبِقَ بـ (إِلاَّ) أداةِ الحصْرِ.

الطَّالِبُ: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوْعٌ.

إِلاَّ: أَداةُ حَصْرٍ لا تُؤَثِّرُ في إِعْرابِ ما بَعْدَها.

انْتِباهاً: مفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ عامِلُهُ محْذُوْفٌ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: إلاَّ يَنْتَبِهُ انْتِباهاً. والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ خَبَرُ المُبْتَدأ .

(١٠) لهُ عَلَيَّ مِئةُ دِيْنارٍ اعْتِرافاً:

لهُ: شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خبرِ المُبْتَدأ، وهُو مُقَدَّمٌ جَوازاً.

عليَّ: شِبْهُ جُمْلَةٍ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الخَبَرِ الثَّانِي، وهُو مُقَدَّمٌ جَوازاً، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ أَحَدُهُما الخبرَ على أنّ الثّانيَ حالٌ مِن النَّكِرَةِ المُخَصّصةِ (مِئةُ دِيْنارٍ) ؛ لأَنَّهُ في الأَصْلِ صِفَةٌ لها.

مِئَةٌ: مُبْتدأٌ مُؤَخّرٌ جَوازاً.

دِيْنارٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ، وهُوَ تَمْيِيْزٌ في المعْنَى.

اعْتِرافاً: مفعُوْلٌ مُطْلَقٌ مُؤَكِّدٌ لنفسِهِ عامِلُهُ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.

ثانياً:

طَلَبَ الأُسْتاذُ مِنْ طُلاَّبِهِ مَرَّتَيْنِ أَنْ يَعُوْدُوا إِلى أَحَدِ تَآلِيْفِ الجاحِظِ عَوْدَةَ المُدَقِّقِ كُلَّ التَّدْقِيْقِ لتَزْوِيْدِهِ بنَصٍّ يَصِفُ فيْهِ حَزْمَ السَّادَةِ، فقالَ أَحَدُهُمْ: قَرَأْتُ بَعْضَ كُتُبِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ قِراءَةً ولَمْ أُوَفَّقْ في الاهْتِداءِ إِلى ما طَلَبْتَ، فقالَ الأُسْتاذُ: سُبْحانَ اللهِ، وقالَ آخَرُ: يا أُسْتاذُ، وجَدْتُ نَصّاً في كِتابِ (البَيانِ والتَّبْيِيْنِ)(1) وَصَفَ فيْهِ الجاحِظُ حَزْمَ هؤُلاءِ السَّادَةِ (أَيَّما وَصْفٍ) لَمْ يَصِفْهُ أَحَداً بِهِ، وجاءَ في هذا الوَصْفِ أَنَّ عامَّةَ هؤُلاءِ لَمْ يَكُنْ شَأْنُهُمْ أَنْ يَرُدُّوا النّاسَ (بَعْضَ الرَّدِّ) إِلى أَهْوائِهِمْ، وإِلى الانْسِياقِ لَهُمْ (بعُنْفِ) السَّوْقِ (مِثْلَ) هذا الانْسِياقِ، وهُمْ مَعَ ذلِكَ هُجُوا أَقْبَحَ هِجاءٍ: " ومَتَّى أَحَبَّ السَّيِّدَ الجامِعَ، والرَّئِيْسَ الكامِلَ قَوْمُهُ (أَشَدَّ) الحُبِّ، وحاطَهُمْ على حَسَبِ حُبِّهِ لَهُمْ كانَ بُغْضُ أَعْدائِهِمْ على حَسَبِ حُبِّ قَوْمِهِ لَهُ... ".

(أ) اذْكُرْ مِنْ هذا النَّصِّ:

(1) مَصْدَراً يَدُلُّ على العَدَدِ يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً.

(2) مَصْدَراً مُؤَوَّلاً يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً بِهِ.

(3) شِبْهَ جُمْلَةٍ يُعْرَبُ خَبَراً لِفِعْلٍ ناسِخٍ.

(4) مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً مُبَيِّناً للنَّوْعِ.

(5) ثَلاثَةَ مَفاعيْلَ مُطْلَقَةٍ تَنُوْبُ عَنِ المَصادِرِ لإِضافَتِها إِلى مَصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ.

---

(1) انظر: 2/ 94.

(٦) اسماً مَوْصُوْلاً، ثُمَّ أَعْرِبْهُ.

(٧) مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً.

(٨) ضَمِيْراً يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً.

(٩) مَفْعُولا بِهِ مُقَدَّماً على فاعِلِهِ مَصْحُوْباً بِذِكْرِ السَّبَبِ.

(١٠) اسماً بَعْدَ اسْمِ إِشارَةٍ، ثُمَّ أَعْرِبْهُ.

(ب) أَعْرِبْ ما بَيْنَ القَوْسَيْنِ:

ثالثاً:

اكْتُبْ في كُلِّ فَراغٍ المَطْلُوْبَ مَضْبُوْطاً نَحْوِيّاً:

(١) اسْتَمِعْ إِلى المُحاضَرَةِ...... جَيِّداً (اسْم مَصْدَر).

(٢) كَمْ....... (تَمْيِيْز تُعْرَبُ بِهِ كَمْ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً).

(٣) ارْكُضْ......... (مَصْدَرٌ مُبَيِّنٌ للنَّوْعِ).

(٤) للرَّجُلِ بُكاءٌ............. الطِّفْلِ (مَصْدَرٌ يَدُلُّ على التَّشْبِيْهِ).

(٥)......... وإِهْمالاً (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً).

(٦) يَعْطِفُ الأَبُ على أَوْلادِهِ عَطْفا.......... على أَحَدٍ (ضَمِيْرٌ يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً نائِباً عَنِ المَصْدَرِ).

(٧) جاهِدْ في سَبِيْلِ اللهِ...... الجِهادِ (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصدَر).

(٨) لا يَفْعَلُ الرَّجُلُ ذلِكَ الفِعْلَ...... (مَفْعُوْلٌ مُطْلَق مُؤَكِّدٌ لغَيْرِهِ).

(٩) إِمَّا..... وإِمَّا..... للقاعَةِ (مفعُول مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ وُجوْبا).

(١٠) مَشَى الجُنْدِيُّ....... (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مُبَيِّنٌ للهَيْئَة).

رابعاً:

اخْتَرِ الإِجابَةَ الصَّحِيْحَةَ في كُلِّ مِثالٍ مِمَّا يَأْتِي:

(١) الرَّجُلُ أَظْهَرُ القَوْمِ (فَضْلاً):

(أ) تَمْيِيْزٌ مَنْصُوْبٌ (ب) حالٌ مَنْصُوْبَةٌ (ج) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوْبٌ

(د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٢) إنَّ هذا (الرَّجُلَ) لا يَكادُ يُوْصَفُ إلاَّ بالسِّيادَةِ:

(أ) مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ (ب) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوْبٌ (ج) بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الإِشارَةِ مَنْصُوْبٌ (د) خَبَرُ (إِنَّ) مَرْفُوْعٌ.

(٣) قَرَأَ الطَّالبُ القَصِيْدَةَ (خَمْسَ) مَرّاتٍ:

(أ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ (ب) مَفْعُوْلٌ فيْهِ مَنْصُوْبٌ (د) تَمْيِيْزٌ مَنْصُوْبٌ (د) مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ.

(٤) ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ (فَضَرْبَ) ٱلرِّقَابِ ﴾[1]:

(أ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ جَوازاً (ب) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً (ج) مَعْطُوْفٌ على ما قَبْلَهُ (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ .

(٥) (سُحْقاً) لإِسْرائِيْلَ:

(أ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ جَوازاً (ب) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً ؛ لأَنَّهُ يُوْمِئُ إِلى الدُّعاءِ (ج) مُبْتَدَأٌ مَنْصُوْبٌ مُسَوِّغُ الابْتِداءِ بالنَّكِرَةِ أَنَّها تُوْمِئُ إِلى الدُّعاءِ (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٦) ما قَرَأَ الطُّلاَّبُ إلاَّ (قِراءَةً):

(أ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مُؤَكِّدٌ لعامِلِهِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ الاسْتِثْناءِ مُفَرَّغاً (ب) مُسْتَثْنى مَنْصُوْبٌ (ج) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مُبَيِّنٌ للنَّوْعِ على نِيَّةِ صِفَةٍ، أَوْ مُضافٍ إِلَيْهِ (د) مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ.

(٧) جاءَتِ الطَّالِبَةُ إِلى الجامِعَةِ (غَيْرَ) مُتَأَخِّرَةٍ:

(أ) مُسْتَثْنى مَنْصُوْبٌ (ب) حالٌ مَنْصُوْبَةٌ (ج) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ (د) اسْمٌ مَنْصُوْبٌ على الاسْتِثْناءِ.

(٨) أَجابَ الطَّالِبُ عَنِ السُّؤالِ (مِثْلَ) صِدِيْقِهِ:

---

(١) محمد : ٤ .

(أ) حالٌ مَنْصُوْبَةٌ (ب) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ المَحْذُوْفِ (ج) مَفعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٩) هذا أَخُوْهُ (حَقّاً):

(أ) حالٌ مَنْصُوْبَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ (ب) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ جَوازاً (ج) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً ؛ لأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ (د) مَفعُوْلٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً ؛ لأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ لِغَيْرِهِ.

(١٠) أَكْرَمَ الأُسْتاذُ الطَّالِبَ النَّجِيْبَ (كَرَما) يَسْتَحِقُّهُ:

(أ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوْبٌ ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرُ الفِعْلِ العامِلِ قِياساً (ب) مَفعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ مَصْدَرِ الفِعْلِ القِياسِيِّ ؛ لأَنَّهُ اسْمُ مَصْدَرٍ (ج) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ عامِلُهُ مَحْذُوْفٌ (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(١١) أَكْرَمَ الأُسْتاذُ تِلمِيْذَهُ النَّجِيْبَ كَرَماً لَمْ يُكْرِمْهُ أَحَداً: الهاءُ في (يُكْرِمْهُ):

(أ) مَفْعُوْلٌ بِهِ في مَحَلِّ نَصْبٍ (ب) مُضافٌ إِلَيْهِ في مَحَلِّ جَرٍّ (ج) مَفعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنْ مَصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(١٢) صَوْتُ الطِّفْلِ صَوْت مُغَنٍّ: ضَبْطُ (صَوْت مُغَنٍّ):

(أ) الرَّفْعُ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (ب) النَّصْبُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ العامِلُ فيْهِ (صَوْتُ) قَبْلَهُ (ج) النَّصْبُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ العامِلُ فيْهِ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

خامساً:

شَواهِدُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ مِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ:

(١) تَقَلَّدَها طَوْقَ حَمامَةٍ: تَقَلَّدَها تَقَلُّدَ طَوْقِ الحَمامَةِ، على أَنَّ الهاءَ للخَصْلَةِ القَبِيْحَةِ، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ هذِهِ الخَصْلَةَ تُلازِمُهُ، ولا تُفارِقُه حَتَّى يُفارِقَ طَوْقُ الحَمامَةِ الحَمامَةَ[1].

(١) انظر : الميداني ، مجمع الأمثال : ١/ ١٤٧ — ١٤٨ .

(٢) جَرْيَ المُذَكَّى حَسَرَتْ عَنْهُ الحُمُرُ[1]: يَجْرِيْ يَوْمَ السِّباقِ جَرْيَ المُذَكَّى (يُضْرَبُ لِمَنْ يَسْبِقُ أَقْرانَهُ)[2].

(٣) جَزاءَ سِنِمّارٍ(٣): جَزانِي جَزاءَ سِنِمّارٍ. ومِنْ ذلِك قَوْلُ الشّاعِرِ:

جَزَتْنا بَنُوْ سَعْدٍ بحُسْنِ فَعالِنا جَزاءَ سِنِمّارٍ وما كانَ ذا ذَنْبِ[4]

(٤) جَذَّها جَذَّ العَيْرِ الصِّلِّيانَةِ(٥): يُضْرَبُ لِمَنْ يُسْرِعُ الحَلْفَ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّثٍ.

(٥) جَلَبَتْ جَلْبَةً ثُمَّ أَقْلَعَتْ(٦): يُضْرَبُ للجَبانِ يَتَوَعَّدُ ثُمَّ يَسْكُتُ.

(٦) بُؤْساً لَهُ، وتُوْساً لَهُ، وجُوْساً لَهُ(٧): يُقالُ هذا المَثَلُ عِنْدَ الدُّعاءِ على إِنْسانٍ.

(٧) تَعَلَّلَ بِيَدَيْهِ تَعَلُّلَ البَكْرِ(٨).

(٨) تعلُّقَ الحَجْنِ بأَرْفاغِ العَنْسِ(٩): يُضْرَبُ لِمَنْ يَلْصَقُ بآخَرَ حَتّى يَنالَ ما يُرِيْدُ.

(٩) أَبْغِضْ بَغِيْضَكَ هَوْناً ما(١٠): هَوْناً: صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: بُغْضاً هَوْناً ما.

(١٠) رَعْداً، وبَرْقاً والجِهامُ جافِرٌ(١١): رَعْداً، وبَرْقاً: مَنْصُوْبانِ على المَصْدَرِ، على أَنَّ النّاصِبَ لكِلَيْهِما مَحْذُوْفٌ: يَرْعَدُ رعْداً، ويَبْرُقُ بَرْقاً (يُضْرَبُ لِمَنْ يَتَزَيّا بما لَيْسَ فيهِ).

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٩.
(٢) حَسَرَتْ: عَجِزَتْ عَنْهُ.
(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٩. جَذَّها: قَطَعَها، والصِّلِّيانُ: بَقْلٌ، والهاءُ كِنايَةٌ عَنِ اليَمِيْنِ.
(٤) عَمايَة: اسْمُ جبَلٍ، والمَنْكِبُ: المُرْتَفِعُ مِن الأَرضِ، والرِّكاءِ: وادٍ في دِيارِ بنِيْ عقِيْلٍ.
(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٩.
(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦٠. جَلَبَتْ: صاحَتْ.
(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٦.
(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٩.
(٩) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٠. الحَجِنُ (الحَجْن: مُخَفَّفُ الحَجِنِ): الصَّبِيُّ السَّيِّئُ الغِذاءِ، والعَنْس: النّاقَةُ الصُّلْبَةُ، والأَرْفاغُ: بَواطِنُ الفَخِذَيْنِ، وأُصُوْلُهُما.
(١٠) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٧.
(١١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣١١.

(١١) زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً: يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ (غِبّاً) مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً نائِباً عَنِ المَصْدَرِ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: زُرْ زِيارَةً غِبّاً، على أَنَّ الغِبَّ في الزِّيارَةِ أَنْ تَكُوْنَ في كُلِّ أُسْبُوْعٍ مَرَّةً، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: زُرْ غابّاً (غَبَّ الرَّجُلُ: جاءَ زائِراً بَعْدَ أَيّامٍ).

(١٢) زَقَّهُ زَقَّ الحَمامَةِ فَرْخَها[١].

(١٣) سَكَتَ أَلْفاً، ونَطَقَ خَلْفاً[٢]: أَلْفاً: مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ؛ لأَنَّهُ عَدَدُهُ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: سَكَتَ أَلْفَ سَكْتَةٍ.

(١٤) أَشِبَّ لِيْ إِشْباباً[٣].

(١٥) صَبْراً على مَجامِرِ الكِرام[٤]: يُضْرَبُ لِمَنْ يُؤْمَرُ بالصَّبْرِ على ما يَكْرَهُ تَهَكُّماً.

(١٦) أَصاخَ إِصاخَةَ المُنْدَهِ للنّاشِدِ[٥]: يُضْرَبُ لِمَنْ يَجِدُّ في الطَّلَبِ، ثُمَّ يَعْجَزُ عَنهُ.

(١٧) صَبْراً، أَتانُ، فالجِحاشُ حُوْلٌ[٦]: يُضْرَبُ لِمَنْ وَعَدَ وَعْداً حَسَنا دُوْنَ أَنْ يَكُوْنَ المَوْعُوْدُ مَوْجُوْداً.

(١٨) صَكّاً ودرْهَماكَ لَكَ[٧]: يُضْرَبُ لِمَنْ يَعْمَلُ العَمَلَ الصَّعْبَ.

(١٩) ضَرَبَهُ ضَرْبَ غَرائِبِ الإِبِلِ[٨].

(٢٠) أَضَرِطاً وأَنْتَ الأَعْلى[٩]: يُضْرَبُ لِمَنْ يَشْكُوْ في غَيْرِ مَوْضِعِ الشَّكْوَى.

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٢٤.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٠. الخَلْفُ: الرَّديْءُ مِنَ القَوْلِ.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٣. الإِشْبابُ: الرَّفْعُ.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٩٣.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٩٨. الإِصاخَةُ: السُّكُوْتُ، والنّادِهُ: الزّاجِرُ الإِبِلِ، والنّاشِدُ: مَنْ يَنْشُدُ الشَّيْءَ.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٠٦.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٠٧.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤١٩.

(٩) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢٠.

(٢١) ضَرْباً، وطَعْناً أَوْ يَمُوْتَ الأَعْجَلُ[1].

(٢٢) ضَرَبَهُ ضَرْبَةَ ابْنَةِ اقْعُدِيْ، وقُوْمِيْ[2].

(٢٣) أَضْرِطاً آخِرَ اليَوْمِ وقَدْ زالَ الظُّهْرُ[3].

(٢٤) أَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجاعِ[4].

سادساً:

شَواهِدُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ:

(١) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ﴾[5].

(٢) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا﴾[6].

(٣) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا﴾[7].

(٤) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَجَمَعۡنَٰهُمۡ جَمۡعٗا﴾[8].

(٥) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا﴾[9].

(٦) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونٗاۚ﴾[10].

(٧) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[1].

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢١.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢٢. ابْنَةُ قُوْمِيْ، واقْعُدَيْ: الأَمَةُ الَّتي يُقالُ لَها: قُوْمِيْ، واقْعُدِيْ.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢٣.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣١.

(٥) يوسف: ٥.

(٦) الإسراء: ١٢.

(٧) الإسراء: ١١١.

(٨) الكهف: ٩٩.

(٩) مريم: ٨٣.

(١٠) طه: ٤٠.

(٨) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِۖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ﴾[٢]

(٩) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴾[٣].

(١٠) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ﴾[٤].

(١١) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾[٥].

(١٢) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ ﴾[٦].

(١٣) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآ ﴾[٧].

(١٤) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ﴾[٨].

(١٥) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴾[٩]

(١٦) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ ﴾[١٠].

(١٧) قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ﴾[١١].

(١٨) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ﴾[١٢].

---

(١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) فصلت : ٢٨ .

(٣) الشعراء : ٢٢٧

(٤) الحج : ٧٨ .

(٥) آل عمران : ١٠٢ .

(٦) الجاثية : ٣٢ .

(٧) الأنعام : ٧٠ .

(٨) الإسراء : ٢٩ .

(٩) الإسراء : ٧ .

(١٠) الإسراء : ٥١ .

(١١) الإسراء : ٤ .

(١٢) التوبة : ١٠١ .

(١٩) قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ﴾[١].

(٢٠) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا ﴾[٢].

(٢١) قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾[٣].

(٢٢) قَوْلُهُ تعالَى[٤]: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا... صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾[٥]: للنحويّيْنِ في إعراب (صِبْغَةَ اللهِ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[٦]:

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدرِ المُؤَكِّدِ، على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.
- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الإغْراءِ، على أَنَّ الفِعْلَ النَّاصِبَ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: الزَمُوا صِبْغَةَ اللهِ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَفْعُوْلِ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: اتَّبِعُوا صِبْغَةَ اللهِ.
- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على البَدَلِ مِنْ (مِلَّةَ إِبْراهِيْمَ)، وهُوَ وَجْهٌ وُسِمَ بالضَّعْفِ لطُوْلِ الفَصْلِ بَيْنَ البدَلِ، والمُبْدَلِ مِنْهُ.

(٢٣) قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[٧] للنَّحْوِيِّيْنَ في إعْرابِ (صُنْعَ اللهِ) وَجْهانِ[٨]:

---

(١) التوبة: ١٢٦.

(٢) القصص: ٥٤.

(٣) التوبة: ٨٠.

(٤) دَوَّنْتُ الأَوْجُهَ الجائِزَة في نَصْبِ اللَّفْظَةِ مَوْضِعِ الاستِشهاد؛ لِيَتَبَيَّنَ القارِئُ، أَوِ الطَّالِبُ الفِكْرَ اللُّغَوِيَّ للنُّحاةِ فَضْلاً عَنْ رَبْطِ مَسائِلِ النَّحْوِ بَعْضِها ببَعْضٍ، ولتَكُوْنَ لَهُ هذِهِ المَسْأَلَةُ أُسْوَةً في خَوْضِهِ غِمارَ الإعْراب.

(٥) البقرة: ١٣٥ – ١٣٨.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ١٤٣، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٢.

(٧) النمل: ٨٨.

(٨) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٨/ ٦٤٥.

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لَمِضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ)، على أَنّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الإِغْراءِ، على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: انْظُرُوا صُنْعَ اللهِ.

(٢٤) قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾[١]: في نَصْبِ (الحَقَّ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[٢]:

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لَمِضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ، على أَنَّ العامِلَ فيهِ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَعْنِيْ.
- أَنْ يَكُوْنَ منصُوْباً على الحالِ مِنْ (عِيْسَى).
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَدْحِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ على أَنَّ الحَقَّ اللهُ.

(٢٥) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾[٣]: في نَصْبِ (كِتاباً مُؤَجَّلاً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[٤]:

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لَمِضْمُوْنِ الجُمْلَةِ، على أَنَّ العامِلَ فيهِ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ، وهُوَ وَجْهٌ وُسِمَ بالضَّعْفِ ؛ لأَنَّ هذا التَّمْيِيْزَ لَيْسَ مِنْ أَنْواعِ التَّمْيِيْزِ المَعْرُوْفَةِ.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الإِغْراءِ.

(٢٦) قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴾[٥]: في نَصْبِ (ثَواباً) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ[٦]:

---

(١) مريم : ٣٤ .
(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٧/ ٥٩٨ .
(٣) آل عمران : ١٤٥ .
(٤) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣/ ٤١٩ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٩٧ .
(٥) آل عمران : ١٩٥ .
(٦) انظر : أبو حيان النحوي ، البحر المحيط : ٣/ ٤٨٠ .

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصدَرِ المُؤَكِّد.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ مِنْ (جَنَّاتٍ).
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على البَدَلِ مِنْ (جَنَّاتٍ)، على نيَّةِ تَضْمِيْنِ الفِعْلِ (لأُدْخِلَنَّهُمْ مَعْنَى (لأعْطِيَنَّهُمْ).
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: يُعْطِيْهِمْ ثَواباً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ، وهُوَ عِنْدَ الكِسائيِّ مَنْصُوْبٌ على القَطْعِ.

(٢٧) قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةًۭ ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍۢ مِّنْهُ نَفْسًۭا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًۭٔا مَّرِيٓـًۭٔا ﴾[1]: في نَصْبِ (نِحْلَةً) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[2]:

- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ ب (آتُوا)؛ لأَنَّهُ بمَعْنَى: انْحَلُوْهُنَّ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (آتُوْهُنَّ)، أَوْ مِنْ (صَدُقاتِهِنَّ)، أَوْ مِنَ (النِّساءَ).
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَفْعُوْلِ لَهُ على أَنَّها بمَعْنَى الشِّرْعَةِ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ العامِلُ فيها فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: نَحَلَ اللهُ نَحْلَـةً (شَرَعَ اللهُ).

(٢٨) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءًۭ فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةًۭ فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍۢ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌۭ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌۭ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌۭ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍۢ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًۭا ۚ فَرِيضَةًۭ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًۭا ﴾[3]: في نَصْبِ (فَرِيْضةً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[4]:

---

(١) النساء : ٤ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون :٣/ ٥٧١ .

(٣) النساء : ١١ .

(٤) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣/ ٥٤٤ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٣٥ .

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَها، على أَنَّ مَعْنَى (يُوْصِيكُمُ اللهُ): يَفرِضُ لَكُمْ.

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ المُؤَكِّدَةِ، وهُوَ قَوْلُ مَكِيٍّ بْنِ أَبِيْ طالِبٍ، وغَيْرِهِ؛ لأَنَّ الفَرِيْضَةَ لَيْسَتْ مَصدَراً.

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: فَرَضَ اللهُ فَرِيْضَةً.

(٢٩) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ ﴾[1]: في نَصْبِ (وَصِيَّةً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ(٢):

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوبَةً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: يوْصِيكُمُ اللهُ وَصِيَّةً.

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصوْبَةً على الحالِ العامِلُ فيها: يُوْصِيكُم.

- أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَفْعُوْلِ به بـ (مُضارٍّ) تَجاوُزاً؛ لأَنَّ المُضارَّةَ تَقَعُ بالوَرَثَةِ لا بالوَصِيَّةِ، فكَأَنَّ المُضارَّةَ الواقِعَةَ بِهِمْ واقِعَةٌ بالوَصِيَّةِ نَفْسِها لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، وقِيلَ إِنَّ ما يُعَزِّزُ هذا قِراءَةُ الحَسَنِ: "غَيْرَ مُضارِّ وَصِيَّةٍ" بالإِضافَةِ، وإِنَّ (وَصِيَّةً) مَنْصُوْبَةٌ بَعْدَ حَذْفِ الخافِضِ: غَيْرَ مُضارٍّ في وَصِيَّةٍ كما في: يا سارقَ اللَّيْلَةِ، على أَنَّ التَقْدِيْرَ: يا سارِقاً في اللَّيْلَةِ

(٣٠) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ٦١ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾[3]: في نَصْبِ (سُنَّةَ الله) أَوْجُهٌ مِنْها:

- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ، على أَنَّ العاملَ فيها مَحْذُوْفٌ.

- أَنَّها اسْمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المَصْدرِ.

---

(١) النساء: ١٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٣/ ٦١٣، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٣٧، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٨٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٥٤٩.

(٣) الأحزاب: ٦١ – ٦٢.

- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبةً على الإغراءِ كما ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ على أَنَّ فِعْلَ الإِغْـراءِ مَحْـذوْفٌ، وهُـوَ حَذْفٌ لا يَجُوْزُ عِنْدَ أَبِيْ حيّانَ.

(٣١) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾[١]: يَجُوْزُ في (حَقّاً) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لَمضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ[٢].

(٣٢) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾[٣]: وَعْـدَ اللهِ: مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لَنْفسِهِ ؛ لأَنَّـهُ مُؤَكِّـدٌ لقَوْلِـهِ سُـبْحانَهُ (سَـنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ)، و(حَقّاً): مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لغَيْرِهِ (وَعْداً)[٤].

(٣٣) قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾[٥]: قَوْلُهُ (وعْـدَ الصِّـدْق): مَنْصُـوْبٌ عـلى المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لَمضْمُونِ الجُمْلَةِ (أُولئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ...) قَبْلَهُ ؛ لأَنَّها تُـوْمِئُ إلى الوَعْدِ الحَقِّ[٦].

(٣٤) قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴿٤﴾ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴾[٧].

(١)النساء : ١٥١ .

(٢)انظر : أبو حيان النحويّ ، البحر المحيط : ٥/ ٢٧١ .

(٣)النساء : ١٢٢ .

(٤)انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٤/ ٩٥ .

(٥)الأحقاف : ١٦ .

(٦)انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٩/ ٦٧٠ .

(٧)الواقعة : ٤ – ٦ .

كُتُبٌ وبحُوث للمُؤَلِّف

(أ) البحوث:

١ – تأويل ما له اكثر من وجه إملائي في العربية –مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، ١٩٨٩، العراق.

٢ – العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩م، الكويت.

٣ – رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني–عمان، العدد ١٤٣٤هـ السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م، الأردن.

٤ – مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧، الأردن.

٥ – باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة، توسم العربية به بالتعمية، والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني–العدد الثاني، كانون الأول ١٩٨٨م الأردن.

٦ – رسالة على مسألة الكحل في الكافية، للشيخ سشمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الاول ١٩٨٧م.

٧ – المذهب السلفي(ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران ١٩٨٦، االأردن.

٨ – ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت، المجلد السابع، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧م، الكويت.

٩ – مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن مالك، شرح وتحقيق، الإكليل–اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، اليمن.

١٠ – النسب إلى المشتقات في العربية، مجلة الضاد–بغداد، العدد الثالث ١٩٩٠م العراق.

١١- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسهما، مؤته للبحوث والدراسات، العدد الأول ١٩٩٠، الأردن.

١٢- التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٩١م، الأردن.

١٣- تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع-العدد الأول ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٤- النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ١٩٩٠م الكويت.

١٥- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثَّرة في مظان النحو والصرف، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإِنسانيَّة، جامعة الكويت، الكويت.

١٦- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبدا الله القزاز القيرواني، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م الرياض.

١٧- الهمزة التي ليس لها تكأة في الرسم الإملائي قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩٤م الأردن.

١٨- لفظة النثر مصطلحا وما يدور في فلكها من الألفاظ معنى في مظان الأدب والنحو واللغة، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

١٩- التدريس بالعربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م الأردن.

٢٠- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربية، موسم جامعة مؤته الثقافي الثاني- عمان، المطبعة الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٦ الأردن.

٢١- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الأول، ١٩٨١م السعودية.

٢٢- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء العدد الثاني، ١٩٨٢م السعودية.

٢٣- رسالة كشف الضوّ عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الثالث، ١٩٨٤م السعودية.

٢٤- قضايا في الخط والشكل (مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي ٢٠٠٤م).

٢٥- تجربتي في النحو العربي (الجامعة الهاشمية-الموسم الثقافي-٢٠٠٣م).

٢٦- جمع التكسير في لهجة الإمارات العربية المتحدة (مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير ١٩/ ٥/ ٢٠٠٥).

٢٧- مراجعة لكتاب كيس فيرستيج (تطور الفكر اللغوي العربي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ٢٠٠٨م.

٢٨- سيميائيّة العنوان في السُّور القرآنيّةِ ذَوات البُؤْرَة الاسْتِفهامِيَّة ونظريَّة نحو النّصّ، مجلة كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد: ٧٢، ٢٠١٤م.

٢٩- توهُّم النحاةِ قُدامَى ومُحدثين في تأْويل عِبارَةِ سِيْبَوَيْهِ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَي: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، مَجَلَّة كلِّيّة دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد: ٧١، ٢٠١٣م.

٣٠- تَوَهّماتُ النُّحاةِ في تَأْويل مُكَوِّناتِ القَسَمِ باسْتِعْمالِ لَفْظَتَيْ (عَمْر)، و(قِعْدَكَ، وقَعِيْدَكَ)، مَجَلَّة الجامعة الليبيَّة، ٢٠١٣م.

٣١- مَقُوْلَة الحَدث الدَّلاليَّةُ في التَّفكير اللُّغَوِيّ، بحثٌ في الأُسس الدَّلاليَّةِ للبنى النَّحويَّةِ، لشكري سعيد، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة – الكويت – جامعة الكويت، ٢٠١٤م.

(ب) الكُتب:

١ - ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل-عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢ - معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم،عمان-دار عمار للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣ - الحذف في المثل العربي،عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض-مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم،م، عمّان – دار جرير للنشر والتّوزيع، ٢٠١١م (رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، مرتبة الشرف الأولى، ١٩٨١م).

٦- ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير-جامعة الكويت، التوصية بطبع البحث على نفقة الجامعة.

٧- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨- رسالة أي المشددة، للشيخ عثمان النجدي، شرح وتحقيق، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الانصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.

١٠- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.

١١- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها، وتفسيراتها، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، نشر بدعم من جامعة مؤته.

١٢- فن الترقيم، وأصوله وعلاماته في العربية، عمان- دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

١٣- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع، نشر بدعم من جامعة مؤته، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٤- فن الإملاء في العربية، جزآن، عمان- عمّان - دار جرير للنشر والتّوزيع، ٢٠١١م..
١٥- تنبيه الألباب على فضائل علم الأعراب، للشنتريني، تحقيق ودراسة، دار عمار للنشر والتوزيع ١٩٩٤م.
١٦- جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء، قيد الطبع، عمّان - دار جرير للنَّشْر، والتَّوزيع، ٢٠١٠م.
١٧- الكوفيون في النحو، والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
١٨- لهجة الإمارات العربية المتحدة، وما يمكن أن توسم به دلاليا، وصرفيا، ثمانية أجزاء، وهو قيد الطَّبع، عمّان - دار جرير للنَّشر، والتَّوزيع، ٢٠١٠مأ
١٩- تطبيقات لغوية للصف التاسع، بالاشتراك.
٢٠- أسلوب الاستثناء والمحورية، عَمّان - دار جرير للنَّشر والتَّوزيع، ٢٠١٠م.
٢١- بناء فاعول في لهجة الإمارات المتحدة وأصالته في العربية، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
٢٢- انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
٢٣- القطع نحويا والمعنى، دار عمارل للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.
٢٤- وسائل المدح والذم والتعجب في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.
٢٥- المتشابه اللفظي في شواهد سيبويه النثريَّة والمعنى، عمّان - دار جرير للنَّشر، والتَّوزيع، ٢٠١٠م.
٢٦- تَوهُّم النُّحاة في جَمْع التَّكسير، عَمّان - دار جرير للنّشر، والتَّوزيع، ٢٠٠٩م.
٢٧- معجم ألفاظ لهجة الإمارات وتأصيلها، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٨- سيميائيَّة التَّواصل والتّفاهم في التراث العربيّ القديم، عمّان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
٢٩- نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكّل، عمّان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
٣٠- معجم أعلام الإناث في دولى الكويت – سِيمبائِيّاً، وتَأْصِيلِيّاً، عمّان – دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٢م.
٣١- معايشتي للنحو، والصرف، عمان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٢- السور القرآنيَّة ذوات البؤرة الاستفهاميّة ونظريّة نحو النصّ، عمان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٣- الحالُ (فَضْلَةٌ نحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٤- المَفْعُوْلُ فيه (فَضْلَةٌ نَحجويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٥- المَفْعُوْلُ لَهُ (فَضْلَةٌ نَحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٦- المَفْعُوْلُ المُطْلَقِ (فَضْلَةٌ نَحْويّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٧- التَّمْيِيز في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحوية ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م
٣٨- ابن جنِّيٍّ في بعض إيماءاتِهِ والمناهج اللغويّة المعاصرة، عمّان – دار جَرِيْر للنشر والتوزيع، ٢٠١٣ م.

(ج) - كتب لَمَّا تكتمل:

١- معجم المعتلّ في العربيّة.

٢- تَوْسعَةُ التَّركيب اللّغَوِيِّ، وتَطْوِيْلُهُ والدَّلالَةُ.

المفعول المطلق

فضلةٌ نحويةٌ ذاتُ وظيفةٍ دلاليةٍ







عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com